جامعة المنصورة
كلية الحقوق

انعكاسات سياسات التحول الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل

"دراسة تحليلية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية"

الدكتـــور

إبراهيم عبد اللّه عبد الرءوف محمد

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

مقدمـة

تُمثل الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات، والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية[١]. إذ تُشكل تلك الإيرادات أكثر من ٩٠% من إيرادات المالية العامة و٨٠% من إيرادات الصادرات[٢]. ولاشك أن عوائد النفط مكنت السعودية من إنشاء البنية الأساسية اللازمة لممارسة العمل الاقتصادي من طرق وموانئ ومطارات واتصالات وكهرباء ومياه وتعليم.. وغيرها[٣]. ذلك أدى إلى نمو وازدهار الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، لاسيما خلال فترة الطفرة النفطية التي استمرت خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين.

ترتيبًا على ما تقدم، فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية، تزداد الإيرادات والنفقات الحكومية، وترتفع من ثم حصيلة الصادرات السلعية وينتعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، والعكس يحدث عندما تتدهور أسعار النفط ويقل الطلب عليه[٤].

ونظرًا لخطورة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل في المملكة، فضلاً عن كونه مصدرًا غير متجدد، وشديد التعرض للتقلبات في الأسواق الدولية. فقد سعت الحكومة السعودية عبر خططها التنموية إلى التركيز على هدف تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل، وهو ما انعكس أثره في مشاركة أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية في البلاد[٥]. ما سلف أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكلٍ أفضل خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٩[٦].

---

(١) **د. ممدوح عوض الخطيب**، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة ١٦-١٧ ربيع الثاني ١٤٣٥هـ الموافق ١٦-١٧ فبراير ٢٠١٤، الرياض، ٢٠١٤، ص١.

(٢) **أحمد آل درويش وآخرون**، المملكة العربية السعودية، معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، ص١.

(٣) **مجلس الغرف التجارية الصناعية**، إدارة البحوث والدراسات، تنمية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي، الشراكة مع القطاع الخاص، مؤتمر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، السعودية، ٢٠٠١، ص٣٧.

(٤) **د. ممدوح عوض الخطيب**، مرجع سابق ذكره، ص١.

(٥) **د. حسني حسن محمد مهران**، تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي بين الواقع والآفاق المستقبلية في ضوء المستجدات الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، مصر، ٢٠٠٨، ص٧٨.

(٦) **صندوق التنمية الصناعية السعودي**، وحدة الدراسات الاقتصادية، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه، تقرير اقتصادي، ديسمبر ٢٠٠٩، ص١.

ونتيجة لما تقدم، فقد حقق الاقتصاد السعودي بعض النجاحات، جاء على رأسها تراجع مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي، ومساهمة قطاعات اقتصادية أخرى في التنمية، غير أن تلك النجاحات لم تحقق هدف تنويع مصادر الدخل القومي[١]. وظل النفط وعوائده المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية[٢].

هذا، وقد شهدت أسعار النفط هبوطًا كبيرًا منذ منتصف عام ٢٠١٤م، وحتى الآن (مارس ٢٠١٧)، حيث انخفض سعر البرميل الواحد من ١١٥ دولار في يونيو ٢٠١٤م إلى أقل من ٥٠ دولار في ٢٠١٥ و٢٠١٦م، وزاد قليلاً في ٢٠١٧م[٣]. ولعل ذلك يمثل أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت عام ٢٠٠٨م، بسبب الأزمة المالية العالمية[٤]. ما سلف أثر بشكلٍ كبير على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي وتراجع الاحتياطات النقدية وزيادة عجز الموازنة العامة ٢٠١٦ و٢٠١٧، مما انعكس في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي[٥].

بيد أن التطورات السابقة، فرضت على المملكة العديد من التحديات، تَمثلَ أبرزها في: كيفية ضمان وحماية الاقتصاد المحلي من التقلبات في سوق النفط العالمية من ناحية. ومن ناحيةٍ أخرى كيف يمكن دعم الاقتصاد على تنويع أنشطته وتقليل الاعتماد على النفط بالشكل الحالي.

تأسيسًا على ما تقدم، فقد أقرت حكومة المملكة العربية السعودية أكبر خطة للتحول الاقتصادي والتنوع في تاريخ البلاد، فيما عرفت "برؤية ٢٠٣٠"[٦]. تلك الخطة التي وصفها صندوق النقد الدولي ومؤسسات التصنيف الدولية، بأنها أجرأ خطوة اقتصادية اتخذتها الحكومة السعودية[٧]. ذلك أنها تستهدف

---

(١) **أحمد آل درويش وآخرون**، مرجع سابق ذكره، ص١.

(2) **Looney, Robert E**, The impact of petroleum Exports on the Saudi Arabian Economy, Calhoun: The NPS institutional Archive of the naval postgraduate school, California, U.S.A, 1984, p. . 37: 40. available at: Calhoun.nps.edu.

(٣) **خالد بن راشد الخاطر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٥، ص٢.

(4) **Lew watts,** The financial crisis and its impact on the oil & Gas industry, world bank, march 2009, p.p. 2-6. available at: siteresources.worldbak.org.

(٥) **أحمد آل درويش وآخرون**، مرجع سابق ذكره، ص١.

(٦) انظر وثيقة التحول الوطني السعودية– رؤية ٣٠٣٠، المملكة العربية السعودية. على الرابط التالي: Vision 2030.gov.sa.

(٧) **صندوق النقد الدولي**، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦، ٢٩ يونيو ٢٠١٦، ص١، على الرابط التالي: www.imf.org .

إصلاحات اقتصادية واسعة تشمل، خفض الدعم، وبيع الكثير من الأصول الحكومية، وفرض الضرائب، وخفض الإنفاق، فضلاً عن مشاركة أكبر للقطاع الخاص...الخ.

وبالتالي، فإن تقليص اعتماد السعودية على النفط وإيراداته، يُشكل الهدف النهائي لبرنامج الإصلاح الاقتصاد السعودي المنبثق عن رؤية ٢٠٣٠م، والتي تم الإعلانُ عنها نهاية إبريل ٢٠١٦م. فهل تنجح السعودية في تحقيق ذلك الهدف.

مشكلة الدراسة:

ذكرنا آنفًا بأن المملكة العربية السعودية، كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على القطاع النفطي وإيراداته، كمرتكزُ أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تسارع الأحداث العالمية والاضطرابات السياسية وبطء نمو الاقتصاد العالمي، ينعكس بين الحين والآخر على أسعار النفط، مما يؤثرُ سلبًا على استراتيجيات وخطط التنمية في السعودية.

هذا، ولقد مثل الانهيار الكبير لأسعار النفط العالمية صدمة كبيرة للاقتصاد السعودي، أثرت على احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية، وعلى برامج التنمية فيها.

لما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول البحث عن سياسات بديلة للدخل القومي وتنوع مصادره. وهل ستنجح سياسة التحول الاقتصادي الجديدة ورؤية المملكة ٢٠٣٠م، في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي، ومن ثم إيجاد مصادر جديدة ومهمة للدخل خلال الفترات القادمة.

أهمية الدراسة:

يُشكل البحث عن مصادر بديلة للدخل القومي بخلاف النفط وكذا تنويع تلك المصادر الأهمية الكبرى لدراستنا، فضلاً على ذلك، هناك مبررات أخرى تتمثل أهمها في:

- تُمثل الإيرادات النفطية المصدر الأهم في موازنة الدولة، لذا وجب البحث عن بدائل من أجل الحفاظ عليه للأجيال القادمة.
- التعرف على الملامح الأساسية للاقتصاد السعودي وأبرز مكوناته.
- معرفة الدور الذي لعبتهُ الحكومة وسياسة الإنفاق العام في التنمية.
- التعرف على أبرز المحاور الاقتصادية لرؤية المملكة ٢٠٣٠م.
- دراسة الآثار الاقتصادية المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي في تنوع مصادر الدخل.

أهداف الدراسة:

تأسيسًا على ما تقدم، يُمكننا تحديد أهداف الدراسة، على النحو التالي:

- إبراز أهمية السياسات الاقتصادية، ودورها في تنويع مصادر الدخل القومي.
- بيان أهمية ودور القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي ومدى فاعليته.
- معرفة المكونات الأساسية للاقتصاد السعودي، وأي السياسات الاقتصادية الملائمة لحالته.
- محاولة التغلب على التحديات التي المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

فروض الدراسة:

- اعتماد الاقتصاد السعودي على الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- هناك دولاً كثيرة استطاعت أن تنوع اقتصادها ومصادر دخلها، وحققت بالتالي نجاحات كبيرة.
- نجاح الاقتصاد السعودي في إيجاد مصادر بديلة للدخل مرتبطة بعدة نقاط أهمها، قدرة المواطنين على تحمل أعباء الإصلاح، وتحمل تداعيات انخفاض النفط، تعظيم قدرة القطاع الخاص وتسهيل مهامه، وضبط الإنفاق العام.
- برنامج الإصلاح الاقتصادي ومحاوره الاقتصادية، يمكن أن ينجح في تنوع الاقتصاد السعودي وفقًا لرؤية "المملكة٢٠٣٠".

منهج الدراسة:

ستعتمد دراستنا حول سياسة الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في السعودية على المنهج التحليلي، وذلك بدراسة وتحليل هيكل الاقتصاد السعودي ومكوناته، وأبرز السياسات الاقتصادية الملائمة له.

أيضًا، سنلجأ للمنهج الاستقرائي، وذلك بالرجوع إلى العديد من المصادر والإحصاءات والتقارير الصادرة عن صندوق التنمية الصناعية ووزارتي التجارة والصناعة والتخطيط، ومختلف الدراسات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية. ذلك من أجل استقراء واقع بياناتها والاستعانة بها في إنجاز الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة **صندوق النقد الدولي ٢٠١٥م**، بعنوان معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على

النمو في السعودية. واستنتجت الدراسة أن الاقتصاد السعودي حقق نموًا قويًا للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيدًا من ارتفاع أسعار النفط. غير أن التطورات الاقتصادية التي تحققت شهدت تراجعًا بفضل تراجع أسعار النفط، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر دخل إضافية.

- وفي **دراسة أخرى صادرة عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ٢٠٠١م** بعنوان: تنمية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي– الشراكة مع القطاع الخاص. وتوصلت الدراسة إلى أن عوائد النفط لعبت دورًا رائدًا في تطوير البنية الأساسية للاقتصاد في المملكة، وكذا دورها في تطوير الطرق والموانئ والتعليم والصحة وغيرها. غير أن محاولات منح دور للقطاع الخاص لأجل تنويع مصادر الدخل لم تنجح، وظل النفط هو المحرك الرئيس للاقتصاد.

- **أما دراسة الدورة السابعة لمنتدى الرياض الاقتصادي ٢٠١٥م**، بعنوان: اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية– التحديات وآفاق المستقبل. وقد أظهرت الدراسة تصاعد الطلب المحلي على النفط، والذي قد تصل معدلاته إلى ٤,٤% سنويًا حتى عام ٣٠٣٥م. وبالتالي سيؤثر الطلب المحلي على عائدات تصدير النفط، مما سينعكس سلبًا على الاقتصادالسعودى. أيضًا فقد أبرزت الدراسة أهمية الطاقة المتجددة كأحد أهم مصادر تنوع الدخل في البلاد.

- **دراسة أخرى لـ "عاطف حسن النقلي ١٩٩٠م"**، بعنوان: تنويع القاعدة الصناعية في الاقتصاد السعودي كأساس لإستراتيجية التنمية الاقتصادية. وقد توصل الباحث إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصناعي في تنوع مصادر الدخل في المملكة، لاسيما وأن هذا المصدر يتعرض لهزات اقتصادية خارجية المنشأ، تؤدي إلى مشاكل اقتصادية محلية شديدة.

- وهناك **دراسة أعدها صندوق النقد الدولي ٢٠١٦م**. بعنوان، International Monetary Fund 2016، بعنوان: "Economic Diversification in oil- Exporting Arab Countries". توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط، ورغم أنها حققت تنمية ملحوظة كنتيجة طبيعية لارتفاع عائدات النفط. إلا أن التنمية في تلك البلاد مهددة في المستقبل بسبب انخفاض الإيراد الرئيس "النفط". لذا تؤكد الدراسة على أهمية القطاع الخاص ودورهِ في تنويع الاقتصاد، وأثر ذلك في إيجاد مصادر دخل بديلة لقطاع النفط.

خطة الدراسة:

على هدي ما تقدم، ستكون خطة دراستنا من خلال مباحث ثلاث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الملامح الرئيسية للاقتصاد السعودي.

المبحث الثاني: برنامج التحول الاقتصادي السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠م، وأهم محاورها الاقتصادية.

المبحث الثالث: الآثار المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي السعودي في تنوع مصادر الدخل.

المبحث الأول

الملامح الرئيسية للاقتصاد السعودي

يتكون الاقتصاد السعودي من القطاع النفطي ومدخلاته بصفةٍ أساسية فضلاً عن القطاع غير النفطي بما يشملهٌ من الاستثمارات الحكومية، وكذلك القطاع الخاص، وهما ما يمثلان النسبة الأهم في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية[١]. أضف إلى ما تقدم أن حكومة المملكة العربية السعودية لعبت دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية التي تحققت عبر السنوات الماضية[٢].

على ما تقدم، سنعرض لهذا المبحث من خلال مطلبين أساسيين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد السعودي ومكوناته الأساسية.

المطلب الثاني: دور الحكومة السعودية في التنمية.

---

(1) **Looney, Robert E.,** The impact of petroleum Exports on the Saudi Arabian Economy, Calhoun: The NPS institutional Archive, 1984, p.p 38- 40. available at: Calhoun.nps.edu/ bitstream/handle/10945/40681/RelHoover-1.pdf.

(٢) انظر بحث بعنوان أهداف التنمية للألفية الجديدة، المملكة العربية السعودية، تقرير ٢٠٠٢م، ص١٥ وما بعدها. على الرابط التالي: www.Planipolis.iiep.unesco.org

المطلب الأول

هيكل الاقتصاد السعودي ومكوناته الأساسية

ذكرنا من قبل أن الاقتصاد السعودي يعتمد على الإيرادات التي تأتي من النفط بشكلٍ كبير[١]. إذ إنها تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم. إذ يُقدر بنحو ٢٦٦,٧ مليار برميل، وهو ما يعادل ٥٧% من احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة ٢٩% من إجمالي احتياطي أوبك، ونسبة ٢٠% من الاحتياطي العالمي[٢]. أيضًا فإن السعودية تحتل المرتبة الأولى كأكبر منتج ومصدر للبترول في العالم، فضلاً عن الدور القيادي الذي تلعبهُ في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، من خلال إنتاجها ٢٨% من إنتاج أوبك[٣]. والشكل التالي رقم (١)، يوضح الإيرادات العامة في السعودية:

شكل رقم (١)

مصادر الإيرادات العامة في السعودية

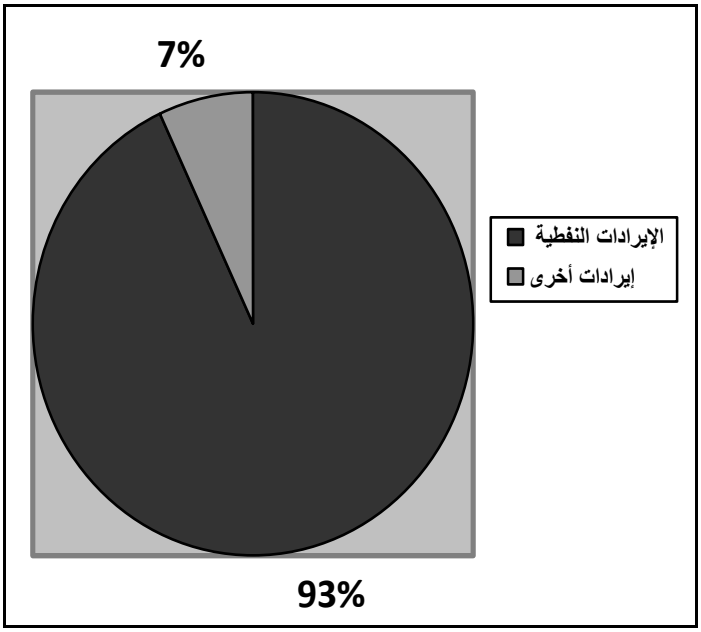

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي: www.sama.gov.sa/

---

(١) **بوابة جدة الاقتصادية**، غرفة جدة، تحليل الاقتصاد الكلي للملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٥. www.Jeg.org.sa .

(2) **GCC Economy,** Kingdom of Saudi Arabia, Economic overview, p.p. 1-5. available at: www.gulfbase.com/GCC/ index/1

(٣) **غرفة جدة**، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، ص١٠ وما بعدها. على الرابط التالي: www.Jeg.org.sa .

ما تقدم أدى إلى زيادة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بحسب الشكل البياني التالي رقم (٢):

شكل رقم (٢)

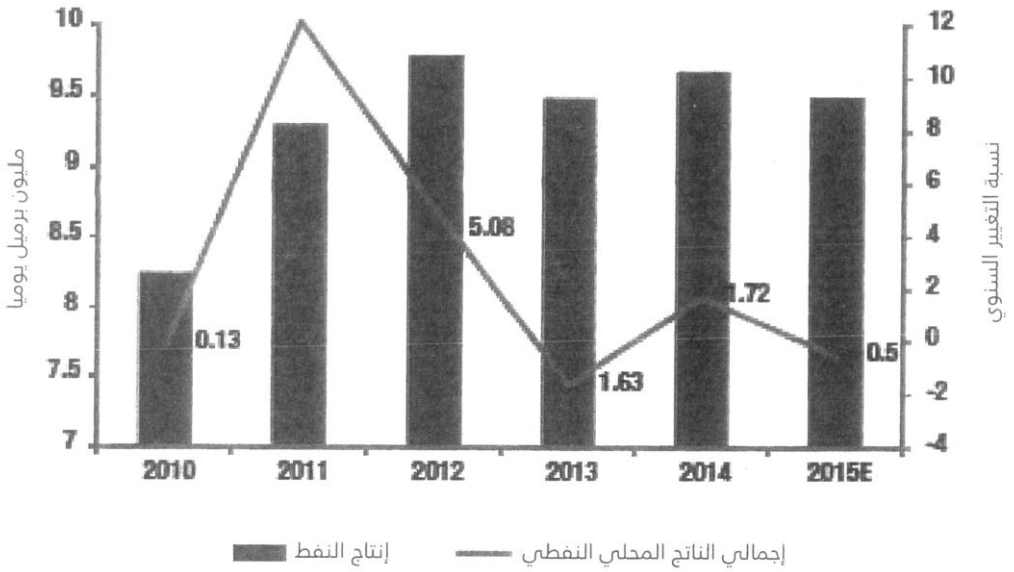

إنتاج النفط مقابل الإنتاج المحلي الإجمالي من النفط (٢٠١٠-٢٠١٥)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (CDSI) المملكة العربية السعودية، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/

بيد أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي السعودي، قد تراجعت بسبب انخفاض أسعار النفط[١]. فقد هبطت أسعار النفط في عام ٢٠١٤م هبوطًا كبيرًا، وتراجعت من ثم صادرات النفط الخام السعودية بنحو ٥,٧%، نتيجة لزيادة المعروض من الخام في السوق. فضلاً عن تراجع الطلب عليه من قبل الاقتصادات الكبرى، مثل الصين واليابان، ذلك أن نحو ٧٠% من صادرات النفط الخام تذهب إلى آسيا[٢]. ونتيجة للتطورات السابقة، ورغبةً من الحكومة السعودية في الحفاظ على حصتها التصديرية في السوق، فقد قدمت المملكة خصوماتٍ كبيرة لعملائها في آسيا، وكذلك لمصافي التكرير في الولايات

(1) **Alban Kitous and others,** Impact of Law Oil prices on oil xporting countries, European Commission, JRC science or Policy Reprot, 2016, p.p. 7- 10. available at: oublications.Jrc.ec.europa.eu.

(٢) **خالد بن راشد الخاطر**، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للدراسات والأبحاث، أغسطس ٢٠١٥، ص٢.

المتحدة، والشكل التالي رقم (٣) يوضح انخفاض أسعار النفط:

شكل رقم (٣)

أسعار النفط

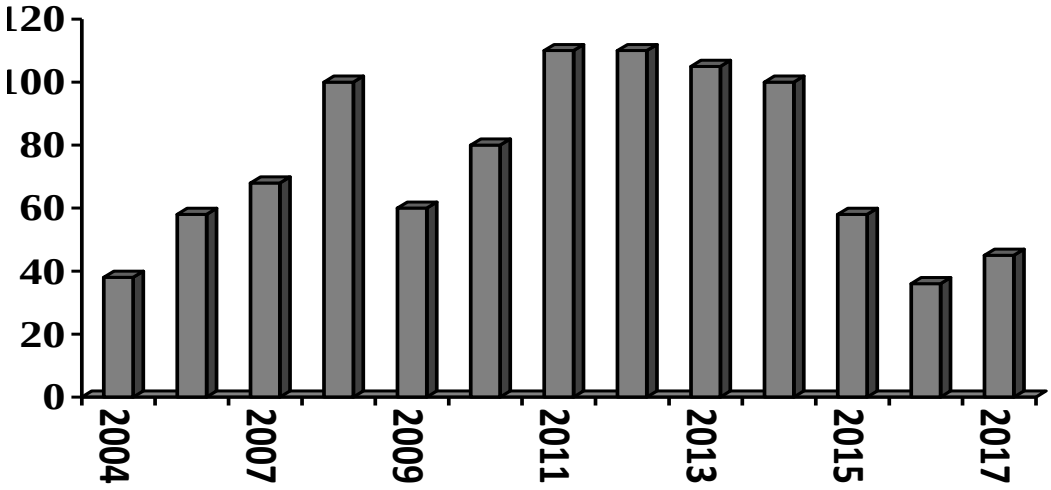

المصدر: منظمة أوبك. وشركة جدوى للاستثمار، انظر الرابط:/www.opec.org

ورغبةً في تجاوز الأزمة العالمية الناشئة عن الانخفاض المفاجئ والكبير لأسعار النفط لجأت السعودية مع غيرها من الدول أعضاء (أوبك) إلى انتهاج سياسة الخفض التدريجي لإنتاج النفط بحسب الشكل رقم (٤). ذلك أدى إلى حدوث انكماش الناتج فى المحلي الإجمالي لقطاع النفط، وتراجعه بشكلٍ واضح بحسب الشكل البياني التالي رقم (٥).

الشكل رقم (٤)

إنتاج المملكة من النفط الخام

بناء على معلومات مصادر ثانوية: يناير ٢٠١٧م

شكل رقم (٥)

انكماش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط

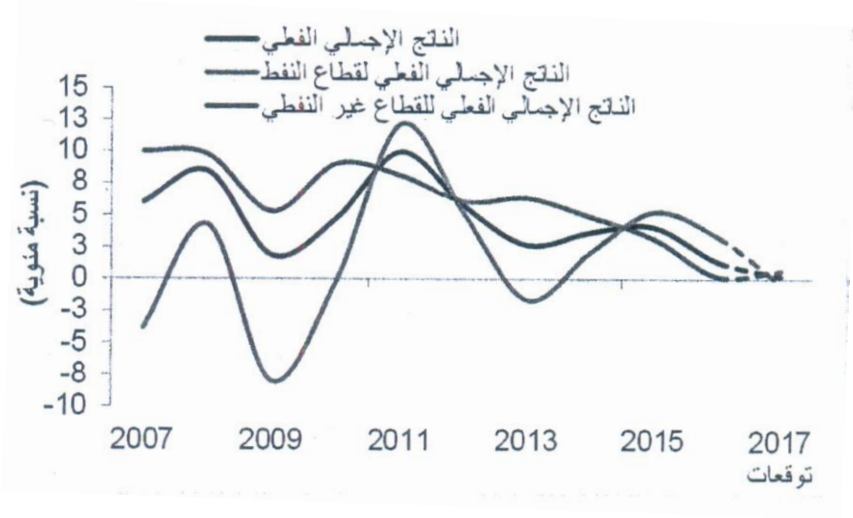

المصدر: تقرير عن الاقتصاد السعودي للعام ٢٠١٧م، فبراير ٢٠١٧م، على الرابط التالي: http://www.Jadwa.com

وأما عن مشاركة القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي: فنلاحظ اهتمامًا واضحًا من قبل الحكومة السعودية به، أملاً في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، ومحاولة تجنب الآثار التي تنجم عن تدهور أسعاره من الحين والآخر[١]. أيضًا مثل الإنفاق الاستثماري الحكومي

---

(١) **د. ممدوح عوض الخطيب**، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث، يوليو ٢٠٠٩م، ص٤٥ وما بعدها.

عبر خطط التنمية في المملكة المنطلق الأساسي للاقتصاد السعودي مع التركيز على قطاعات رئيسية، أبرزها: الاتصالات والخدمات المالية والنقل[١].

ونتيجة للدعم الحكومي، فقد حقق القطاع الخاص في عام ٢٠١٥م، معدلات نمو إيجابية[٢]، حيث حقق نموًا بنسبة ٥,٨٣% بالأسعار الجارية و ٣,٣٤% بالأسعار الثابتة[٣]. كذلك فقد تطورت الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي مساهمةً بذلك مساهمة إيجابية. إذ وصل النمو في قطاع الاتصالات والنقل والتخزين نحو (٦,١%)، بينما في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق (٣,٨٦%)، أما قطاع المقاولات والبناء (٥,٦%)، وأخيرًا مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية، فقد حقق نموًا قدره (٢,٥٥%)[٤].

ما سلف أدى إلى زيادة مساهمة القطاع غير النفطي (الحكومي والخاص) في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب الشكل التالي رقم (٦).

---

(1) **Mckinsey Global institute**, Saudi Arabia Beyond Oil: The investment and productivity Transformation, December 2015, p.p. 8-15. available at: www.mckinsey.com.

(٢) **الاقتصاد السعودي للعام ٢٠١٦م**، عدد فبراير ٢٠١٦م، جدوى للاستثمار، ٢٠١٦م، ص١١. http://www.Jadwa.com .

(٣) **المرجع السابق**، ص١٢ وما بعدها.

(٤) انظر **تقرير جدوى للاستثمار** ٢٠١٦م، وكذلك **التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠١٥م**، وكذلك **دراسة منتدى الرياض الاقتصادي** بعنوان، مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية، الدورة السادسة، ٦-٨ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٩-١١ ديسمبر ٢٠١٣م.

شكل رقم (٦)

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

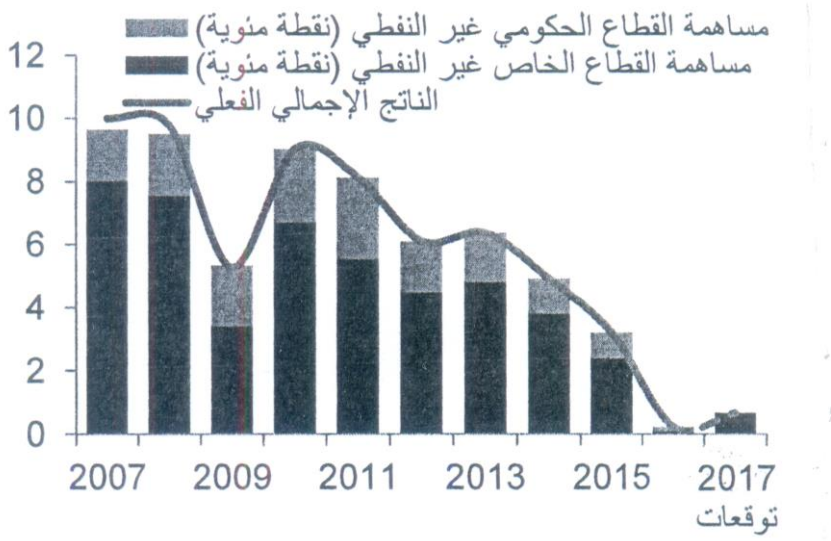

المصـــــدر: تقريـــر فبرايـــر ٢٠١٦م، الاقتصـــاد الســـعودي، جـــدوى للاســـتثمار، ٢٠١٦م. علـــى الـــرابط: http://www.Jadwa.com

إن اهتمام الحكومة السعودية بالقطاع غير النفطي، أدى إلى زيادة الصادرات غير النفطية خلال الفترة من ٢٠١٠م وحتى ٢٠١٤م، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ٦,٢%، حيث تبنت الحكومة إعداد خطة تنمية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩م[١]، سيتم التركيز من خلالها على إستراتيجية التنويع اعتمادًا على قطاعات: السيارات، الأجهزة المنزلية، البلاستيك، التعبئة والتغليف ،المعادن والطاقة الشمسية.

ترتيبًا على ما سبق ذكره، فإن المملكة تستهدف من تطوير القطاع غير النفطي والاستثمار فيه عدة أهداف، أبرزها[٢]:

---

(١) **الهيئة العامة للإحصاء**، خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥- ٢٠١٩م)، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧م. على الرابط التالي:

http://www.stats.gov.sa/ar/page/72

(٢) **إسماعيل إبراهيم سجيني**، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، صحيفة مال الاقتصادية، ٤ مايو ٢٠١٧م، على الرابط التالي:

www.Naaal.com/archives/2017/

وكذلك:

- **صـــندوق النقـــد الـــدولي**، المملكـــة العربيـــة الســـعودية، قضـــايا مختـــارة، ٢٠١٢م، ص٨ ومـــا بعـــدها.

- توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية.
- تقليل الاعتماد على الواردات.
- خلق فرص عمل وتقليل البطالة للمواطنين السعوديين.

ما تقدم، انعكس بشكلٍ واضح على المؤشرات الأساسية للاقتصاد السعودي وأبرزها:

- الناتج المحلي الإجمالي السعودي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٨م، وذلك ببلوغه ٤٧٥,٧٣ مليار دولار بنسبة قدرها ٢٣,٥% مقارنةً بعام ٢٠٠٤م، والتي حقق فيها الاقتصاد السعودي مستوى من الناتج بلغت حوالي ٢٤٠ مليار دولار تقريبًا[١]. ويعود ذلك بصفةٍ أساسية إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط والإنتاج حتى عام ٢٠٠٨م. فضلًا عن تحسُن البيئة المحلية وتطوير الإجراءات الإصلاحية، ونمو الاحتياطيات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وزيادة السيولة في السوق والنمو القوى للقطاع الخاص، إضافة إلى زيادة أرباح الشركات[٢]. ونتيجة للهزات التي يتعرض لها سوق النفط وأسعاره من فترةٍ إلى أخرى، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م، ليبلغ ٣٦٩,٦٧ مليار دولار، كنتيجة لانخفاض أسعار النفط تأثرًا بالأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م[٣]، ليعاود الارتفاع من جديد في عامي ٢٠١٠ ٢٠١١م، متخطيًا بذلك آثار الأزمة ليصل نحو ٤٧٧,٣ مليار دولار بنسبة نمو وصلت إلى ٩% وفي عام ٢٠١٥م، انخفض الناتج المحلي السعودي متأثرًا بالانخفاض الكبير لأسعار

---

http://www.imf.org.

وأيضًا: **أحمد آل درويش وآخرون:**

- **صندوق النقد الدولي**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية- معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، ٢٠١٥م.

(١) لمزيد من التفصيل حول الناتج المحلي الإجمالي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط على الرابط التالي: www.mep.go.sa ، وكذلك التقارير الصادرة عن **مؤسسة النقد العربي السعودي**، على الرابط التالي: www.sama.gov.sa/

(٢) **مجلس الغرف التجارية الصناعية**، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية نتيجة وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي، الشراكة مع القطاع الخاص، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فرص القرن الحادي والعشرين- ٢٠٠١م، ص٣٧.

(3) **Achalapathi V. Kamarajugadda and others,** Global Financial crisis and it's impact on Trade in Saudi Arabia, The Business & Management Review, Volume 5 Number 2, August 2014.

النفط العالمي[1]، والشكل التالي رقم (٧) يوضح ذلك:

شكل رقم (٧)

الناتج المحلي الإجمالي السعودي (مليار دولار أمريكي)

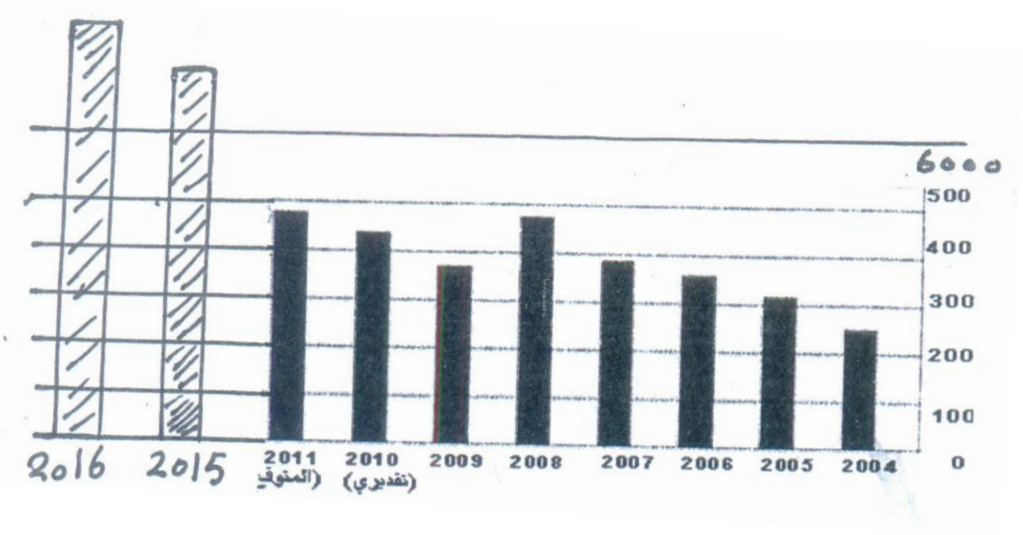

المصدر: تجميع إحصاءات، وإعادة صياغتها من قبل الباحث

ما تقدم، أدى إلى انخفاض نسبة الناتج المحلي السعودي لتصل نحو ١,٤% في نهاية عام ٢٠١٦م، وهي الانخفاض الأكبر منذ سنوات، بحسب الجدول التالي، رقم (١).

(1) **Goblan J. Algahtani,** The Effect of Oil Price shocks on economic Activity in Saudi Arabia: Econometric Approach, International Journal of Business and Management, Vol. 11, No. 8, 2016, p.p. 124-126.

جدول رقم (١)

انخفاض نسبة الناتج المحلي السعودي عام ٢٠١٦م

الناتج المحلي الإجمالي

تاريخ الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٦	١٤
٢٠١٥	٣,٤٩
٢٠١٤	٣,٦٤
٢٠١٣	٢,٦٧
٢٠١٢	٥,٣٨
٢٠١١	٩,٩٦
٢٠١٠	٤,٧٦

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٧م، على الرابط التالي:/www.sama.gov.sa

إضافة لما تقدم، يتوقع انخفاض الحصص المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفعلي، ومعدلات النمو في عام ٢٠١٧م، لتصل ٠,٢%، وهو انخفاض يؤكد أهمية الحاجة الملحة إلى إيجاد مصادر بديلة للدخل القومي السعودي[١]، بحسب الجدول التالي رقم (٢).

(١) الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٧م ، تقرير فبراير ٢٠١٧م، جدوى للاستثمار، على الرابط التالي: www.Jadwa.com

جدول رقم (٢)

الحصص المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفعلي

ومعدلات النمو

	نسبة مئوية من ٢٠١٦		التغير السنوي %			
	الناتج الإجمالي	الناتج غير النفطي	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ توقعات
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	١٠٠		٣,٧	٤,١	١,٤	٠,٢
ويشمل						
القطاع النفطي	٤٤,٣		٢,١	٥,٣	٣,٤	٠,٣
ويشمل						
القطاع الحكومي		٣٠	٣,٧	٢,٧	٠,١	٠
القطاع الخاص		٧٠	٥,٥	٣,٤	٠,١	١
الناتج المحلي غير النفطي حسب النشاط						
الزراعة		٤,٢	٢,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦
التعدين غير النفطي		٠,٧	١٠,١	٤,١	٢,٩-	٧,٥
الصناعات التحويلية		١٤,٩	٦,٣	٤,٤	١,٢-	٢,٤
الكهرباء والماء والغاز		٢,٣	٤,٨	٥,٣	٠,٨	٣,٧
التشييد والبناء		٨,٥	٦,٧	٤,١	٣,١-	٠,٨
تجارة الجملة والتجزئة		١٦,١	٦	٢,٨	١,٢-	٠,٤
النقل والاتصالات		١٠,٤	٦,٢	٥,٨	٢,٦	٢,٤
ملكية المساكن		٩	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٧,٥
خدمات المال، والتأمين والأعمال		٦,٣	٣,١	١,١	٢,٧	٢,٩
خدمات اجتماعية		٣,٥	٥,٧	١,٩	١,٦	١,٨
منتجو الخدمات الحكومية		٢٤,٩	٣,٣	٢,٣	٠,١	٠

المصدر: تقرير اقتصادي عن الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٧م، فبراير ٢٠١٧م، موقع جدوى للاستثمار على الرابط التالي: www.Jadwa.com.

أما عن التضخم:

نجحت السعودية في إبقاء معدلات التضخم منخفضة جدًا خلال فترة زمنية طويلة حتى عام ٢٠٠٥م[١]. ونظرًا لارتفاع الإيجارات والمواد الغذائية، فقد انعكس ذلك على زيادة معدل التضخم في

(١) **رياض محمد الخريف ووليام أ. بارنيت**، مؤشرات التضخم الأساسي للمملكة العربية السعودية، مارس ٢٠١٥م ، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥م، على الرابط التالي: www.sama.go.sa .

عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م[١]. ثم انخفض ثانيًا في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١م. أما في عام ٢٠١٥م، فقد شهدت مستويات التضخم تراجعًا لتصل في ديسمبر ٢٠١٥م، نحو ٢,٣%[٢]. أما في ديسمبر ٢٠١٦م، فقد حدث انخفاض في التضخم وصل إلى ١,٧%، ليتحقق نموًا سلبيًا مقداره ٥,١% في عام ٢٠١٧م، تأثرًا بانخفاض أسعار الأغذية على أساس سنوي لتساهم بذلك في خفض معدل التضخم الشامل[٣]..

ويوضح الشكل التالي رقم (٨) ذلك:

شكل رقم (٨)

التضخم الشامل

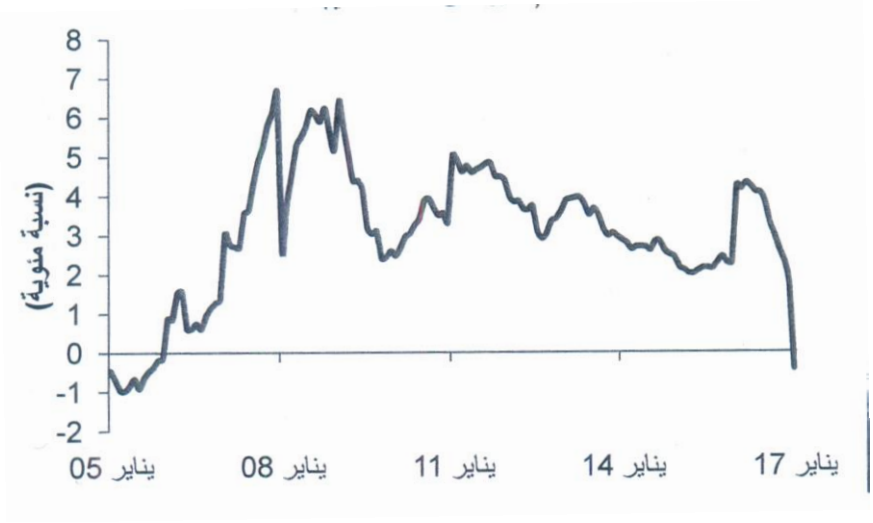

المصدر: إحصاءات الاقتصاد السعودي، ٢٠١٧م، مارس ٢٠١٧م، على الرابط التالي:

www.Jadwa.com

وأما المقارنة بين معدلات التضخم في أعوام ٢٠١٥م ٢٠١٦م و ٢٠١٧م، فيوضحها الجدول التالي، رقم (٣).

---

(١) **خالد عبد الرحمن البسام**، التضخم في المملكة العربية السعودية– أسبابه واحتوائه، تقرير مقدم إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر ٢٠٠٧م.

(٢) **مؤسسة النقد العربي السعودي**، إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، تقرير التضخم، الربع الأول ٢٠١٦م، ص٢ وما بعدها.

(٣) **مؤسسة النقد العربي السعودي**، إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، تقرير التضخم، الربع الأول ٢٠١٧م، ص٣ وما بعدها.

جدول رقم (٣)

معدلات التضخم

(٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧)

تاريخ معدل التضخم	معدل التضخم
فبراير ٢٠١٧	-٠,١
يناير ٢٠١٧	٠,٤
ديسمبر ٢٠١٦	١,٧
نوفمبر ٢٠١٦	٢,٣
أكتوبر ٢٠١٦	٢,٦
سبتمبر ٢٠١٦	٣
أغسطس ٢٠١٦	٣,٣
يوليو ٢٠١٦	٣,٨
يونيه ٢٠١٦	٤,١
مايو ٢٠١٦	٤,١
أبريل ٢٠١٦	٤,٢
مارس ٢٠١٦	٤,٣
فبراير ٢٠١٦	٤,٢
يناير ٢٠١٦	٤,٣
ديسمبر ٢٠١٥	٢,٣

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٧م، على الرابط :www.sama.gov.sa/

- أما التطورات النقدية والمالية[١]:

نلحظ أن المملكة العربية السعودية قد حققت أكبر فائض، وذلك في عام ٢٠٠٨م، حيثُ بلغ ١٥٥

(١) **مؤسسة النقد العربي السعودي** ، تقارير التطورات النقدية والمصرفية للأعوام من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٦م ، ٢٠١٧م ، على الرابط التالي:

www.sama.gov.sa

مليار دولار أمريكي ويُشكل نسبة ٣٢,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنًة بعام ٢٠٠٧م، حيث بلغ ٤٧,٠٧ مليار دولار أمريكي وما نسبته ١٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية، التي جاءت كنتيجة إلى ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي والأسعار. أيضًا فقد استمرت الطفرة الاقتصادية من عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٨م. لكن ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتراجع أسعار النفط العالمية، أدت إلى عجز في الموازنة بلغ ١٢ مليار دولار أمريكي (حوالي -٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠٠٩م، ثم ارتفع الفائض مرةً أخرى كنتيجة لارتفاع النقد الأجنبي الناتج عن ارتفاع النفط في عام ٢٠١٤م.

هذا، وقد استمرت السياستان المالية والنقدية في الإجراءات اللازمة لضمان توفر مستوى ملائم من السيولة يُلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٥م، نموًا قدرت نسبته بحوالي (٢,٥%) مقارنًة بنمو نسبته (١٠,٤%) لنفس الفترة من العام المالي الماضي ٢٠١٤م[١].

ولعل الشكل البياني التالي رقم (٩)، يُشير إلى زيادة الإيرادات والتراجع الذي حدث عام ٢٠١٥م، فيها.

شكل رقم (٩)

زيادة الإيرادات والتراجع لعام ٢٠١٥

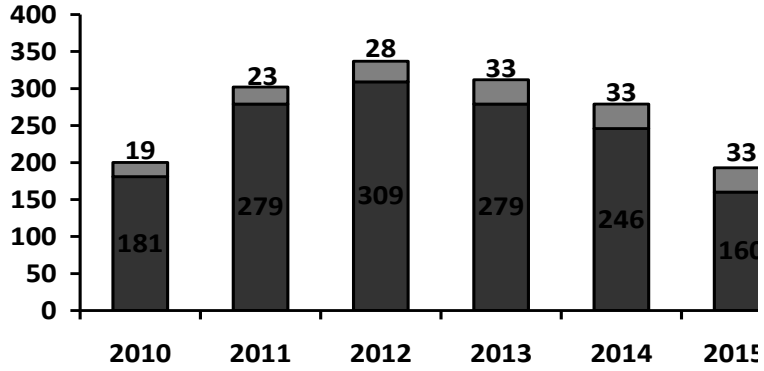

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، وزارة المالية.

(١) **الصندوق السعودي للتنمية**، الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٥م، اتجاهات ومؤشرات اقتصادية، على الرابط التالي: www.sidf.gov.sa

وفيما يخص القطاع المصرفي: فقد واصلت المصارف التجارية تعزيز ملاءتها المالية، إذ ارتفع رأس مالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٥م بنسبة (٩,٦%) لتصل إلى حوالي (٢٧١,٩) بليون ريال. وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (٧,٩%)، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية بنسبة (١,٧%)[١]. أما على المستوى السنوي فحققت نموًا بلغ (٣,٣%) مقارنة بالعام الماضي. كما استمرت المصارف التجارية في أداء دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص، وتوسيع دائرة أنشطتها، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١٥م حوالي (١٣٣٠) بليون ريال. وبالنظر إلى التفاصيل في القطاعات الفرعية، نجد أن حجم التمويل الممنوح قد نما لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الخدمات بنسبة (١٨%)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة (١٧%)، وقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة (٨,١%)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة (٨%)، وقطاع التجارة بنسبة (٦%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (١%)، بينما شهد حجم التمويل لبعض القطاعات بعض التراجع كقطاع التعدين والمناجم الذي تراجع بنسبة (٨%)، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة (٤,٥%)، وقطاع التمويل بنسبة (٢%).

– **وبشأن الميزان التجاري:** وهو يعني الفارق بين واردات الدولة وصادراتها. ويمثل الميزان التجاري العنصر الأكبر في ميزان مدفوعات الدولة[٢]. هذا وقد نجحت المملكة في الحفاظ على الميزان التجاري إيجابيًا، بفضل الصادرات ذات القيمة الكبيرة من المنتجات النفطية[٣].

ونلاحظ أنهُ منذ عام ٢٠١٣م، كان الفائض التجاري ينخفض بشكلٍ طفيف، نتيجة التراجع في إيرادات قطاع النفط، حيث انخفض الفائض التجاري في عام ٢٠١٤م، بنسبة ٢٣,٧٤% مقارنًة بما كان عليه في عام ٢٠١٣م.

---

(١) **المرجع السابق**، ص٥.

(2) **Falk M.**, Determinants of the trade balance in industrialized countries, fiw Research Reports, June 2008, p.p. 5- 10. available at: www.Fiw.ac.at

(3) **The Statistics portal,** in Saudi Arabia, Saudi Arabia: Trade balance from 2005 to 2015 (in billion u.s. dollars), 2017. available at: https://www.statista.com/statistics/262527/trade-balance-of-Saudi-Arabia/

وانظر كذلك،

وزارة المالية السعودية، مؤسسة النقد السعودي على الرابط التالي:

https://www.mof.gov.sa/

ويوضح الشكل البياني التالي رقم (١٠) التطورات في الميزان التجاري السعودي خلال الفترة من ٢٠١٠م وحتى ٢٠١٤م.

شكل رقم (١٠)

تطورات الميزان التجاري السعودي

خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤

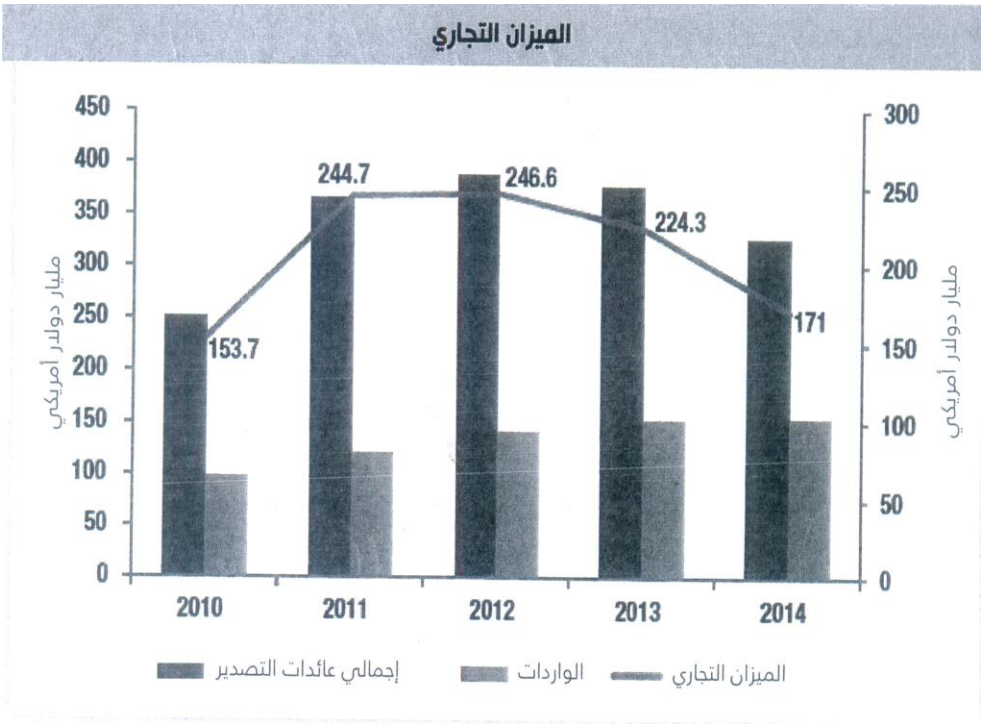

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، (SAMA)، وزارة المالية السعودية.

المطلب الثاني

دور الحكومة السعودية في التخطيط والتنمية

التخطيط وأهدافه في المملكة العربية السعودية:

بادئ ذي بدء، نؤكدُ على أن المملكة العربية السعودية قد نجحت في إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي على المستويين الكلي والقطاعي[١]. الأمر الذي ساهم في اكتساب قوة هائلة تساعد المملكة على التكيف مع المتغيرات التي قد تطرأ على بنيتها، والصمود كذلك أمام تقلبات الاقتصاد التي يشهدها العالم من فترة إلى أخرى[٢].

هذا، وقد اتبعت السعودية أسلوب التخطيط في إدارة اقتصادها وتميزت بتجربة تخطيطية امتدت إلى عشرات السنوات[٣]. وساهم ذلك في تطور الاقتصاد السعودي واستغلال موارده بشكلٍ جيد. ماتقدم دفع القائمين على التخطيط إلى وضع خطط تنموية تتماشى مع احتياجات الاقتصاد ومتطلبات التنمية عبر مراحلها المختلفة[٤].

إضافة إلى ما تقدم، فإن المملكة العربية السعودية، قد استهدفت تحقيق جملة من الأهداف التنموية، عبر أربعة مستويات، على النحو التالي[٥]:

١- تحديث وتطوير بيئة تقنية المعلومات، بما يضمن تسريع عملية تحقيق الأهداف التنموية للألفية، وذلك من خلال توسيع نطاق قواعد بياناتها.

٢- العمل على تكامل الأهداف التنموية للألفية، كجزء من عملية التنمية المستدامة، على النحو المقرر

---

(١) **عبد العزيز محمد الدخيل**، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية- قراءة نقدية، دار الساقي للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١١م، ص٢ وما بعدها.

(2) **Ahmed Al-Darwish, Naif and others**, Saudi Arabia: Tacking Emerging Economic Challenges to Sustain Growth, Middle East and Central Asia Department, international Monetary Fund 2015, p.p. 1- 2. available at: https://www.imf.org.

(٣) **يوسف بن إبراهيم السلوم وآخرون**، دراسة في نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٧، الكويت، ١٩٨٦م، ص١٩٥.

(٤) **وزارة الاقتصاد والتخطيط** ، خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، ، على الرابط التالي: www.mep.gov.sa .

(٥) **وزارة الاقتصاد والتخطيط**، المملكة العربية السعودية، الأهداف التنموية للألفية ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. على الرابط التالي: www.mep.gov.sa .

في خطط التنمية بشكلٍ عام، ولاسيما خطتي التنمية الثامنة والتاسعة.

٣- استمرار الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية قبل الموعد الذي حددته الأمم المتحدة.

٤- الجهود المستمرة المبذولة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية قبل الموعد الذي حددته الأمم المتحدة

ويُمكن القول بأن خطط التنمية الوطنية التي سعت المملكة جاهدةً لتطويرها تُشكل حجر الأساس الذي تُبنى عليه المساعي الرامية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية عبر صياغة الرؤية الإستراتيجية للمملكة والاستفادة من الموارد البشرية والمالية المتاحة. وكذلك، من خلال ضمان التعاون بين الجهود الوطنية والعالمية المبذولة، وتهدف هذه الخطط إلى دعم مبادرات التنمية الدولية وتحقيق السلام العالمي.

ونظرًا للتقلبات التي تحدث بين الحين والآخر في أسعار النفط، والذي يعد كما ذكرنا سابقًا بأنه المورد الأهم للملكة العربية السعودية، فقد تَبين مدى الحاجة إلى وضع الخطط التنموية[١]. لذلك فقد اتخذ الملك فيصل بن عبد العزيز قراراً، بإنشاء أول هيئة مركزية للتخطيط في المملكة، وكان ذلك في عام ١٩٦٥م، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الدولية المتخصصة. وفي عام ١٩٧٥م، تحولت الهيئة السابق ذكرها إلى وزارة للتخطيط، والتي تولت بدورها مهمة الإشراف والمتابعة على خطط التنمية في المملكة[٢]. وفى عام ٢٠٠٣م، فقد تم دمج وزارة التخطيط مع وزارة الاقتصاد، وتم البدء في خطط التنمية منذ عام ١٩٧٠م، ثم توالت الخطط التنموية، حتى وصلت إلى خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥-٢٠١٩م)[٣].

هذا، وقد تمثلت الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية في السعودية على النحو التالي[٤]:

- العمل على تعزيز الدفاع عن أمن المملكة واستمرار ترسيخ الأمن الداخلي.

---

(1) **Sayed Moawad Ahmed**, The impact of Oil prices on the Economic Growth and development in the Mena Countries, Phd Researcher at Faculty of Economy and political science, Cairo university, Egypt, p.p. 2-5. available at: https://www. dohainstitute.edu.ga.

(٢) **وزارة الاقتصاد والتخطيط** ، المسيرة التنموية في المملكة (مقتطفات)، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ص١١ ما بعدها. www.mep.gov.sa .

(٣) **عبد الله بن علي المرواني**، التنمية المستدامة في خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية، ورشة عمل عن ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطر، ١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٤م ، ص٣ وما بعدها.

(٤) راجع الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني السعودي، خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، **وزارة التخطيط والاقتصاد السعودية**، ص١ وما بعدها.

- السعي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع من خلال تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة، والحصول على أقصى قدر من إيرادات النفط مع الحفاظ على الموارد القابلة للنضوب.
- رفاهية جميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة.
- خلق وبناء التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة.
- التمسك والحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية.
- تقليل اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها النفطية عن طريق توسيع وتنويع قاعدتها الاقتصادية.
- تطوير القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي.

وفيما يتعلق بخطط التنمية في المملكة وأهدافها المختلفة، فنعرض لها بإيجاز على النحو التالي:

١- خطة التنمية الأولى (١٣٩٠-١٣٩٤هـ) الموافق (١٩٧٠-١٩٧٤م):[١].

يُستفاد من الأهداف العامة للخطة الخمسية الأولى التي أوجزتها المادة رقم(١) من قرار مجلس الوزراء رقم ٦٩٣ وتاريخ ٤-١٣٨٩/٧/٥هـ، على الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية وزيادة الرفاهية ورفع مستوى المعيشة لشعب المملكة العربية السعودية، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالعمل على تحقيق الأهداف التالية[٢]:

- تنمية وزيادة معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي.
- العمل على تطوير الموارد البشرية لتتمكن من زيادة مساهمتها الإنتاجية وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية التنمية.
- تخفيف الاعتماد على البترول، وتنويع مصادر الدخل الوطني عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) **الهيئة العامة للإحصاء السعودية** ، خطة التنمية الأولى وأبرز أهدافها، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/؛ وكذلك، وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية، على الرابط التالي: www.mep.gov.sa/

وكذلك، **محمد هشام خواجكية**، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، المجلد ٩، العدد ٩٢، ١٩٨٦م ، ص٣٨.

(٢) **أحمد الصباب**، التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، المجلد ٥، العدد ١٨، أبريل ١٩٧٩، ص١٩٠ وما بعدها.

وقد واجه تنفيذ تلك الخطة عدة صعوبات، نذكر منها[١]:

- قلة الخبرة لدى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئة المركزية للتخطيط في مجال التخطيط الاقتصادي، مما حمل على إعداد الخطة الثانية بذات المنهجية التي أعدت فيها الخطة الأولى
- اتسمت حركة بناء المساكن بالبطء، وعدم مسايرتها الاحتياجات التي يتطلبها نمو المدن في المملكة.
- كان هناك تعثر في تحقيق الأهداف الخاصة بالصناعة المعتمدة على المواد الهيدروكربونية، بينما تأخر تنفيذ بعض المشروعات مثل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية،والشبكة الصحية.
- النقص الشديد في القوى البشرية نتيجة غموض مستقبل إقامة المشروعات الكبيرة للصناعات المعتمدة على المواد الهيدروكربونية. حيث اتضح من المسح السكاني في حينه أن معدل نمو قوة العمل السعودية أقل من معدل نمو قوة العمل غير السعودية.

٢- خطة التنمية الثانية (١٩٧٥- ١٩٧٩م)[٢]:

استهدفت خطة التنمية الثانية تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- تقليل الاعتماد على النفط عبر توسيع القاعدة الاقتصادية.
- اعداد التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية[٣].
- استهداف معدل مرتفع من النمو الاقتصادي عبر تنمية الموارد الاقتصادية.
- تطوير القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي.
- زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع.

ورغم ذلك، كان هناك عوائق أمام الأهداف السابقة، نذكر منها:

---

(١) الانتقادات التي تعرضت لها **خطة التنمية الأولى**، انظر، مؤلف بعنوان التخطيط في المملكة العربية السعودية، ص٤٩٢ وما بعدها، على الرابط التالي:

https://docs.google.com.

(٢) **وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية**، خطط التنمية، خطة التنمية الثانية (١٩٧٥-١٩٧٩م) وأبرز أهدافها. على الرابط التالي: www.mep.gov.sa

(٣) **محمد سعيد ناجي الغامدي**، تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية- دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢، العدد الرابع، أبريل ١٩٩٨، ص١٨.

- كان السبب الرئيس للمشكلات التي واجهت الاقتصاد السعودي، فى بداية تلك الخطة، عدم توفر التجهيزات الأساسية والنقص الحاد في المساكن[١].
- ظهور مشكلات نقص الصيانة التي ارتفع الطلب عليها أثناء الخطة.
- ارتفاع الطلب على السلع والخدمات أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة. واستمرت معدلات التضخم المرتفعة بسبب زيادة الإنفاق، وازدياد حدة الاختناقات في الموانئ وغيرها.
- تراجع القوى البشرية المؤهلة وارتفاع مستويات الأجور نتيجة التوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية، و الإنفاق الحكومي المتزايد في مختلف القطاعات.
- لم تستطع الشركات السعودية تنمية التجهيزات الأساسية، مما تطلب الأمر التعاقد مع شركات أجنبية لتنفيذ المشروعات التنموية[٢].

٣- خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠- ١٩٨٤م):

استهدفت خطة التنمية الثالثة تحديث البنية الأساسية للاقتصاد السعودي، بالتركيز على تحقيق الأهداف التالية[٣]:

- العمل على زيادة القدرات الاقتصادية والإدارية من خلال، تحسين التنظيم الإداري والإجراءات الحكومية، وتطوير القوى البشرية، وتطوير السياسة المالية.
- العمل على تحديد مستويات إنتاج النفط والغاز ليضمن بقاء هذه الثروة الوطنية أطول فترة ممكنة.
- السعي إلى توجيه رؤوس الأموال والقوى البشرية نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين لتحقيق تنوع القاعدة الاقتصادية[٤]:

---

(١) **عبد الرزاق عبد الله القين**، التجربة التخطيطية في المملكة العربية السعودية- أسلوب ومنهجية التخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس ١٩٨٤، ص٣٣٦.

(٢) **نفس المرجع السابق**، ص٣٣٧.

(٣) **أحمد سعيد بامخرمة**، تقييم أداء تجربة تخطيط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية- (١٣٩٠-١٤٠٥هـ) ، مجلة دراسات سعودية، السعودية، العدد الخامس، ١٩٩١م ، ص١٣٤- ١٣٥.

(٤) **أنور إسماعيل الهواري**، إستراتيجية الخطة الثالثة في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٣م ، ص١٢٩ وما بعدها.

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[١]:

٤- خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥- ١٩٨٩):

جاءت خطة التنمية الرابعة استكمالاً للخطط السابقة، ومستهدفًة، ما يلي[٢]:

- تطوير القوى البشرية والتأكد من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات.
- تقليل الاعتماد على البترول الخام إنتاجًا وتصديرًا باعتباره مصدرًا رئيسًا للدخل القومي.
- استمرار العمل على إحداث تغير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد، وذلك بتنويع القاعدة الإنتاجية، واعتمادًا على الصناعة والزراعة.
- تنمية الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تواكب التطور الذي تعيشه المملكة[٣].
- تطوير الثروات المعدنية والعمل على استكشافها واستثمارها.
- التوجه نحو التنمية النوعية وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات خلال خطط الدولة التنموية الثلاث.
- الاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة.

٥- خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠- ١٩٩٤م) وخطة التنمية السادسة (١٩٩٥- ١٩٩٩م):

إذ تلاحظ أن خطتي التنمية الخامسة والسادسة، جاءت متشابهة إلى حدٍ كبير في أهدافها. غير أن ما يميز الخطتين على ما سبق من خطط هو، التركيز على تشجيع القطاع الخاص ودعمه وإعطائه دورًا مهمًا في تحقيق إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٤].

---

(١) **المرجع السابق**، ص١٣٠.

(٢) انظر أهداف وإستراتيجيات خطة التنمية الرابعة، **وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية**، على الرابط التالي:
www.mep.gov.sa/ministry-rel-eases/4th-development-plan/

(٣) **المرجع السابق**.

(٤) **وزارة الاقتصاد والتخطيط** ، السعودية، توجهات خطة التنمية الخامسة نحو العمالة في القطاع الخاص، ندوة العمالة والمواطنة في القطاع الأهلي السعودي، معهد الإدارة العامة، الرياض- السعودية، المجلد رقم ٢، ١٩٩٣م، ص٦٢ وما بعدها.

٦- خطة التنمية السادسة (٢٠٠٠- ٢٠٠٤م):

يُعد أهم ما يميز خطة التنمية السابعة، هو تركيزها على إحداث تنمية متوازنة بين المناطق، حتى لا يحدث اهتمام بمناطق وإهمال أخرى والاستفادة من إمكانات جميع أراضي البلاد، وبصفةٍ عامة جاءت أهداف تلك الخطة على النحو التالي[١]:

- التركيز على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة وزيادة إسهامها في التنمية الوطنية.
- العمل على جعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية والمستجدات الدولية.
- تطوير الثروات المعدنية والعمل على استكشافها واستثمارها.
- تطوير مصادر الدخل القومي وتنويع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعة والزراعة.
- العمل على تشجيع البحث والتطوير، والاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية.
- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقليل الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بصفته مصدرًا رئيسًا للدخل الوطني .

٧- خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥- ٢٠٠٩م):

استهدفت تلك الخطة مواجهة العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي محليًا ودوليًا، وتمثلت أبرز تلك التحديات في[٢]:

- التذبذب المستمر للأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف الأجنبي.
- انحسار أهمية المواد الأولية في تكوين الميزات التنافسية للمنتجات وازدياد أهمية المكون المعرفي والتقني.
- المنافسة الدولية لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تزايد معدلات البطالة بين الذكور والإناث من الشباب.

---

(١) **الهيئة العامة للإحصاء**، المملكة العربية السعودية، خطة التنمية السابعة وأبرز ملامحها وأهدافها على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa .

(٢) **وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية.**

- تزايد النمو السكاني وانعكاساته على نمو الطلب على خدمات متعددة مثل، التعليم والصحة والنقل وغيرها.

٨- خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠- ٢٠١٤م):

جاءت تلك الخطة وأهدافها مواكبًة لما يشهدهُ العالم من تطوراتٍ في حقول العلوم والتقنية، وذلك بالتركيز على الأهداف التالية[١]:

- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية.
- تطوير التنمية البشرية من خلال كسب المعارف والمهارات والخبرات.
- السعي نحو تطبيق آليات الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.
- العمل على تحديث المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- إبراز أهمية التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتطوير دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيًا ورأسيًا، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني ودعم قدراته التنافسية.

٩- خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥- ٢٠١٩م):

يُمكن القول، بأن خطة التنمية العاشرة، جاءت لتلافي ما وجه من انتقادات للخطط السابقة من ناحية. ومن ناحيةٍ أخرى اشتملت على كافة الأهداف المطلوبة لتعزيز كفاءة اقتصاد البلاد. ولعل أبرز أهداف تلك الخطة ما يلي[٢]:

---

(١) **عبد الله بن علي المرواني**، حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع في خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠م- ٢٠١٤م)، ملتقى الإنشاءات والمشاريع، الغرفة التجارية الصناعية- الرياض، السعودية ١٤-١٥ صفر ١٤٣٢هـ، ص٢١.

(٢) **وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية**، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، على الرابط التالي:

- العمل على التنوع الاقتصادي بأبعاده المختلفة، اعتمادًا على الاستثمار الوطني والأجنبي، وتطوير قطاع الخدمات، وتنمية الصادرات غير النفطية وتطوير الإنتاج الزراعي وغيرها.
- التوجه نحو آليات الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة عبر نشر تلك الثقافة وتمكين الموارد البشرية، وتقليص الفجوة المعرفية والرقمية بين مختلف مناطق المملكة[١].
- زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتعزيز نموه، واستقراره وقدراته التنافسية.
- تطوير مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني، بالاعتماد على زيادة إنتاجية الموارد البشرية (العمالة)، وكذا إنتاجية رأس المال[٢].
- العمل على تطوير وتحديث المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وزيادة إنتاجيته في الاقتصاد.
- تسهيل حصول المواطنين على السكن الملائم.
- تطوير الموارد البشرية، وزيادة إنتاجيتها، وتهيئتها لاكتساب المعرفة والمهارات.
- زيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية في الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادرها، وضمان استدامتها، وحماية البيئة.
- السعي نحو توفير الرعاية الصحية المتكاملة ذات الجودة العالية وتيسير الحصول عليها[٣].
- تحقيق الاستقرار النقدي والمالي .
- تطوير دور المرأة ورفع إسهاماتها في مجالات التنمية بمختلف فروعها.

. www.nationalplanningcycles.org/

(1) Oxford Business Group, Saudi Arabia's New development plan shows clear commitment to education and the Private sector. Available at: http://www.Oxfordbusinessgroup-com/ analysis/long-game-new-development-plan-shows-clear-commitment-education.

(٢) انظر أهداف وسياسات خطة التنمية العاشرة ١٤٣٧/٣٦هـ- ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٥م-٢٠١٩م). **الهيئة العامة للإحصاء، السعودية**، ٢٠١٧م.

(٣) **المرجع السابق**.

- دعم مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز الإصلاح المؤسسي،، وزيادة كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة والموظفين.

خلاصة ما تقدم: استعرضنا في ما سبق برنامج المملكة العربية السعودية في التخطيط والتنمية. ولاحظنا كيف انتهجت السعودية أسلوب التخطيط كأداة لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وباستقراء واقع الاقتصاد السعودي، يبدو لنا أن إتباع أسلوب التخطيط قد تمخض عنه جملة من الآثار الإيجابية التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها، ولعل أبرزها تمثل فيما يلي:

١- تطوير البنية الأساسية للاقتصاد السعودي من كهرباء ومياه وطرق واتصالات وغيرها.

٢- نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي بشكلٍ كبير.

٣- تحسين مستويات التعليم والصحة والنقل والمعرفة.

٤- تطوير الموارد البشرية وزيادة مساهمتها في عملية التنمية في البلاد.

٥- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

٦- زيادة حصة الصادرات غير النفطية إلى حدٍ ما.

٧- محاولة تنويع القاعدة الإنتاجية عبر الاهتمام بقطاع الزراعة والصناعة والثروات المعدنية.

- **غير أن ما تقدم من إيجابيات، لم يترتب عليه إزالة أهم المعوقات التي تواجه الاقتصاد السعودي ولعل أهمها:**

١- لم يتحقق التنوع المطلوب للاقتصاد الوطني السعودي إذ مازال الاعتماد على النفط وإيراداته المكون الرئيس في الموازنة العامة للبلاد ومصدر الدخل الأكبر والأهم على الإطلاق رغم تعرضه المستمر للتقلبات في أسعاره من حين إلى آخر.

٢- لم تصل العمالة السعودية إلى المستوى المطلوب. فرغم خطط التنمية، مازال الاقتصاد السعودي يعتمد على العمالة الأجنبية التي تتخطى الملايين.

٣- رغم تزايد مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، إلا أن نسبة مساهمتهِ في الناتج المحلي الإجمالي لم تصل إلى المستوى المأمول.

٤- اتخذت الحكومة السعودية إجراءاتٍ متعددة بهدف ترشيد الإنفاق العام وتحسين أوجه استخداماته، ورغم ذلك باتت السمة الغالبة هى الارتفاع السنوي الكبير والمتزايد لبند الإنفاق العام.

المبحث الثاني

برنامج التحول الاقتصادي السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠

وأهم محاورها الاقتصادية

يُعتبر القطاع العام المُساهم الأكبر في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية لفتراتٍ طويلة[١]. ورغم أن القطاع الخاص تمتع بمستوى أداء اقتصادي متميز مكنهُ من المشاركة في برامج التنمية والتنوع الاقتصادي في البلاد، إلا أن حصته في الناتج القومي الإجمالي لم تصل بعد إلى المستوى المأمول منه[٢]. لذا فقد تبنت المملكة برنامجًا للتحول الاقتصادي والخصخصة "عرف برؤية المملكة ٢٠٣٠" بغرض تعظيم مشاركة القطاع الخاص في التنمية بالتركيز على محاور اقتصادية بهدف تحقيقها خلال الفترات القادمة[٣].

على هدي ما تقدم، سنعرض لهذا المبحث، من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الخصخصة ودور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأبرز ملامحها الاقتصادية.

---

(1) **Soad A. al shahrani and Ali J. Alsadiq,** Economic Growth and Government Spending in Saudi Araia: an Empirical investigation, IMF Working Paper, 2014, p.p. 4-5.

(2) **Yahya Alyahya,** Capital Markets & Private sector Development in Saudi Arabia: Focus on Debt capital Markets, Global competitiveness Forum, Riyadh, January 26-27, 2015, p. 1.

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر **رؤية السعودية ٢٠٣٠**، على الرابط التالي:
http://www.Vision2030.gob.sa.

المطلب الأول

الخصخصة ودور القطاع الخاص

في المملكة العربية السعودية

- **تطور الخصخصة والقطاع الخاص في السعودية:**

تعني عملية الخصخصة Privatization التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بُغية تحسين الأداء الاقتصادي لعوامل الإنتاج ورفع مستوى إنتاجها(١).

ولعل أحد أبرز الأهداف الرئيسة التي دفعت الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى تبني برامج الخصخصة، يتمثلُ في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعوق برامج التنمية، وعلى رأسها العجز في موازين المدفوعات، والذى ينتُج عن وجود تضخم في حجم الديون المحلية والخارجية(٢).

هذا، وقد أدركت السعودية أهمية الخصخصة مبكرًا، وبدا ذلك واضحًا إبان فترة حكم (الملك فهد ابن عبد العزيز)، حينما أكد على أن القطاع الخاص Private sector هو الركن الأساس للدولة. فضلاً عن دورهِ الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، والارتقاء بمستوى الخدمات داخل المملكة(٣).

وجديرٌ بالذكر، أن التقلبات الشديدة في أسعار النفط من فترة إلى أخرى أظهرت أن الحكومة لن تستطيع أن تظل هي المحرك الرئيسي للنمو والتوظيف(٤).

ورغم أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها السعودية، ساهمت بشكلٍ كبير في نمو دور القطاع الخاص غير النفطي، نجد أن الحكومة ظلت تلعب دورًا كبيرًا في الاقتصاد، ويرجع ذلك إلى الاعتماد

---

(١) **رياض عبد الجليل**، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٨م، ص٣٤٧.

(2) **L. Gary Cowan and others**, The Economic impacts of privatization, prepared for the U.S. Agency for international Development under the consulting Assistan ceon Ecnomic Reform project, July 1996, p. 46. available at: http://www.pdf.usaid.gov/pdf_doc/PNA006.pdf.

(٣) **د. تامر ملوح المطيري**، الخصخصة في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات والأبعاد الأمنية (دراسة تحليلية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، ١٩٩٦م، ص١٢٤.

(٤) **صندوق النقد الدولي**، الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية: تجارب الماضي وآفاق المستقبل، ٢٠١٦م، ص٣٦ على الرابط التالي: www.imf.org .

الكبير على قطاع النفط[١]. ولعل الشكل رقم (١)، يوضح تراجع نمو القطاع الخاص غير النفطي خلال الفترة الماضية.

شكل رقم (١١)

الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد والقطاع الخاص غير النفطي السعودى

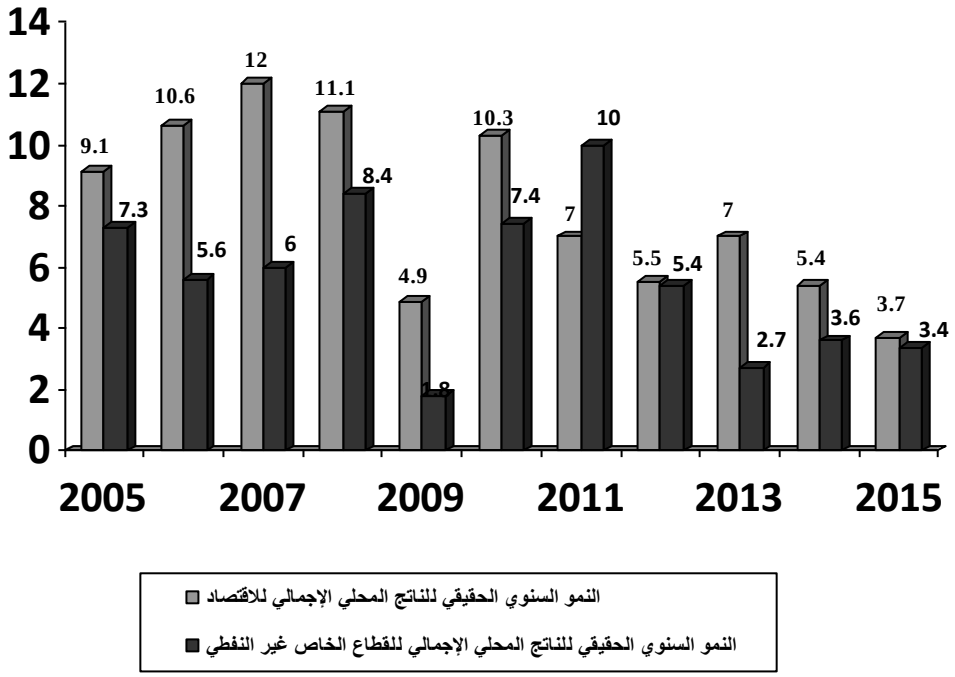

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية.

هذا، وقد أولت السعودية اهتمامًا كبيرًا بتطوير القطاع الخاص وبرامج الخصخصة. إذ بدأ بالفعل تنفيذ خطط تكثيف لتلك البرامج والشراكة بين القطاع العام والخاص[٢]. وتأكيدًا لذلك تم الإعلان عن خصخصة جزءًا من الخدمات الأرضية في جميع المطارات داخل المملكة، وذلك في عام ٢٠١٥م[٣]. والأهم

---

(١) **صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق ذكره، ص٣٧؛ وكذلك **منتدى الرياض الاقتصادي**، العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وسبل تطويرها، الدورة الثانية، ٢٠٠٥م، ص٢٢. على الرابط لتالي:
www.riyadhef.com/cycles/second-period?action=studies.

(٢) **صندوق التنمية الصناعية السعودي**، قسم البحوث، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه، تقرير اقتصادي، محرم ١٤٣١هـ الموافق ديسمبر ٢٠٠٩م، ص١.

(٣) **غازي شبيكات وآخرون**، الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية: تجارب الماضي وآفاق المستقبل، صندوق النقد الدولي ٣٠ يونيو ٢٠١٦م، ص٣٦.

الإعلان عن خصخصة جزئية لشركة "أرامكو" السعودية، والتي تعد من أكبر شركات النفط في العالم[١].

والشكل التالي رقم (٢)، يشير إلى أداء عمليات الطرح الأولى لأسهم المؤسسات التي تم خصخصتها والشركات الخاصة.

شكل رقم (١٢)

أداء عمليات الطرح العام الأولى لأسهم المؤسسات المخصخصة

والشركات الخاصة الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٥

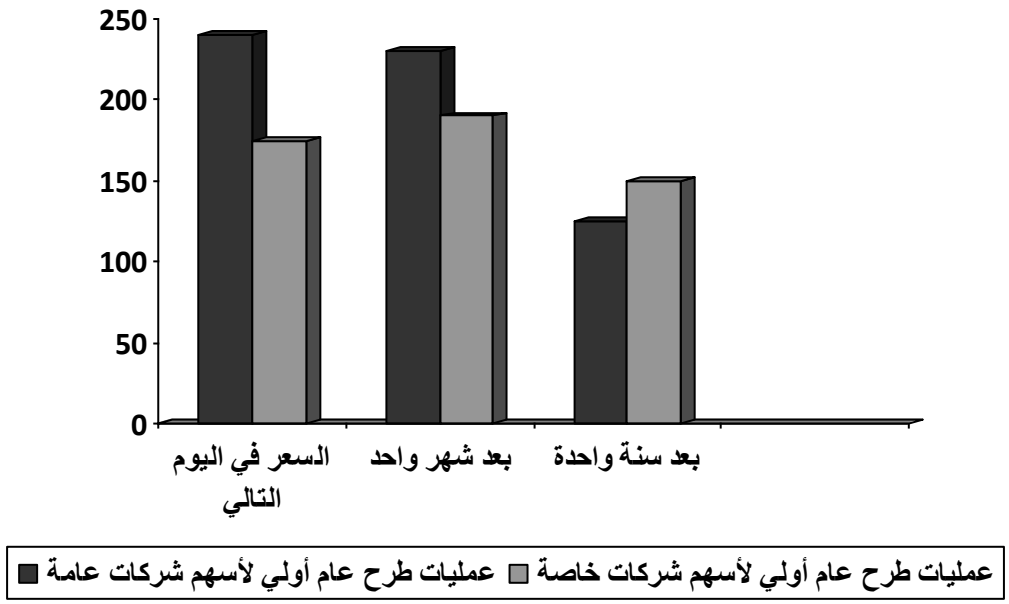

المصدر: قاعدة بيانات زاوية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بتعزيز دور القطاع الخاص لم ينشأ بين عشيةٍ وضحاها، بل بدأ ذلك مبكرًا، وبشكلٍ أكبر في فترة هبوط أسعار النفط خلال ١٩٩٨-١٩٩٩م، واستهدفت السعودية تمكين القطاع الخاص من أجل أن يلعب دورًا رائدًا في الاقتصاد، فضلاً عن أهمية تنويع مصادر الدخل القومي والاعتماد على مصادر بديلة للنفط[٢]. ونتيجة لذلك تم خصخصة العديد من الشركات[٣]، بحسب ما

---

(1) **Elliot Hentov**, Selling Saudi-Aramco Necessity or opportunity?, state Global Advisors, 2016, p.p. 1-3. available at: https://www. ssga.com/investment-topics/emerging-markets/2016/selling-Saudi-aramco-necessity-or-opportunity.pdf. 19-10-20127

(٢) **د. السيد أحمد عبد الخالق**، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٩، ١٩٩٩م، ص١٢ وما بعدها.

(3) **Fuad Abdullah Al- omar,** privatization in the gulf cooperation council (GCC) Countries:

يوضحهُ لنا الجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤)

المملكة العربية السعودية، بعض عمليات الخصخصة الرئيسية (مليون دولار)

السنة	الشركة	القطاع	الحصة المباعة
١٩٨٤	الشركة السعودية للصناعات الأساسية	صناعي	%٣٠
٢٠٠٣	شركة الاتصالات السعودية	اتصالات	%٣٠
٢٠٠٤	شركة التأمين التعاوني	خدمات مالية	%٧٠
٢٠٠٥	بنك البلاد	خدمات مالية	%٥٠
٢٠٠٧	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	النفط والغاز	%٤٥
٢٠٠٨	شرك الخطوط السعودية للتموين	نقل	%٤٩
٢٠٠٨	بنك الرياض/ ١	خدمات مالية	%٧٠
٢٠٠٨	بنك الإنماء	خدمات مالية	%٧٠
٢٠٠٨	شركة التعدين العربية السعودية	تعدين ومعادن	%٥٠
٢٠٠٨	شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات	النفط والغاز	%٢٥
٢٠١٢	شركة الخطوط السعودية للتمرين	نقل	%٣٠
٢٠١٤	البنك الأهلي التجاري	خدمات مالية	%٢٥
٢٠١٥	الشركة السعودية الخدمات الأرضية	نقل	%٣٠

المصدر: مؤسسة Bloomberg، والتقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي.

١/ كان الطرح العام الأولى إصدارًا صحيحًا لزيادة رأس المال.

فضلاً على ما تقدم، فقد حدد مجلس الوزراء السعودي عشرين قطاعًا سيتم خصخصتهم، ولعل أبرزهم قطاع الاتصالات، والمياه، والكهرباء والصرف الصحي، والخدمات البريدية، والنقل الجوي، والسكك الحديدية، والموانئ ....الخ[١].

The Need and the Process, Islamic Economic Studies, Vol. 3, No. 2, June 1996, p.p. 36-37. available at: www.irti.org/english/Research/documents/IES/136. pdf.

(١) راجع قرارات **مجلس الوزراء السعودي** شهر مارس وأبريل، مايو ٢٠١٧م. على الرابط التالي: https://www.boe.gov.sa

- **أهداف السعودية من تبني برامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص:**

تستهدف السعودية من تشجيعها للقطاع الخاص عدة أمور، نذكر منها:

١- تخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

٢- تطوير الأداء الكلي للاقتصاد السعودي، إذ إن ثمة علاقة إيجابية بين الخصخصة ومعدلات النمو[١].

٣- العمل على زيادة الحصيلة الضريبية، التي تسهم بشكلٍ كبير في مواجهة وسد عجز الموازنة العامة.

٤- تعزيز كفاءة المنشآت والمؤسسات التي سيتم تخصيصها والعمل على زيادة أرباحها[٢].

٥- زيادة عدد الوظائف المتاحة للسعوديين، إذ تشير الدراسات إلى أنه إذا كانت نتائج الخصخصة وتأثيرها سلبي على التوظيف في المدى القصير، إلا أن التأثير الكلي للخصخصة على المدى الطويل يكون إيجابيًا[٣].

٦- السعى نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأثرها الإيجابي على الاقتصاد[٤].

٧- العمل على تحسين ميزان المدفوعات، من خلال نمو الصادرات وتقليل الواردات من ناحية. ومن ناحيةٍ أخرى من خلال عودة الأموال الوطنية في الخارج والاستثمار داخل الوطن.

ما سلف، أدى إلى زيادة عدد المصانع القائمة في السعودية، وفي قطاعاتٍ مختلفة عن النفط، بحسب الجدول التالي، رقم (٥):

---

(1) **Davis, J. and others**, Fiscal and Macroeconomic impact of privatization, imf occasional paper no. 194, 2000, p.p. 5-10.

(٢) **سعد بن محمد الفوزان**، خصخصة البريد وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ص٩ وما بعدها.

(٣) **عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب**، أهمية الخصخصة وآفاق التحول إلى القطاع الخاص لتصحيح الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج العربية (الكويت)، العدد ١٢١، ٢٠٠٦م ، ص١١٦.

(٤) **عبد الرحمن بن حمد الحميضي**، استطلاع وتحليل برنامج التخصيص واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الاستثمار والتمويل (تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص١٤١.

جدول رقم (٥)

عدد العمالة في المصانع القائمة في المملكة موزعة حسب القطاعات الرئيسية

خلال الفترة ٢٠٠٧م -٢٠١٦م

السنة	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الكيميائية	مواد البناء والأسمنت	الصناعات الهندسية	الصناعات الأخرى	المجموع
٢٠٠٧	١٤٢,٢٢٤	١٨٥,٢٢٨	٢٨,٠٠٣	١٣٠,٩٧٠	٩,٠٥٦	٤٩٥,٤٨١
٢٠٠٨	١٦٥,٦٦٤	٢٠١,٧٣٢	٣١,٦٥٦	١٤٢,٣٩١	٩,٦٣٦	٥٥١,٠٧٩
٢٠٠٩	١٧٦,٣٦٦	٢١٨,١٣٧	٣٥,٥٣٠	١٥٣,٣٩١	١٠,٧١١	٥٩٤,١٣٥
٢٠١٠	١٩٤,٣٧٥	٢٤٦,٩٤٥	٣٩,٧٠٧	١٦٩,٣٢٢	١٢,٣٦٠	٦٦٢,٧٠٩
٢٠١١	٢١٨,٨٥٨	٢٨٤,٩٧٥	٤٦,٠٤١	١٩١,١٢٨	١٣,٣٢٥	٧٥٤,٣٢٧
٢٠١٢	٢٣٧,٨٨٦	٣١٤,٦٢٩	٥٢,٨٤٧	٢٠٣,٧٢٤	١٤,٠٢٩	٨٢٣,١١٥
٢٠١٣	٢٤٤,٠٣٩	٢٤٢,١٦٤	٥٤,٧٤٢	٢١٩,٤٥٣	١٣,١٦٨	٨٧٣,٥٦٦
٢٠١٤	٢٧١,٩٦٣	٣٧٣,٩٦٠	٦٢,٩٢٤	٢٣٣,١٨٩	١٣,٧٥٥	٩٥٥,٧٩١
٢٠١٥	٢٧٩,٢٢٠	٣٩٨,٣٢٣	٦٨,٦٨٦	٢٣٨,٠٩٤	١٣,٩٧٠	٩٩٨,٢٩٣
٢٠١٦	٢٨٧,٣٠٨	٤١٨,٨٢٥	٦٩,٦٦٤	٢٥٢,٣٥٩	١٤,٢٩٣	١,٠٤٢,٤٤٩

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية: www.meim.gov.sa

ونظرًا للآمال الكبيرة التي تعقدها السعودية على سياسة التحول الاقتصادي والخصخصة، فقد تم وضع السياسات اللازمة للارتقاء بالقطاع الخاص، ومنها[١]:

- تحديث البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية من خلال برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تقديم الحوافز من أجل جذب الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) من أجل الارتقاء بزيادة الصادرات.
- الاستمرار في دعم القطاع الخاص عبر الأنظمة التشريعية والمالية، لزيادة قدرته التنافسية لمواجهة

(١) بحث بعنوان تطور القطاع الخاص وسياسة التخصيص في المملكة العربية السعودية، ص٦٠ وما بعدها. على الرابط التالي:
www.Services.mep.gov.sa/inetforms/themes/classic/file/download.jsp?fileAttribute.

التحديات الإقليمية والدولية.

- السعي نحو تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تمكين القطاع الخاص عبر الاستخدام الفعال للسياستين المالية والنقدية.

ورغم الآثار الإيجابية التي حققتها بعض الدول من التحول للقطاع الخاص، إلا أن ثمة مخاطر تعرضت لها دولاً أخرى جراء عدم التطبيق الجيد لآليات التحول الاقتصادي(١)، فضلاً عن الفساد في عمليات البيع والتأجير وغيرها...

لما سبق، يجب على المملكة العربية السعودية، اتخاذ عدة إجراءات تشريعية ومالية وإدارية، لتجنب الآثار السلبية لبرنامج التحول الاقتصادي (الخصخصة) ويمكن أن نذكر بعض منها، على النحو التالي:

أولاً: تبني تشريع يلزم مؤسسات الدولة المشرفة على الخصخصة، باستخدام عائدات الخصخصة لتمويل العجز أو سداد الديون، وهو من شأنه أن يقلل من تكاليف خدمة الدين، خصوصًا في القروض الكبيرة.

ثانيًا: العمل على سن تشريع ضريبي قوى من أجل زيادة الحصيلة الضريبية وتعزيز الإدارة الضريبية.

ثالثًا: العمل على الحد من تنامي ظاهرة القطاع الخاص غير المنظم، وإخضاعها لأنظمة الدولة. إذ تشير الإحصاءات إلى أن عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع بلغ (٧٥٥,٤٦٢) في عام ٢٠٠٨ فقط(٢).

رابعًا: تحسين كفاءة العمالة السعودية، من أجل زيادة نسبة توظيفها في المشروعات المخصخصة. إذ يتوقع فقدان بعض العاملين لوظائفهم كأثر محتمل للتحول الاقتصادي(٣).

خامسًا: تطوير البرامج التعليمية المناسبة والمطلوبة للشركات التي سيتم خصخصتها.

سادسًا: العمل على إنشاء برامج لحماية المواطنين، جراء الإصلاحات الاقتصادية، ولعل برنامج حساب مواطن التي سرعت السعودية في تطبيقه، يهدف إلى تحسين أصحاب الدخل الأقل لمواجهة تداعيات

---

(1) **Tomas Ivanko and Jan Ferenc**, Advantages and Dis Advantages of privatization and Air Port Leasing, Volume Xv, Acto avionico, 2013, p.p. 2-3. available at: www.acta-avionica.tuke.sk/papers/2013-27/

(٢) **مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات**؛ وكذلك: **صندوق التنمية الصناعية السعودي**، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه، مرجع سابق ذكره، ص٨.

(٣) **صالح بن عبد الله بن صالح العمري**، حماية حقوق العمال من الخصخصة في عصر العولمة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠١٢م، ص٥.

محتملة تتعلق بارتفاع الأسعار[١].

وأخيرًا، يمكن أن نقول بأن المملكة العربية السعودية، قد أعطت اهتمامًا كبيرًا لدور القطاع الخاص، وعملت على تشجيعه خلال العقود الأربعة الماضية، من خلال تهيئة المُناخ الملائم لتطويره وتوسيع أنشطته واستثماراته[٢]. وكذلك توفير البنية التحتية والحوافز والدعم والقروض وغيره...

لذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي IMF والحكومة السعودية والشركات الدولية، أن تحقق السعودية عائداتٍ كبيرة كنتيجة لسياسة التحول الاقتصادي المتبعة.

ولعل ما سبق يؤكدهُ الجدول التالي رقم (٦):

جدول رقم (٦)

صافي القيمة الحاضرة لعائدات النفط المستقبلية في نهاية ١/ ٢٠١٥

(مليارات الدولارات الأمريكية)

مجلس التعاون الخليجي	القيمة	% من إجمالي الناتج المحلي
البحرين	٧٧,٣	٢٥٤
الكويت	٨١٨	٦٧٨
عمان	٢٨٢	٤٨٢
قطر	٩٥٣	٥١٤
قطر	٩٥٣	٥١٤
السعودية	٣٠٤٦	٤٦٦
الإمارات	١٢٥٣	٣٥٤

المصدر: النشرة الإحصائية الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم (BP Statistical Review)، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ حسابات خبراء الصندوق بناء على المستويات الحالية لإنتاج النفط، بالاحتياطيات النفطية المثبتة، وأسعار النفط المستقبلية باستخدام توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وبافتراض نمو أسعار النفط بمقدار ٢% سنويًا بعد ٢٠٢١م.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول **برنامج حساب المواطن السعودي** والهدف من إنشائه. الموقع الإلكتروني التالي: https://Ca.gov.sa/#/about-program .

(2) **Koen de vries,** State in Fluence in economic development in Saudi Arabia, Thesis Seminar: Middle East, 10-1-2016, p.p. 23-26. available at: https://openaccess.leidenuniv.nl.

إضافة لما سبق، تُؤكد السعودية على الدور المهم للقطاع الخاص في التوجهات الاقتصادية، لذلك عملت على[1]:

- إصدار نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية بالمرسوم الملكي رقم ٥٠ لسنة ١٣٨١هـ، والتعديلات عليه.
- إصدار نظام الاستثمار الأجنبي المباشر مبكرًا وفقًا للمرسوم الملكي رقم (٣٥) لسنة ١٣٨٣هـ، وما لحقته من تعديلاتٍ تستهدف تذليل العقبات أمام هذا الاستثمار.
- توفير وتأمين البنية الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية في وسائل المواصلات والاتصالات والكهرباء والطاقة ....الخ.
- العمل على دعم القطاع الخاص عبر توفير الأُطر المؤسسية والنظامية.

(١) **د. السيد أحمد عبد الخالق**، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد التاسع، ١٩٩١م، ص١٤ وما بعدها.

المطلب الثاني

رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأبرز ملامحها الاقتصادية

نظرة حول "رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠" :

بادئ ذي بدء، يمكن القول بأن السعودية قد تبنت "رؤية ٢٠٣٠م" باعتبارها منهجًا وطريقًا للعمل الاقتصادي والتنموي(١). إضافة لذلك فقد رسمت تلك الرؤية السياسات الاقتصادية والأهداف والالتزامات الخاصة، لتكون المملكة نموذجًا رائدًا على كافة المستويات(٢).

إن التحول الجذري في توجهات السعودية الاقتصادي، جاء كنتيجة حتمية لمواجهة أسعار النفط المنخفضة، والتي أثرت بشكلٍ كبير على خطط المملكة التنموية(٣).

لذا، فقد استحدثت السعودية سلسلة كبيرة من الإصلاحات والخطط الطموحة والجريئة في ذات الوقت من أجل تحويل الاقتصاد السعودي في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠م"، من اقتصاد يعتمد بشكلٍ كبير على القطاع العام والدعم الحكومي إلى اقتصاد حر يدعم القطاع الخاص ويعتمد عليه. وتستهدف المملكة من تلك الإصلاحات تنويع الاقتصاد والدخل القومي، وخلق فرص عمل للشباب، وتنفيذ عملية تدريجية لضبط الموازنة العامة(٤).

وجدير بالذكر، أن انخفاض أسعار النفط، وما ترتب عليه من تراجع ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، وزيادة العجز المالي، والتضخم قد أكد أهمية الحاجة إلى إجراء التحولات الاقتصادية الأخيرة، وفقًا "لرؤية المملكة ٢٠٣٠م"(٥) والجدول التالي رقم (٧) يوضح ذلك:

---

(١) انظر برنامج التحول الوطني السعودي أحد برامج "رؤية السعودية ٢٠٣٠م"، على الرابط التالي: www.Vision2030.gov.sa/sites/default/Files/NTP-ar.pdf .

(2) **Omar Al- Nakib**, Saudi Arabi: Saudi Vision 2030 Sets Out post- Oil economic Transformation plan, May 2016, p.p. 1-4. available at: File://c:/users/HP/Downloads/NBKsaudivision 2030.pdf.

(٣) **صندوق النقد الدولي**، المملكة العربية السعودية– تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦م ، يونيو ٢٠١٦م ، ص١.

(4) **Arab Gulf States Institute in Washington,** Saudi Arabia Transforming- Conference Report/ Washington, U.S.A, 12 June 2017, p. 4. available at: www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/06/Saudi Arabi-transforming-online.pdf.

(5) **Goblan J. Algahtani**, The Effect of Oil price Shocks on Economic Activity in Saudi Arabia: Econometric Approoch, International Journal of Business and Management, Vol.

جدول رقم (٧)

الآفاق الاقتصادية العالمية

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% التغير)					
العالم	٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٨	٢,٩
الولايات المتحدة	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٥
اليابان	١,٥	−٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٧
منطقة اليورو	−٠,٤	٠,٩	١,٥	١,٣	١,١
الصين	٧,٧	٧,٣	٦,٨	٦,٢	٦,٠
الأسواق الصاعدة	٤,٠	٣,٩	٣,٣	٣,٢	٣,٧
المملكة العربية السعودية	٢,٧	٣,٦	٣,٤	٠,٨	٢,٦
سعر الفائدة الرسمي (نهاية المدة)					
الولايات المتحدة	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٥	٠,٥	٠,٧٥
اليابان	٠,١	٠,١	٠,١	−٠,١	−٠,١
منطقة اليورو	٠,٢٥	٠,١٥	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠
سعر النفط (دولار البرميل، متوسط المدة)					
خام برنت	١٠٧	١٠٠	٥٨	٤٣	٦٠

المصدر: تقديرات وتنبؤات سامبا، على الرابط: m.samba.com

بيد أن المناقشات الأساسية التي تمت حول "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، قد ركزت على نقاطٍ عدة أبرزها[١]:

أ – التصحيح المالي والتمويل.

ب– ضرورة الحفاظ على استقرار القطاعين الخارجي والمالي.

جـ– العمل على تحديد أولويات الإصلاح وتسلسل خطواتها وتنفيذها.

11, No. 8, Canadian Center of Science and education, July 18, 2016, p.p. 124-125. available at: www.ccsent.org/journal/index.php.

(١) **صندوق النقد الدولي**، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦م ، مرجع سابق، ص١٤.

وكذلك:

- **Jane Kinninmont**, Vision 2030 and Saudi Arabia's social Contract-Austerity and Transformation, Middle East and North Africa programme, July 2017, p. 11. available at: https://www. chathamhouse.org 21-10-2017.

د- السعي نحو النمو والتوظيف في ظل أسعار النفط المنخفضة.

وبحسب إحصاءات وزارة المالية السعودية، فإن التوقعات تُشير إلى أن الموقف المالي سيتحسن خلال الفترة من ٢٠١٨م- ٢٠٢٠م، بما في ذلك انكماش العجز المالي[١]. ويشير الجدول التالي رقم (٨)، إلى ذلك:

جدول رقم (٨)
التوقعات المالية في المملكة العربية السعودية
خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٠م

مليار ريال سعودي

	F٢٠١٦	F٢٠١٧	F٢٠١٨	F٢٠١٩	F٢٠٢٠
الإيراد الحكومي	٥٦٦,٧	٧٣٠,٠	٨٤٢,٨	٨٩٢,٢	١٠٠١,١
(%التغير)	-٦,٩	٢٨,٨	١٥,٥	٥,٩	١٢,٢
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٤,٢	٢٧,٠	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٨,٥
الإنفاق الحكومي	٩١٠,٦	٩٤٣,٥	٩٩٨,٦	١٠٣٠,٦	١٠٩٣,٧
(% التغير)	-٨,٧	١,٦	٥,٨	٣,٢	٦,١
(%من الناتج المحلي الإجمالي)	٣٨,٨	٣٤,٩	٣٣,٨	٣٢,٣	٣١,١
الرصيد	-٣٤٣,٩	-٢١٣,٦	-١٥٥,٨	-١٣٨,٤	-٩٢,٦
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	-١٤,٧	-٧,٩	-٥,٣	-٤,٣	-٢,٦

المصدر: وزارة المالية، ساما، وسامبا: https://www.mof.gov.sa

لما تقدم، فإن برنامج التحول الوطني السعودية ورؤية ٢٠٣٠م، يستهدف تقليص اعتماد السعودية على النفط وإيراداته، وذلك برفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي Financial equilibrium[٢]، من

(١) لمزيد من التفصيل راجع البيانات الإحصائية الصادرة عن **وزارة المالية السعودية**، على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa

(٢) برنامج تحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٠م، فبراير ٢٠١٧م ، **جدوى للاستثمار**، ص١ وما بعدها على الرابط التالي:

خلال الآتي:

- وضع أهداف إستراتيجية ومُستهدفات للجهات المشاركة، من أجل دعم "رؤية ٢٠٣٠م"، وإدراك التحديات التي تعيق تحقيقها.
- أشارت الحكومة السعودية إلى التزامها بتنفيذ الإصلاحات، من أجل إحداث تحول في الاقتصاد خلال الخمسة عشر عامًا القادمة.
- عمل برنامج التحول الوطني على وضع الأولويات الوطنية المشتركة ذات النفع العام والمبنية على الأهداف الإستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠م، ومن هذه الأولويات(١):

١- السعي نحو توفير وتوليد الوظائف، والمساهمة في توفير قرابة الـ ٤٥٠ ألف وظيفة في القطاعات غير الحكومية بحلول عام ٢٠٢٠م، ما يعزز تحقيق أهداف "رؤية ٢٠٣٠م" في تنمية الفرص للجميع.

٢- العمل على دعم الشراكة مع القطاع الخاص، مما يوفر ٤٠% من الإنفاق الحكومي، ويزيد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

٣- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد الرقمي، بقصد خلق بنية تحتية رقمية، وتنشيط ودعم الصناعات ومنشآت القطاع الخاص(٢).

- **الشفافية Transparency**: إذ تستهدف رؤية ٢٠٣٠م، وجود شفافية من أجل متابعة المبادرات وتحديد مسئوليات الجهات المسئولة عن تنفيذ الرؤية.
- **المؤسساتية Institutional**: وتهدف إلى بناء منظومة حوكمة Governance، متكاملة للعمل الحكومي وفق ممارسات فعالة عبر تأسيس مراكز داعمة لتخطيط وتنفيذ وتقييم الأداء الحكومي، وعرض نتائجها على مجلس الشئون الاقتصادية والتنموية بشكلٍ دوري.

أيضًا، فإن العديد من المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المالية السعودية والهيئة العامة للإحصاء، تؤكد على تذبذب في معدلات التضخم، والبطالة، والنمو للقطاع النفطي وغير النفطي، مما

---

http://www.Jadwa.com.

(١) **برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م ورؤية المملكة ٢٠٣٠م**، مرجع سابق ذكره، ص١١ وما بعدها.

(٢) **مصطفى عبد العظيم**، "رؤية ٢٠٣٠م" تشمل سباق التحول الرقمي في السعودية، مقال بجريدة الاتحاد الإماراتية ٢١ أكتوبر ٢٠١٧م. على الرابط التالي:

www.alittihad.ae/details.php?id=60121%y-2017.

يعكس أهمية الحاجة إلى التحول الاقتصادي الحقيقي ودعم القطاع الخاص[١]. ويشير الجدول التالي رقم (٩) إلى ذلك.

(١) **وزارة المالية السعودية**، على الرابط : http://www.mof.gov.sa ؛ **الهيئة العامة السعودية للإحصاء**، على الرابط: https://www.stats.gov.sa/

جدول رقم (٩)

مؤشرات اقتصادية مختارة (٢٠١١م إلى ٢٠١٦م)

المملكة العربية السعودية

المؤشرات الاقتصادية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	المصدر
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	%١٠,٠	%٥,٤	%٢,٧	%٣,٧	%٤,١	%١,٤	الهيئة العامة للإحصاء
معدل التضخم	%٣,٧	%٢,٩	%٣,٥	%٢,٧	%٢,٢	%٣,٥	الهيئة العامة للإحصاء
معدل البطالة	%١٢,٤	%١٢,١	%١١,٧	%١١,٧	%١١,٥	%١٢,١	الهيئة العامة للإحصاء
الإيرادات الحكومية (مليار ريال سعودي)	١١١٨	١٢٦٦	١١٥٣	١٠٣٩	٦١٢	٥٢٨	وزارة المالية
حجم الإنفاق السعودي (مليار ريال سعودي)	٨٢٧	٨٢٥	٩٧٨	١١٠٠	٩٧٦	٨٧٣	وزارة المالية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون ريال سعودي)	٢,١٧٨,٧٩٢	٢,٢٩٦,٦٩٧	٢,٣٥٨,٦٩٠	٢,٤٤٤,٨٤١	٢,٥٤٥,٢٣٦	٢,٥٨٠,٨٢٠	الهيئة العامة للإحصاء
معدل النمو الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي- القطاع النفطي	%١٢,١٦	%٥,٠٨	-%١,٦٣	%٢,٠٩	%٥,٢٧	%٣,٣٧	الهيئة العامة للإحصاء
معدل النمو الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي- القطاع غير النفطي	%٨,٢٠	%٥,٥١	%٦,٤١	%٤,٨٦	%٣,٢٠	%٠,٢٣	الهيئة العامة للإحصاء
الإيرادات النفطية (مليار ريال سعودي)	١٠٣٤	١١٤٥	١٠٣٥	٩١٣	٤٦٦	٣٢٩	وزارة المالية
الإيرادات غير النفطية (مليار ريال سعويد)	٨٣	١٠١	١١٨	١٢٦	١٦٦	١٩٩	وزارة المالية
الصادرات غير النفطية (مليون ريال سعودي)	١٧٧	١٩١	٢٠٢	٢١٧	١٩٠	١٧٣	الهيئة العامة للإحصاء

وأما عن أبرز الملامح الاقتصادية "لرؤية السعودية ٢٠٣٠م":

يمكن القول، بأن "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، استهدفت تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، وذلك على النحو التالي[١]:

أولاً: فيما يتعلق بسوق العمل: فيُستهَدف تحقيق التالي:

- تقليص معدل البطالة من ١١,٦% في الوقت الحالي، إلى ٧% (٩% بحلول عام ٢٠٢٠م).
- السعي إلى توفير ٤٥٠ ألف وظيفة جديدة في القطاع غير الحكومي بحلول عام ٢٠٢٠م.
- تخفيض قوة العمل بالخدمات العامة بنسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠٢٠م.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢% في الوقت الحالي، إلى ٣٠% (٢٨%بحلول عام ٢٠٢٠م).

ثانيًا- وفي مجال المالية العامة: يُستهَدف تحقيق ما يلي:

- العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية من ١٦٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥م، إلى تريليون ريال سعودي بحلول عام ٢٠٣٠م، (٥٣٠ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٠م).
- تحقيق توازن الموازنة.
- خفض الأجور والرواتب كنسبة من إنفاق الموازنة.

ثالثًا- أما القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن رؤية٢٠٣٠م، تسعى إلى: تعزيز مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٦٥% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٤٠% في الوقت الحالي. أيضًا زيادة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي إلى ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي.

رابعًا- فيما يخص الاستثمار الأجنبي: يُستهَدف زيادة مساهمته في الناتج المحلي من ٣,٨% حاليًا

---

(١) انظر الموقع الرئيسي **لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م**، على الرابط التالي:
www.Vision2030.gov.sa/

وكذلك:

National Councel on U.S. Arabia-Vision 2030 and Beyound, June 20, 2017, p.p. 3-7. available at: https://ncusar.org.

إلى ٥,٧% كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

لذا، فقد زاد عدد الشركات التي خصخصتها في السعودية خلال الفترة من ٢٠٠١م حتى ٢٠١٥م، بحسب الشكل التالي رقم (١٣):

شكل رقم (١٣)

عدد الشركات التي تتم خصخصتها في السعودية

خلال الفترة من (٢٠٠١م-٢٠١٥م)

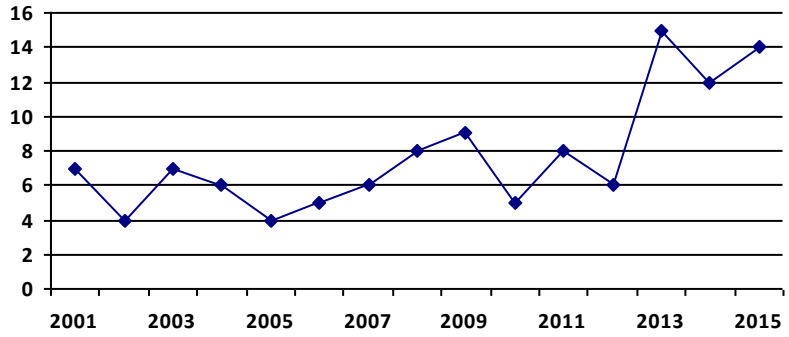

المصدر: د. نشوى مصطفى علي، أثر الخصخصة على فرص العمل خلال الفترة (١٩٩٩م-٢٠١٥م)، ص١٠.

خامسًا: إصلاح الدعم: يُستهَدف إلغاء الدعم وصرف مبالغ نقدية مباشرة إلى الأسر منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، والتي تعتمد على الدعم بدرجة عالية. ولعل هذا ما تفعله الحكومة السعودية الآن عبر برنامج حساب مواطن.

سادسًا- في قطاع السياحة[١]، فإن الرؤية تستهدف:

- العمل على تحرير نظام إصدار التأشيرات السياحية.
- السعي إلى زيادة عدد المعتمرين القادمين من الخارج من ٦ ملايين إلى ٣٠ مليون سنويًا (١٥ مليون معتمر بحلول عام ٢٠٢٠م).
- تبنى خطط لبناء أكبر متحف إسلامي على مستوى العالم إلى جانب زيادة عدد المواقع الأثرية الأخرى.

(١) **ليان عودة**، كيف ترسم رؤية ٢٠٣٠م، خريطة السياحة السعودية، العربية، أول أغسطس ٢٠١٧م، على الرابط التالي: www.alarabia.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2017/08/01/html.

سابعًا– في قطاع النفط والغاز: فإن المُستَهدف رفع نسبة المحتوى المحلي من ٤٠% إلى ٧٦%.

ثامنًا– في مجال الرعاية الصحية: توجد خطط لزيادة دور القطاع الخاص في تقديم الرعاية الصحية وزيادة متوسط العمر المتوقع من ٧٤ عامًا إلى ٨٠ عامًا ،إضافة لتخصيص ١١ مليار دولار أمريكي لهذا القطاع(١).

تاسعًا– التعليم: تعمل أهداف رؤية ٢٠٣٠ على تطوير المناهج وزيادة التركيز على تدريب المعلمين وزيادة الأداء(٢).

عاشرًا– بخصوص شركة أرامكو: تستهدف السعودية مانسبتهٌ حوالي نحو ٥%، من أسهم الشركة للجمهور، وتقدر الحكومة قيمة شركة أرامكو بأكثر من ٢ تريليون دولار.

حادي عشر– فيما يتعلق بالإنتاجية: تركز رؤية ٢٠٣٠م، على تحقيق النقاط التالية:

- تحقيق التقدم في مؤشر فعالية الحومة من المرتبة ٨٠ إلى المرتبة ٢٠.
- التقدم في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة ٤٩ في الوقت الراهن إلى المرتبة ٢٥.
- العمل على الوصول إلى مراكز القمة العشرة في مؤشر التنافسية العالمي (المركز ٢٥ في الوقت الحالي).

ثاني عشر: صندوق الاستثمارات العامة: تستهدف الحكومة السعودية، إنشاء صندوق سيادي بُغية تنويع الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على النفط. وسيتم العمل على زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة من ٦٠٠ مليار ريال سعودي حاليًا، إلى ٧ تريليونات ريال سعودي بحلول عام ٢٠٣٠م.

على ما تقدم، فإن المملكة العربية السعودية، قد اتخذت عدة إجراءات من أجل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م، سابق الإشارة غليها، وتؤكد جدية السعودية في نجاح رؤيتها في التحول الاقتصادي. ومن هذه الإجراءات(٣):

---

(١) التعليم ورؤية السعودية ٢٠٣٠م، **وزارة التعليم السعودية**، على الرابط التالي:
https://www.Moe.gov.sa/ar/pages/vision2030.aspx.

(2) **Kpmg, Saudi Arabia's vision 2030**, the kingdom's plan for life after oil, February 2017, p. 3. available at: https://home.kpmg.com.

(٣) **صندوق النقد الدولي**، تقرير الخبراء في إطار مشاورات المادة الرابعة، مرجع سابق ذكره.

١ – تم وضع الإطار التنظيمي للبنوك المحلية المؤثرة في النظام المالي.والتأكيد على أهمية امتثال البنوك لزيادة الرسوم الرأسمالية خلال عام٢٠١٦م.

٢- تعمل الحكومة على إنشاء اللجنة الوطنية للاستقرار المالي. لذلك تم تعزيز نظم الإنذار المبكر. فضلاً عن استحداث إطار لإدارة الاحتياطيات الرأسمالية الوقائية المضادة للاتجاهات الدولية. وتم نشر تقرير الاستقرار المالي الأول في يونيو ٢٠١٥م، والثاني في مايو ٢٠١٦م.

٣- عملت الحكومة على إطلاق برنامج الخصخصة بهدف تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد. ولذلك تم فتح قطاعي التجزئة والجملة أمام الاستثمارات الأجنبية مع السماح بنسب تملك ١٠٠%، وفى حين تواصل الحكومة تطوير إستراتيجية سوق العمل، تراجعت نسبة توظيف السعوديين في القطاع الخاص خلال عام٢٠١٥م.

٤- اتجهت الحكومة إلى إصدار سندات دين محلي في عام ٢٠١٥م، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧م. وتم الاتفاق على قرض دولي خلال عام ٢٠١٦م، وقد يتم إصدار سند سيادي لاحقًا خلال العام الجاري. ويقدم الصندوق حاليًا المساعدة الفنية للحكومة لإنشاء مكتب لإدارة الدين.

٥- أنشأت الحكومة المكتب الوطني لإدارة المشروعات بُغية تعزيز إدارة المشروعات. وتجري حاليًا مراجعة جميع بنود الاتفاق الرأسمالي الجاري وتحديد أولوياتها.

٦- تعمل الحكومة في الوقت الحالي على مراجعة بدلات الموظفين الحكوميين. وقد تراجع معدل التوظيف في قطاع الخدمات العامة خلال عام ٢٠١٥م، ويهدف "برنامج التحول الوطني" إلى خفض فاتورة الأجور الحكومية بنسبة ٥% بحلول عام ٢٠٢٠م.

٧- بدأت إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥م، واستمر في موازنة عام ٢٠١٦م، وأشارت الحكومة إلى أنها تعتزم وضع موازنة متوازنة، ولكنها لم تضع حتى الآن خطة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية لتحقيق هذا الغرض.

٨- أنشأت الحكومة وحدة للمالية العامة في وزارة المالية تم تعيين رئيس لها. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية حاليًا، لدعم عمليات هذه الوحدة. وتستهدف الحكومة التحول نحو إطار للمالية العامة متوسط الأجل، ووضعت مؤشرات أداء رئيسية لوزارتها.

٩- اتضح من موازنة عام ٢٠١٦م، عزم الحكومة زيادة أسعار الطاقة والمياه تدريجيًا على مدى خمس سنوات. وتمت بالفعل زيادة الأسعار للمرة الأولى بنسب تتراوح بين ١٠% و١٣٤% حسب المنتج.

١٠- بدأت الحكومة فرض ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات السكرية في عام ٢٠١٧م، وضريبة على القيمة المضافة في بداية عام ٢٠١٨م. ويجري حاليًا وضع الصيغة النهائية لضريبة على الأراضي غير المستغلة.

وبعد عرض أبرز ملامح "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وبنودها الاقتصادية، نرى أن المملكة تستهدف بشكلٍ أساسي تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي. لذا فقد عملت السعودية على ضبط أوضاع المالية العامة، والعمل على تطبيق برنامج التوازن المالي، فضلاً عن إعطاء دور مهم وقائد للقطاع الخاص من أجل تشجيع النمو والإنتاجية والتنوع. وكذلك إصلاح سوق العمل لتوظيف العمالة الوطنية. ولعل المستقبل سيؤكد لنا مدى نجاح الرؤية وتحقيق المستهدف منه من عدمه.

المبحث الثالث

الآثار المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي السعودي في تنوع مصادر الدخل

ذكرنا آنفًا بأن سياسة التحول والإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها السعودية، تستهدف أساسًا إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي من خلال التركيز، على تنويع مصادر الدخل القومي وفقاً "لرؤية ٢٠٣٠م"[١].

ورغم ذلك، هناك العديد من التحديات والعقبات، التي ربما تعوق نجاح تلك التحولات الاقتصادية، وتؤثر بشكلٍ كبير على محاورها الاقتصادية[٢]. لذا فإن التأثيرات الإيجابية المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل القومي، ستكون العامل المحدد والمؤثر للتقليل من آثار تلك الإصلاحات.

على ما تقدم، سنعرض بالتحليل لهذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التحديات أمام برنامج التحول الاقتصادي السعودي.

المطلب الثاني: أثر سياسة التحول الاقتصادي ورؤية السعودية في تنوع مصادر الدخل القومي.

---

(1) **Doreen Horsching**, Economic Diversification in Saudi Arabia- The challenges of arentier state, journal of political inquiry, fau 2016, p.p. 1-3. available at: https://jpinyu.com/wp-content/uploads/2016.

(2) **Ahmed Al- Darwish and others**, Saudi Arabia: Taching Emerging Economic challenges to sustoin Growth, international monetary found, middle East and central Asia department, 2015, p.p. 1-6. available at: https://www.imf.org.

المطلب الأول

التحديات الناشئة عن برنامج التحول الاقتصادي السعودي

تُشير العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية، إلى العديد من التحديات التي ستواجه المملكة العربية السعودية، وهي تسعى إلى تطبيق برنامجها الاقتصادي الجديد، خصوصًا خلال الفترة القادمة[١]. ولعل أبرز تلك التحديات يتمثل في:

أولاً- التحدي الناتج عن الاستمرار في انخفاض أسعار النفط، وآثاره على الاقتصاد السعودي.

إذ يُمثل انخفاض أسعار النفط أحد أهم التحديات أمام التحولات الاقتصادية في المملكة[٢]. ذلك أن السعودية تعتمدٌ على الإيرادات النفطية اعتمادًا رئيسيًا في تحقيق النمو والتوسع الاقتصادي[٣]. لهذا فقد تأثر النشاط الاقتصادي في السعودية وتراجعت أسعار الأسهم وأرباح الشركات، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي وتذبذب خلال السنوات القليلة الماضية[٤]. ويُشير الجدول التالي رقم (١٠) إلى ذلك:

---

(1) **NBK**. Capital, Saudi Arabia: Pain ful Economic Reforms But plenty of light at the end of the tunnel, October 2016, p. 13. available at: https://nbkcapital.com.

(2) Kpmg: Saudi Vision 2030; life after oil, February 2017, p.p. 2-6. available at: www.kpmg.co.uk.

(٣) **د. أحمد حلمي**، تحديات الاقتصاد السعودي في ظل انخفاض أسعار النفط، قضايا اقتصادية، ديسمبر ٢٠١٥، ص١ وما بعدها. على الرابط التالي:

http://fekr-online.com/index-php/article.

(٤) راجع التقارير الاقتصادية الصادرة عن **مؤسسة جدوى للاستثمار** أعوام ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م. على الرابط التالي: www.jadwa.com .

جدول رقم (١٠)

الناتج المحلي الإجمالي السعودي من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٨م

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ تقديرات	٢٠١٧ توقعات	٢٠١٨ توقعات
الناتج الإجمالي الأسمى									
(مليار ريال سعودي)	١,٩٧٦	٢,٥١١	٢,٧٦٠	٢,٨٠٠	٢,٨٣٦	٢,٤٤٤	٢,٣٩٩	٢,٦٣٩	٢,٨١٩
(مليار دولار أمريكي)	٥٢٧	٦٧٠	٧٣٦	٧٤٧	٧٥٦	٦٥٢	٦٤٠	٧٠٤	٧٥٢
(معدل التغير السنوي)	٢٢,٨	٢٧,١	٩,٩	١,٥	١,٣	−١٣,٨	−١,٩	١٠,٠	٦,٨
الناتج الإجمالي الفعلي(معدل التغير السنوي)									
القطاع النفطي	−٠,١	١٢,٢	٥,١	−١,٦	٢,١	٥,٣	٣,٤	−٠,٣	٠,٧
القطاع الخاص غير النفطي	٩,٧	٨,٠	٦,٥	٦,٩	٥,٥	٣,٤	٠,١	١,٠	١,٢
القطاع الحكومي	٧,٤	٨,٤	٥,٣	٥,١	٣,٧	٢,٧	٠,٥	٠,٠	٠,٢
معدل التغير الكلي	٤,٨	١٠,٠	٥,٧	٢,٧	٣,٧	٤,١	١,٤	٠,٢	٠,٨

المصدر: توقعات جدوى للأعوام ٢٠١٧م و٢٠١٨م. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية، الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.

أيضًا، فقد حدث تراجع كبير في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري، وكذلك الودائع المصرفية. غير أن وجود الاحتياطيات المالية المتراكمة خلال السنوات الماضية، قد نجحت في تخفيف الآثار الاقتصادية على الاقتصاد السعودي[١]. ولعل ذلك، قد مكنها من وضع سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة تلك الآثار[٢].

إضافة لما تقدم، فإن السعودية تُنتج حوالي ١٠ مليون برميل نفط شهريًا، وهو ما يوفر أكثر من ٨٠% من عائدات وموارد الحكومة السعودية المالية[٣]. لهذا يُقترح دائمًا ضخ الاستثمارات في قطاعات أخرى، مثل استخراج المعادن، والسياحة، والبناء، والدعاية الصحية ...وغيرها[٤].

والشكل التالي رقم (١٤)، يوضح تأثير التراجعات في أسعار النفط على أرصدة المالية العامة في بداية حدوث الأزمة.

شكل رقم (١٤)

التأثير على رصيد المالية العامة للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥م

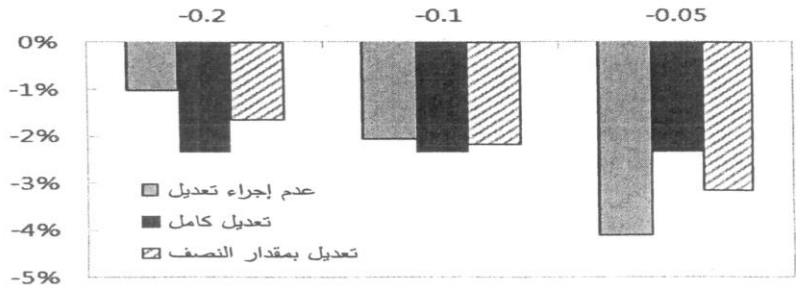

في ظل السيناريو الأساسي

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

---

(١) **هبة القدسي**، مقال بعنوان صندوق النقد الدولي يؤكد على قوة الاقتصاد السعودي رغم انخفاض أسعار النفط، صحيفة الشرق الأوسط، عدد الخميس ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٦هـ- ١٠ سبتمبر ٢٠١٥م. على الرابط: https://aawast.com/home/aticle .

(٢) انظر سياسة الإصلاح الاقتصادي السعودي، ورؤية السعودية٢٠٣٠م. على الرابط التالي: www.Vision.2030.gov.sa/

(3) **OPEC**: Annual statistical Bulletin, organization of the petroleum Exporting Countries, 2016, available at: www.opec.org.

(4) Bloomberg Economic Reports, available at: https://www.bloomberg. com/news/special-reports/soudi-arabia.

ما تقدم، أدى إلى تراجع قدرة السعودية في الحفاظ على مستويات الإنفاق الحكومي، فضلاً عن تسجيل عجزًا في الموازنة بنسبة قاربت ١٠,١%، والجدول التالي رقم (١١)، يوضح العجز المالي الكبير خلال عام ٢٠١٥م، حيث وصل نحو ٣٦٢ مليار ريال وعام ٢٠١٦م، والذي وصل نحو ٤٠٢ مليار ريال، ثم تقلص العجز المالي بسبب سياسات التحول الاقتصادي والتوازن المالي، ليصل نحو ١٦٢ في العام ٢٠١٧م[١]. ويُتوقع أن يتقلص ليصل نحو ٢ مليار فقط في عام ٢٠١٨م[٢]، بحسب الجدول التالي:

(١) راجع الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، للأعوام ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م على الموقع الرسمي **لوزارة المالية السعودية** التالي: https://www.mof.sa/

(٢) تقرير **جدوى للاستثمار** نوفمبر ٢٠١٧م ، على الرابط التالي: http://www.jadwa.com

جدول رقم (١١)

مؤشرات الميزانية العامة السعودية

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦ تقديرات	٢٠١٧ توقعات	٢٠١٨ توقعات
مؤشرات الميزانية العامة (مليار ريال سعودي)									
إيرادات الدولة	٧٤٢	١,١١٨	١,٢٤٧	١,١٥٦	١,٠٤٤	٦١٦	٦٢٨	٧٢٨	٩٢٦
منصرفات الدولة	٦٥٤	٨٢٧	٨٧٣	٩٧٦	١,١١٠	٩٧٨	٩٣٠	٨٩٠	٩٨٢
الفائض/ العجز المالي	٨٨	٢٩١	٣٧٤	١٨٠	-٦٦	-٣٦٢	-٤٠٢	-١٦٢	-٢
(كنسبة من الناتج الإجمالي)	٤,٤	١١,٦	١٣,٦	٦,٤	-٢,٣	-١٤,٨	-١٦,٨	-٦,١	-٠,١
الدين العام الإجمالي	١٦٧	١٣٥	٩٩	٦٠	٤٤	١٤٢	٣١٧	٤٣٣	٦٢٨
(كنسبة من الناتج الإجمالي)	٨,٥	٥,٤	٣,٦	٢,١	١,٦	٥,٨	١٣,٢	١٦,٤	٢٢,٣

المصدر: تقرير مؤسسة جدوى للاستثمار، نوفمبر ٢٠١٧م، على الرابط التالي: http://www.jadwa.com

ثانيًا– التحديات المتعلقة بالخسائر في الوظائف وإلغاء الدعم وارتفاع الأسعار:

من التحديات التي ستواجه سياسات الإصلاح الاقتصادي في السعودية هي تسريح العديد من العاملين، كنتيجة طبيعية للخصخصة[١].

إذ تُشير العديد من الدراسات إلى أن حجم الخسائر في التوظيف كان كبيرًا في المؤسسات التي تم خصخصتها، وخصوصًا في المدى القصير[٢]. هذا وتحظى قضية التوظيف employment، باهتمام متزايد في السعودية ودول الخليج عمومًا، وخصوصًا للإدراك بأن البطالة في السعودية بطالة هيكلية، ترجع إلى عدم مواءمة الطلب مع العرض (مخرجات التعليم مثالاً). إذ يوجد خلل بين مستوى الخريجين ومؤهلاتهم وحاجة سوق العمل[٣].

إضافة لما تقدم، فإن معدل البطالة للسكان السعوديين من (١٥ سنة فأكثر)، قد وصل نحو ١١,٦%، كذلك فإن نسبة قوة العمل السعودية من إجمالي قوة العمل وصل نحو ٤٢,٨% ذكور، و٦٠% إناث لتصل النسبة الإجمالية عمومًا حوالي ٤٥,٧% من قوة العمل في المملكة[٤]، بحسب الجدول التالي رقم (١٢):

---

(١) **صندوق النقد الدولي**، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦م، المملكة العربية السعودية، ٢٩ يونيو ٢٠١٦م، ص٣٠.

(2) **Mohamed A. Ramy,** The Saudi Arabian Economy, policies Achievements and chauenges, springer 2010, p. 20. available at: www.extras.springer.com.

(٣) **د. منير بن مطني العتيبي**، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، ص٣ وما بعدها. على الرابط التالي: https://www.google.com.sa .

(٤) **التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء**، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/ar/node .

جدول رقم (١٢)

أهم المؤشرات المتعلقة بنتائج مسح القوى العاملة

الربع الثاني لعام ٢٠١٦م

المؤشر	الجنس		الإجمالي
	ذكور	إناث	
معدل المشاركة الاقتصادية للسكان (١٥) سنة فأكثر	٧٨,٣	٢٢,٢	٥٤,٩
معدل التشغيل للسكان (١٥) سنة فأكثر	٩٧,٥	٧٨,٩	٩٤,٤
معدل البطالة للسكان (١٥) سنة فأكثر	٢,٥	٢١,١	٥,٦
معدل المشاركة الاقتصادية للسكان السعوديين (١٥) سنة فأكثر	٦٣,٢	١٧,٧	٤٠,٢
معدل التشغيل للسكان السعوديين (١٥) سنة فأكثر	٩٤,٦	٦٦,٣	٨٨,٤
معدل البطالة للسكان السعوديين (١٥) سنة فأكثر	٥,٤	٣٣,٧	١١,٦
نسبة قوة العمل السعودية من إجمالي قوة العمل	٤٢,٨	٦٠,٠	٤٥,٧
نسبة المشتغلين السعوديين من إجمالي المشتغلين	٤١,٦	٥٠,٤	٤٢,٨
نسبة المشتغلين من إجمالي السكان	٥٦,٩	١٢,١	٣٧,٤
نسبة المشتغلين السعوديين من إجمالي السكان السعوديين	٤٠,٠	٨,٠	٢٤,١
نسبة المتعطلين من إجمالي السكان	١,٥	٣,٢	٢,٢
نسبة المتعطلين السعوديين من إجمالي السكان السعوديين	٢,٣	٤,١	٣,٢
معدل الإعالة الاقتصادية لإجمالي السكان (لكل ١٠٠ فرد)			١٥٣
معدل الإعالة الاقتصادية للسكان (لكل ١٠٠ فرد)			٢٦٧

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦م.

وجدير بالذكر، أن الدولة بذلت جهودًا كبيرة لإعادة تأهيل وتدريب العمالة الوطنية لكي تناسب القطاع الخاص، فضلاً عن التشريعات والقرارات التي ألزمت القطاع الخاص بتشغيل العمالة السعودية، ومع ذلك مازالت نسبة التوظيف دون المستوى المطلوب، ولا تزال تواجه بمشكلات وتحديات تستدعي العمل على مواجهتها والتغلب عليها[١].

(١) **تركي بن ذيب العتيبي**، جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية،

وحول الدعم الحكومي: نجد أن الحكومة السعودية عملت على تقديم أشكالاً متنوعة من الدعم للمواطن، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[١]. كذلك هناك الدعم المقدم للمنتجين والمستهلكين المصدرين والقروض الميسرة بدون فوائد والمكافآت الطلابية، ودعم البنزين[٢]. وغيرها من الأشكال.

ويُشير صندوق النقد الدولي أن السعودية تنفق حوالي ١٠٧ مليارات دولار على الدعم، يستحوذ البترول على حوالي ٨٦ مليار دولار منها، بينما يحظى قطاع الغاز الطبيعي بـ ١٠ مليارات دولار سنويًا[٣].

ونظرًا لحجم الدعم الكبير المقدم من الحكومة السعودية، فيتوقع أن تبدأ السعودية في رفع الدعم عن الطاقة كمحاولة منها لتقليل عجز الميزانية العامة، غير أن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض الدخل الشهري، وزيادة معاناة الطبقات الفقيرة. حيث إن إلغاء الدعم قد يؤدي في حالات كثيرة إلى ارتفاع الأسعار وانعكاساته على المواطن[٤].

بيد أن ما تقدم، لم يمنع الحكومة السعودية، من زيادة حجم الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية. إذ يُشير التقرير الربع سنوي لأداء الميزانية العامة للمملكة ٢٠١٧م، إلى إنفاق الحكومة قرابة ١,١٣٥ مليون ريال على الإعانات، في حين تم إنفاق ٦٤٠ مليون ريال على المنح، وحوالي ١٦,٥٨٧ مليون ريال على المنافع الاجتماعية الأخرى[٥] بحسب الجدول التالي رقم (١٣):

كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ص٤٠.

(١) **ممدوح عوض الخطيب**، أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية– السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، العدد ١٤، ١٤٢٩هـ، ص٢: ٣.

(٢) **صالح إبراهيم العمر**، الإعانات الحكومية غير المباشرة على استهلاك الطاقة في المملكة العربية السعودية ودورها في نمو الطلب المحلي خلال الفترة من ٢٠٠١م– ٢٠١٠م، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم– السعودية، مجلد ٦، العدد الثاني، ٢٠١٣م، ص٢٨٦ وما بعدها.

(٣) **صندوق النقد الدولي**، المملكة العربية السعودية "قضايا مختارة"، إعداد حسين أبو ساق وآخرون، ١٤ يوليو ٢٠١٥م، ص٥٦ وما بعدها.

(4) **World Bank,** Subsidies in the energy sector: An overview, July 2010, p. 12. available at: www.siteresources.worldbank.org/ subsidyloakground_paper.pdf.

(٥) انظر التقرير الرعب لأداء الميزانية العامة السعودية لعام ٢٠١٧م، **وزارة الماليـة السـعودية** على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa/

جدول رقم (١٣)

المصروفات الفعلية للربع الثاني من السنة المالية ١٤٣٨/١٤٣٩هـ (٢٠١٧م)

مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق

البيـان	الربع الثاني ٢٠١٦م	الربع الثاني ٢٠١٧م	نسبة التغير بين الربع الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق %
تعويضات العاملين	١٠٣,٢٤٧	١٠٢,٧٨٨	٠,٤
السلع والخدمات	٤٤,٩٢٩	٢٧,٢٣٩	٣٩,٤
نفقات التمويل	١,٢٣٨	٣,٠١١	١٤٣,٢
الإعانات	٢,٨٠٤	١,١٣٥	٥٩,٥
المنح	٣٠٠	٦٤٠	١١٣,٣
المنافع الاجتماعية	١١,٣٣١	١٦,٥٨٧	٤٦,٤
مصروفات أخرى	١١,٤٧٦	٢٥,٧٧٢	١٢٤,٦
الأصول غير المالية (رأسمالي)	٣٧,٩٧٢	٣٣,٢٥١	١٢,٤
الإجمالي	**٢١٣,٢٩٧**	**٢١٠,٤٢٣**	**١,٣**

المصدر: التقرير الربع سنوي لأداء الميزانية العامة للدولة للربع الثاني من السنة المالية ١٤٣٨هـ/١٤٣٩هـ (٢٠١٧م)، وزارة المالية السعودية.

فضلاً على ما تقدم، تُنفق السعودية مليارات الريالات على برامج الحماية الاجتماعية، ودعم الخبز والبطالة ومحدودي الدخل وغيرها. مع ملاحظة أن هذا الإنفاق يتم دون وجود إيرادات قوية تدعم الميزانية العامة للدولة[١].

لما سبق وغيره، تتجه الحكومة السعودية لتحجيم حجم الدعم المقدم، خصوصًا على النفط والغاز، والكهرباء، وزيادة الرسوم والضرائب..إلخ، حيث باتت تُشكل برامج الدعم تحديًا قويًا ينبغي العمل على

(١) لمزيد من التفصيل، انظر برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من الحكومة السعودية، **وزارة العمل والتنمية الاجتماعية**. على الرابط التالي:

https://www.Misd.gov.sa/ar/services/622

مراجعته[١].

ثالثًا– التحديات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا في مختلف اقتصادات العالم[٢]. وفي السعودية يُنتظر أن تساهم تلك المؤسسات في تحقيق دورًا أكبر في التنمية الاقتصادية[٣]، ذلك أن هذه المشروعات تساعد في التنمية الصناعية، وتعمل على تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن. أيضًا فإن الاقتصاد الذي يدعم القدرة التنافسية لا يعتمدٌ فقط على الشركات الكبيرة، بل يعتمدٌ كذلك على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجدها تُشكل حوالي ١٠٩٣ من إجمالي الشركات المسجلة، كما أنها تستوعب ٢٧% من إجمالي العمالة، وتساهم بما نسبته ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي[٤].

بيد أن مساهمة تلك المشروعات في الناتج المحلي مازالت ضعيفة، لاسيما وأن السعودية تأمل في تنويع مصادر دخلها القومي وفق ما تم إعلانه في رؤية ٢٠٣٠م[٥].

هذا، وقد انخفض عدد العاملين في قطاع المنشآت الصغيرة، والتي توظف "أقل من ٥ مشتغلين" في القطاع الخاص إلى حوالي (٢٠٥٥) ألف في بداية عام ٢٠١٧م[٦]. بنسبة نمو بطيئة قدرت بحوالي (٢%). كذلك فقد ارتفع عدد العاملين في قطاع المنشآت المتوسطة بنسبة حوالي (٣,٤%)، في حين

---

(١) **برنامج التوازن المالي ٢٠٣٠م**، على الرابط التالي:
www.Vision2030.gov.sa/ar/bb2020.

(2) **Oya Pinar Ardic and Nataliya Mylenko and Valentina saltine**, Sonall and Medium Enterprise- A cross- country Andysis with a New Data Set, policy Research Working paper, the world bank, January 2011, p.p. 2-4. available at: https://www.Cagap.org.

(٣) **د. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري و د. أحمد عبد الكريم المحيميد**، واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية، وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض، سبتمبر ٢٠١٤م، ص٨٧ وما بعدها.

(٤) **الهيئة العامة للإحصاء**، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الربع الأول من العام ٢٠١٧م، على الرابط التالي:
https://www.stats.gov.sa/

(5) **Nabil M. Shalaby,** SMES Development in Saudi Arabia, March, 2004, p.3. available at: www.arenho.com/uploads/.../c86104cf/

(٦) **الهيئة العامة للإحصاء**، مرجع سابق ذكره، ص٢.

انخفض عدد العاملين في المنشآت الكبيرة بحوالي (٥%)، بحسب الجدول التالي رقم (١٤):

جدول رقم (١٤)

المشتغلون حسب فئة حجم المنشأة

فئة حجم المنشأة	٢٠١٦				٢٠١٧
	الربع ١	الربع ٢	الربع ٣	الربع ٤	الربع ١
من ١- ٥ مشتغل	٢,٠٦٠,٢٠٧	٢,٠٦٠,٠٤٦	٢,٠٦٣,٩٣٩	٢,٠٦٦,٧٧٦	٢,٠٥٥,٠٤٠
من ٦-٤٩ مشتغل	١,٥٧٣,٩٨٣	١,٥٧٣,٤٤٧	١,٥٧٥,٦٨٥	١,٥٧٧,٧٤٨	١,٦٠٩,٨٧٢
من ٥٠-٢٤٩ مشتغل	٨٨١,٤٧٣	٨٨١,٤٨٤	٨٨٢,٤٥٣	٨٨٣,٥١٣	٩١١,٥١٢
+ ٢٥٠ مشتغل	١,٧٧٠,٧٥٥	١,٧٧١,٤٧٦	١,٧٧٣,٠١٨	١,٧٧٣,٣٥٢	١,٧٦١,١٥٧

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧م، ص٣.

في حين جاء مساهمة المنشآت المتناهية الصغر في الإيرادات بحوالي (١٨٤,٨٤١) مليون ريال. أيضًا فقد ارتفعت إيرادات المنشآت الصغيرة بحوالي (١٥٨,٢٦٨) مليون ريال، والمنشآت المتوسطة بحوالي (١٠٥,٣٥٢) مليون ريال[١]. في حين نجد ارتفاع إيرادات المشروعات الكبيرة بحوالي (٣٥٠٧٩٢) مليون ريال في الربع الأول من عام ٢٠١٧، بحسب الجدول التالي رقم (١٥).

(١) لمزيد من التفصيل، راجع الموقع الإلكتروني **للهيئة العامة للإحصاء السعودية**، مرجع سابق ذكره.

جدول رقم (١٥)

الإيرادات حسب فئة حجم المنشأة

فئة حجم المنشأة	٢٠١٦				٢٠١٧
	الربع ١	الربع ٢	الربع ٣	الربع ٤	الربع ١
من ١- ٥ مشتغل	١٧٨,٦٦٣,٠٦٧	١٧٢,٩٧٨,٨٤٠	١٧٥,١٦٤,٥٦٣	١٧٧,٧٦٦,٩٦٢	١٨٤,٨٤١,٧١٣
من ٦-٤٩ مشتغل	١٤٩,٣٨٢,٢٦٨	١٤٧,٦٤٢,٧١٧	١٤٨,٦١٤,٤٨٦	١٥٠,٨٥٩,٧٩١	١٥٨,٢٦٨,٥٩٤
من ٥٠- ٢٤٩ مشتغل	٩٦,٩٨٨,٤٤١	٩٧,١١٤,٥٥٤	٩٨,٣٦٩,٥٨٨	٩٩,٠٧٣,٣٩٢	١٠٥,٣٥٢,٨٥٣
٢٥٠ + مشتغل	٣٠٠,٩٨٨,٥٤٨	٣١٥,٨٤١,٤٧١	٣٢١,٢٢٢,٤٠١	٣٢٥,٠٠٣,٠٤١	٣٥٠,٧٩٢,٨٩٥

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، تقرير الربع الأول ٢٠١٧م، عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي، جاء توزيع الإيرادات، بحسب فئة حجم المنشأة، كالتالي: المنشآت متناهية الصغر ٢٣%، والصغيرة ٢٠%، والمتوسطة ١٣%، أما الكبيرة ٤٤%، بحسب الشكل البياني التالي، رقم (١٥).

شكل رقم (١٥)

توزيع الإيرادات حسب فئة حجم المنشأة

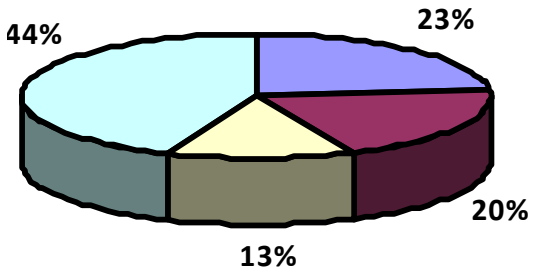

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير الربع الأول للعام ٢٠١٧م، مرجع سابق ذكره.

بيد أن السعودية تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديًا كبيرًا وموضوعًا ضمن رؤية المملكة

٢٠٣٠[١].

لذلك فإن "رؤية المملكة ٢٠٣٠م" ركزت على تطوير ودعم تلك المشروعات، واستهداف تحقيق نسبة بنمو حوالي ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي[٢]. ذلك أن السعودية تنظر لتلك المشروعات على أنها ستكون المجال القوي لتوفير فرص العمل للشباب السعودي في السنوات القادمة، لاسيما وأن المملكة تسعى إلى إحداث تحولات اقتصادية ضخمة بهدف تنويع مصادر الدخل القومي[٣]. وأن دعم وتطوير القطاع الخاص بمختلف مشروعاته، يُعد من أبرز الاهتمامات في سياسة الإصلاح الاقتصادي الجديدة[٤].

رابعًا- تنامي ظاهرة الاقتصاد غير المنظم والتستر التجاري:

تُعاني غالبية اقتصادات العالم المتقدمة والنامية من ظاهرة الاقتصاد الخفي The Hidden Economy، غير أن حدة وحجم تلك الظاهرة تختلف من دولة إلى أخرى[٥].

وجدير بالذكر، أن أنشطة الاقتصاد الخفي فى السعودية قد شهدت نموًا خلال الفترة من عام ١٩٩١م وحتى عام ٢٠١١، بمعدل سنوي وصل ٥,٥%، الأمر الذي بات يُشكل مشكلة كبيرة أمام واضعي السياسات الاقتصادية. نظرًا للآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع، حيث يشكل هذا الاقتصاد ما نسبته ٤٢٢ مليار ريال سعودي، حوالي ٢٠% من الاقتصاد السعودي[٦].

---

(١) **رؤية السعودية ٢٠٣٠**، مرجع سابق ذكره.

(٢) نفس **المرجع السابق**.

(3) **Mohamed Imam Salem,** The Role of Business in cubators in the Economic Development of Saudi Arabia, international Business & Economics Research journal-july/August 2014, volume 13, number 4, 2014, p. 858.

(4) **Yahya Alyahya,** Capital Markets & private sector development in Saudi Arabia: Focus on Debt Capital Markets, Global Competitiveness forum, Riyadh- January 26-27, 2015, p.p. 1-5.

(5) **David Nordling,** Growth and the informal Economy- Astudy on the effect of growth on the relative size of the informal economy in the developing world, 2017, p.p. 1-3. available at: www.lup.lub.se/ student-papers/record/

(٦) **د. جبريل حسن العريشي**، ضبط الاقتصاد غير الرسمي، مقال منشور بجريدة الرياض، ٨ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥م، العدد ١٧٣٤٤، على الرابط التالي:

www.alriyadh.com.

وانظر كذلك:

Friedrich Schneider, out of the shadows: Measuring in formal Economic Activity, index of Economic Freedom, 2016, p. 45. available at:

هذا، وقد ساعد على انتشار وتوسع تلك الظاهرة في السعودية تزايد حجم الفساد الإداري والمالي والغش التجاري، فضلاً عن وجود التستر التجاري وعمليات غسيل الأموال[١]. أيضًا فإن كل هذه الأنشطة تتم بعيدًا عن الرقابة والمتابعة، وبالتالي لا تدخل في الحسابات والإحصاءات الرسمية، ويظهر الناتج القومي على غير حقيقته والآثار السلبية الأخرى على الاقتصاد السعودي[٢].

وتجدر الإشارة، إلى أن عدد البلاغات التي تم تقديمها عن عمليات غسل أموال، قد زادت بشكلٍ ملحوظ، بحسب بيانات وزارة الداخلية السعودية، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

عدد البلاغات المقدمة عن عمليات غسل الأموال من جهات مختلفة

السنة جهة البلاغ	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المؤسسات المالية	٩٥٦	١١٣٧	١١٦٦
المؤسسات غير المالية	١١	١	٦
الجهات الحكومية	٢١٥	١٧١	١٧٦
الأفراد	٤٨	٥٩	٦٢
المجموع	١٢٣٠	١٣٦٨	١٤١٠

المصدر: تقارير صادرة مع وحدة التحريات المالية- وزارة الداخلية خلال الفترة (٢٠٠٩م-٢٠١١م) مديرية مكافحة المخدرات شعبة غسل الأموال.

فضلاً على ما تقدم، فقد انتشرت عمليات التستر التجاري، والتي تعني بحسب نظام مكافحة التستر التجاري السعودي تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره في نشاط محظور عليه ممارسته أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من القوانين ممارسته[٣].

ولاشك أن انتشار تلك الظواهر، أثر بشكلٍ كبير على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في السعودية، ويُشير الجدول رقم (١٧)، إلى ارتفاع مؤشر التغير في الأسعار خلال الفترة من ٢٠١٢م

---

www.heritage.org/index/pdf/2016/book/chapter4.pdf.

(١) **وزارة التجارة والصناعة**، التستر التجاري وتأثيره على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد السعودية، على الرابط التالي: www.qcc.org.sa/qcc_files/pdf .

(٢) راجع إحصاءات **وزارة المالية السعودية**، وكذلك **الهيئة العامة للإحصاء السعودية**.

(٣) المادة الأولى من نظام مكافحة التستر التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٢)، فتاريخ ١٤٢٥/٥/٤هـ.

وحتى ٢٠١٦م[١].

جدول رقم (١٧)

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	التغير%
الرقم القياسي العام	١٢٢,٤	١٧٦,٧	١٣٠,١	١٣٢,٩	١٣٧,٦	٣,٥
الأغذية والمشروبات	١٣٢,٧	١٤٠,٥	١٤٥,١	١٤٧,٥	١٤٦,٦	-٠,٦
التبغ	١٤١,٣	١٥٣,١	١٦٢,٣	١٦٥,٥	١٩٤,٢	١٧,٣
الملابس والأحذية	١٠٣,٣	١٠٤,٨	١٠٥,٥	١٠٩,٥	١١٣,٦	٣,٨
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	١٤٨,٧	١٥٣,٨	١٥٩,١	١٦٤,٦	١٧٦,٦	٧,٣
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	١١٧,٥	١٢٢,٦	١٢٨,٢	١٣١,٧	١٣٤,٣	٢,٠
الصحة	١٠٥,٦	١٠٩,٠	١١٢,٦	١١٥,٦	١٢٢,٨	٦,٢
النقل	١٠٨,٣	١١١,٦	١١٠,٤	١١١,٣	١٢٢,٩	١٠,٠
الاتصالات	٩٢,١	٩٣,٨	٩٣,٧	٩٤,٥	٩٥,٨	١,٤
الترويج والثقافة	١٠٤,٤	١٠٦,٣	١١٤,٠	١١٩,٥	١١٩,٢	-٠,٣
التعليم	١١٠,٢	١١٢,٦	١١٥,٩	١١٧,٩	١٢٣,٢	٤,٥
المطاعم والفنادق	١٢١,٧	١٢٦,٨	١٢٩,٦	١٢٨,١	١٢٥,٨	-١,٨
السلع والخدمات المتنوعة	١١٧,٨	١١٧,٦	١٢٠,١	١٢١,٣	١٢٤,٤	٢,٥

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بيد أن نمو حجم الاقتصاد الخفي في السعودية، يرجع إلى عوامل كثيرة، منها: تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وكذلك تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن تدني مستويات الأجور مقارنةً بمستويات المعيشة[٢].

---

(١) **الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية** ، على الرابط التالي:
https://www.stats.gov.sa/

(٢) **خالد عبد الرحمن حمد البسام**، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٩٠-٢٠١١م، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ٢٠١٣م، ص١١، ١٢.

ما سلف، يُؤكد على أن انتشار الممارسات الاقتصادية غير المشروعة، وكذلك عمليات التستر التجاري، تعتبر تحديًا مهمًا أمام الحكومة السعودية وسياسات الإصلاح الاقتصادي المعلنة[١]. وأصبح لزامًا على الحكومة السعودية مواجهة ذلك التحديث والأسباب التي تؤدي إليه عبر تفعيل القوانين والسياسات الاقتصادية والمالية التي تعمل على دمج تلك الأنشطة غير المسجلة، وتجريم غير المشروع منها[٢].

خامسًا- التحديات المتعلقة بضبط الموازنة العامة والتوازن المالي:

ذكرنا آنفًا بأن السعودية تعتمد على الإيرادات النفطية، اعتمادًا كبيرًا في ميزانيتها العامة. فضلاً على ذلك فإن التنمية الاقتصادية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنمو الإيرادات العامة[٣].

بيد أن التقلبات الشديدة التي تحدث في أسعار النفط من حين لآخر، يؤدي إلى تراجع حجم الإيرادات، وبالتالي حدوث عجز في الميزانية، مما ينعكس على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي[٤].

هذا، وقد استشعرت الحكومة السعودية خطر تراجع أسعار النفط، خصوصًا التراجع الشديد الأخير منذ نهاية عام ٢٠١٤م، وحتى الآن[٥]. مما جعلها تضع "رؤية ٢٠٣٠م"، بأهدافٍ واضحة ومحددة، وعلى رأسها ضبط المالية العامة وإحداث توازن مالي[٦].

إن ضبط أوضاع المالية العامة، يشكل تحديًا أمام برنامج الإصلاح الاقتصادي وتوجهات رؤية المملكة وأهدافها. لذلك اتجهت الحكومة السعودية نحو تحقيق سلسلة من الإصلاحات المالية[٧]. وقد

---

(١) **أيمن بن صالح فاضل**، البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة الزقازيق، العدد الأول، مجلد ٣٦، ٢٠١٤م، ص٦٧ وما بعدها.

(٢) انظر رؤية الإصلاح الاقتصادي السعودي ٢٠٣٠م، مرجع سابق.

(3) **Mwafaq M. Dandan and Mashour Hathloul**, Oil price, Revenues and Expenditure in Saudi Arabia, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 6, No. 16, 2015, p.p. 201-205.

(4) **Goblan J Algahtani,** The Effect of Oil Price shocks on Economic Activity in Saudi Arabia: Econometric Approach, international journal of Business and Management, Vol. 11, no. 8, 2016, p. 124.

(5) **Christiane Baumeister and Lutz Kilian**, understanding the decline in the price of oil since june 2014, p.p. 1-3. available at: https://files.stlouisfed.org/files/htdocs/pdf.

(6) Fiscal Balance programme, Balanced Budget 2020, available at: https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/BB2020-EN. pdf.

(٧) وزارة المالية السعودية، ميزانية السعودية ٢٠١٧، البيان العام، ص٣٠.

بدأت تلك الإصلاحات مع موازنة عام ٢٠١٦، حيث اعتمد ضبط أوضاع المالية العامة على[١]:

- زيادة أسعار الطاقة تدريجيًا.
- البدء في تطبيق الضرائب الانتقائية على بعض السلع[٢].
- العمل على تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- إحكام الرقابة على فاتورة الأجور الحكومية.
- تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى زيادة كفاءة الاستثمارات العامة.

إضافة إلى ما تقدم، فقد تم تطبيق رسوم على الأراضي البيضاء (غير المطورة)، زيادة رسوم خدمات البلدية، وكذلك رسوم المخالفات المرورية، وبما يتسق مع أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠م[٣].

علاوةً على ما سلف، تم زيادة رسوم تأشيرات الدخول والخروج والعبور (الترانزيت)، بحسب الجدول التالي رقم (١٨).

---

(١) انظر نسخة البيان العام لميزانية عام ٢٠١٦، وبداية الإصلاحات المالية، وزارة المالية السعودية.

(٢) د. ناصر السعيد وأشيرا براساد، الضريبة الانتقائية لتنويع العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي، مارس ٢٠١٦، على الرابط التالي:

www.Lassersaidi.com/.../excise_taxiation_for-Gcc.pdf.

(٣) **برنامج التوازن المالي**، ميزانية متوازنة ٢٠٢٠م، رؤية السعودية ٢٠٣٠م.

جدول رقم (١٨)

الرسوم الجديدة والقديمة للتأشيرات

نوع التأشيرة	الرسوم السابقة (ريال سعودي)	الرسوم الجديدة (ريال سعودي)	البيان
خروج وعودة مفردة للمقيمين	٢٠٠	١٠٠+٢٠٠	١٠٠ ريال لكل شهر يزيد عن فترة الخروج الأساسية التي مدتها شهرين
خروج وعودة متعددة مدتها ٣ شهور للمقيمين	٥٠٠	٢٠٠+٥٠٠	٢٠٠ ريال لكل شهر يزيد عن فترة الخروج الأساسية التي مدتها ٣ شهور
دخول أشخاص غير مقيمين قادمين بزيارات تجارية	٥٠	٣٠٠	
دخول مفرد لغير المقيمين	٢٠٠	٢٠٠٠	
دخول متعدد لغير المقيمين	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠ ريال سعودي لمدة ٦ شهور

المصدر: وزارة المالية السعودية.

أيضًا، فإن الجدول التالي رقم (١٩)، يوضح إجمالي الرسوم البلدية المطبقة:

جدول رقم (١٩)

الرسوم البلدية المطبقة على بلديات الفئة (١)

أنشطة الترخيص *	الوحدة	رسوم القسم ١ (ريال)	رسوم القسم ٥ (ريال)
مخازن تجارية	للمتر المربع	٦	٠,٣
فنادق ومنتجعات **	للغرفة الواحدة	٢٥٠	٥٠
مرافق تعليمية	للمتر المربع	٣	٠,١٥
مطاعم ومطابع ***	للمتر المربع	٨	٤
ورش	للمتر المربع	٦	٠,٣
مستودعات	للمتر المربع	١	٠,٠٥
وحدات سكنية ترفيهية	للمتر المربع من مساحة الأرض	٣	٠,١٥
قاعات احتفالات	للمتر المربع	٣	٠,١٥
أنشطة أخرى	للمتر المربع	٣	٠,١٥
أنشطة الترخيص	**الوحدة**	**الرسوم المفروضة (ريال)**	
محطات وقود	محطة	٥,٠٠٠	
تشغيل ماكينة صرف آلي	ماكينة	١,٠٠٠	
تشغيل برج اتصالات	برج	٥٠٠	
تشييد مباني تجارية	متر مربع	٦	
تشييد مباني سكنية	متر مربع	٣	
تشييد مباني سكنية تجارية	متر مربع	٤	
إصدار شهادة صعبة	شهادة	٦٠	

المصدر: برنامج التوازن المالي ٢٠٢٠م، رؤية ٢٠٣٠م.

ملاحظات: * رسوم القسم ١ تنطبق على المساحات حتى ٥,٠٠٠ متر مربع، بينما تنطبق رسوم القسم ٥ على المساحات التي تزيد على ٣٠,٠٠٠ متر مربع.

** فنادق القسم ١ يقصد بها الفنادق خمسة نجوم، فنادق القسم ٥ يقصد بها فنادق نجمة واحدة.

*** رسوم القسم ١ تنطبق على المساحات حتى ٥,٠٠٠ متر مربع، بينما تنطبق رسوم القسم ٥ على المساحات التي تزيد على ٥,٠٠٠ متر مربع.

سادسًا– التحديات المتعلقة بالعمالة الوطنية غير المؤهلة، والاعتماد على العمالة منخفضة المهارات والتعليم:

يُمثل توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الشباب السعودي، تحديًا كبيرًا أمام واضعي السياسات الاقتصادية في المملكة[١]. ولعل ذلك يُشكل ضغطًا قويًا على الدولة لبذل المزيد من الجهود من أجل خلق الوظائف[٢]، حيث تشير تقارير الهيئة العامة للإحصاء ووزارة التخطيط السعوديتان، بأن الشباب يُمثلون نحو نصف عدد السكان البالغ عددهم حوالي ٢٩,٣٧ مليون نسمة، وأن البطالة وصلت نحو ١٢%[٣].

وفي الوقت الذي يُعاني منه الشباب السعودي من البطالة، نجد أن نسبة العاملين غير السعوديين تتزايد لتصل نحو ٥٥% من إجمالي قوة العمل.

هذا، ويُشير الشكل البياني التالي رقم (١٦) إلى أن بلوغ نسبة البطالة بين السعوديين، كنسبة مئوية من السكان بلغت نحو ٣,٧%.

---

(١) **عمر حكمت بشير ياسين**، البطالة ومنهج التربية الإسلامية ي معالجتها، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٣٠/١٤٣١هـ، ص٧؛ وكذلك: غازي القصيبي، جريدة الرياض، العدد ١٤٠٣٠، الأربعاء، ١ ذي القعدة ١٤٢٧هـ.

(٢)**الهيئة العامة للإحصاء**، إحصاءات الدولة السعودية عن معدلات البطالة بين الذكور والإناث للعام ٢٠١٧م، ، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/ar/820 .

(٣) **الهيئة العامة للإحصاء**، مرجع سابق ذكره.

شكل رقم (١٦)

البطالة كنسبة مئوية من السكان

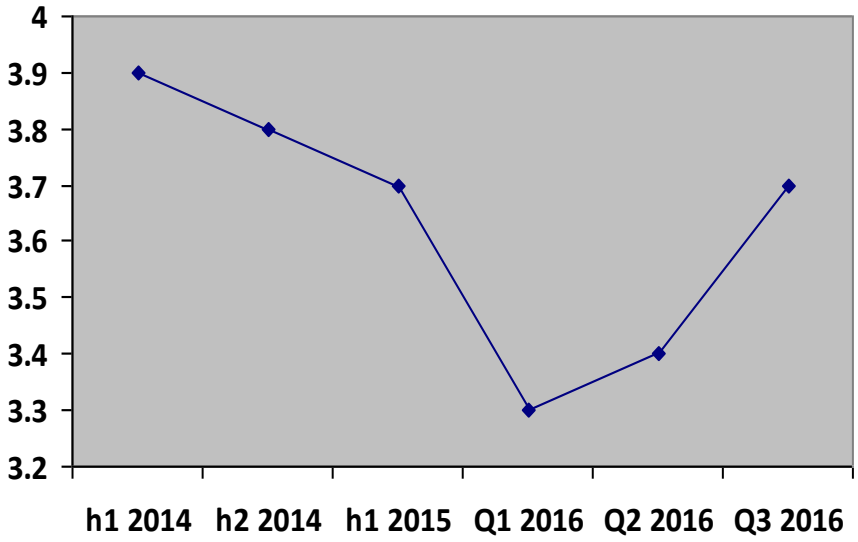

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

ولما كان مستوى تعليم ومهارة عناصر العمل، يُشكل عاملاً رئيسيًا ومحددًا للقدرة التنافسية للقطاع الخاص، فيجب استقدام العمالة المؤهلة وتدريب وتطوير العمالة الوطنية[١]. إذ كلما زادت كفاءة العمالة ذو التعليم العالي والمهارات الجيدة، كلما أدى ذلك إلى جعل القطاع الخاص أكثر تنافسية، حيث سيكون أكثر قدرة على استيعاب التقنيات الحديثة في الإنتاج[٢].

ويُشير الشكل التالي رقم (١٧)، إلى نسبة العمالة الأجنبية في السعودية، والتي وصلت نحو ٧,٥٧٣,٧٤٢ مليون شخص في عام ٢٠١٧م.

---

(١) **تنافسية الاقتصاد الوطني**، خطة التنمية التاسعة ٢٠١٠/٢٠١٤م، ص٨، على الرابط التالي: https://www.mep.gov.sa/

(2) **ILO**: Survey of Asean employers on skills and competitiveness, Emerging Markets consulting May 2014, Regional office for Asia and the pacific and Bureau for employer's activities 2014, p.p. 1320. available at: www.ilo.org.

شكل رقم (١٧)

العمالة الأجنبية في السعودية في العام ٢٠١٧م

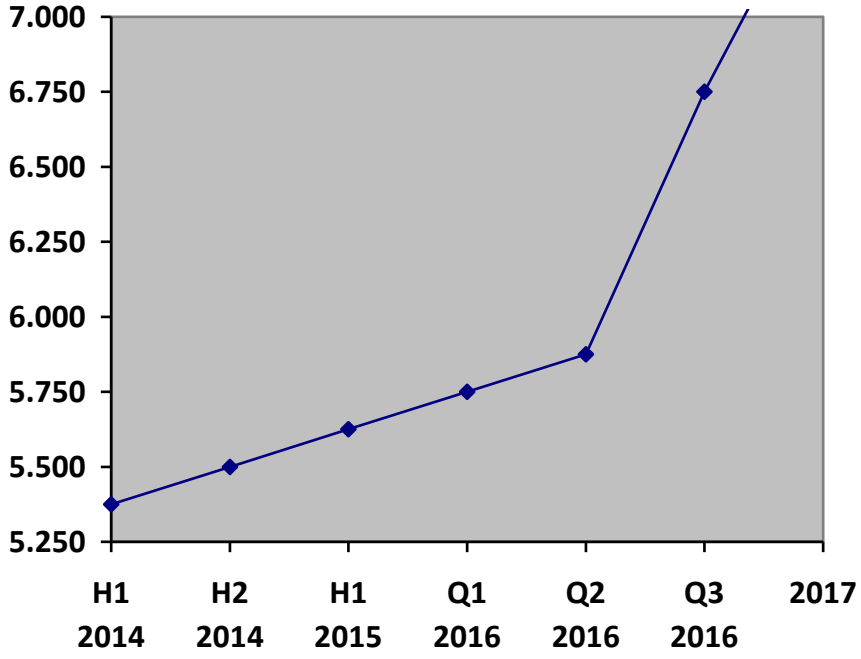

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية

وجدير بالذكر، أن نسبة عالية من العمالة، تتسم بتدني مؤهلاتها العلمية والتقنية، حيث بلغ عدد العمالة المتدنية المهارة نحو ٤,٩ مليون عامل، وهو ما يعادل ٩١% من إجمالي العمالة الوافدة(١).

ونظرًا لأن المملكة تسعى لتطبيق آليات اقتصاد المعرفة Knowledge Economy، فإن استمرار الاعتماد على غير الكفاءات من السعوديين والأجانب سيضر حتمًا بإنتاجية وتنافسية القطاع الخاص في ظل عصر اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على مهارات وذكاء ومستوى تأهيل العامل(٢).

تأسيسًا على ما تقدم، ينبغي أن تعمل الحكومة السعودية، على توفير فرص عمل للأعداد التي تتزايد من الشباب السعودي، خصوصًا في القطاع الخاص. وكذلك تطوير برامج التعليم والتدريب وبما يتيح

---

(١) راجع إحصاءات العمالة غير السعودية في مختلف القطاعات الاقتصادية في السعودية، على **موقع الهيئة العامة للإحصاء**، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa

(٢) **د. إبراهيم عبد الله عبد الرءوف**، اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري "دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧م، ص٨٥.

للراغبين اكتساب المهارات المطلوبة للعمل بمؤسسات القطاع الخاص المختلفة[١]. إذ باتت مؤشرات البحث والتطوير، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظام المؤسسي هي الأساس والمنطلق لأية دولة ترغب في دخول عصر اقتصاد المعرفة[٢].

لذلك، نجد السعودية تزيد من نفقاتها على الأبحاث والتطوير لتصل النسبة نحو ٠,٨% من إجمالي الناتج القومي[٣]، بحسب الشكل البياني التالي رقم (١٨):

شكل رقم (١٨)

نسبة إنفاق السعودية على البحث والتطوير

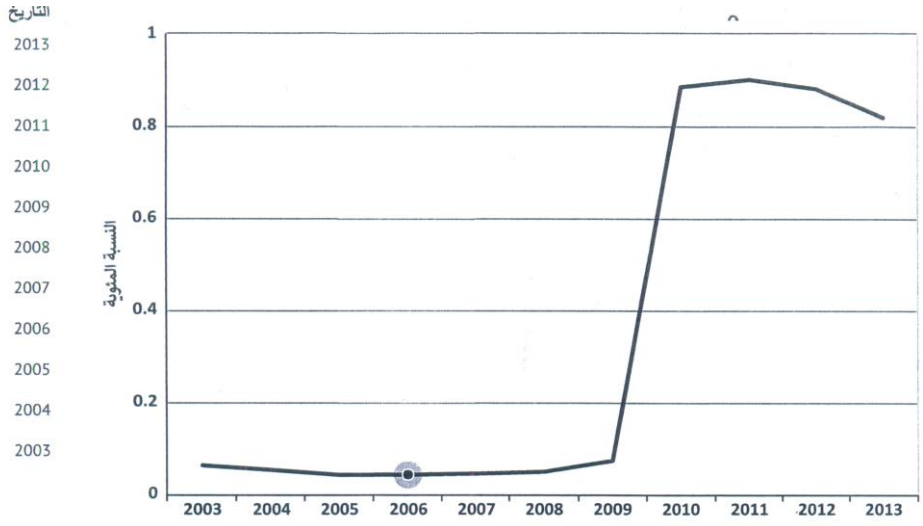

المصدر: أطلس بيانات العالم، المملكة العربية السعودية على الرابط التالي:

www.ar.knoema.com/atlos/

أيضًا تزايدت طلبات الحصول على براءات الاختراع لتصل نحو ٧١٥ طلب عام ٢٠١٥م[٤]، بحسب

---

(١) انظر محور اقتصاد مزدهر – فرصة مثمرة، أحد المحاور الرئيسية لرؤية السعودية ٢٠٣٠م. على الرابط التالي: www.vision2030.gov.sa/ar/node/8

(2) **World Bank:** Knowledge Economy index (KEI), 2012 Ram Kings, p.p. 1-5. available at: www.worldbank.org/kam -and-philip Ein Dor **and Michèl Nuers**, information technology industry development and the Knowledge Economy: A four country study, 2008, p.p. 1- 2. www.igi-global.com.

(٣) راجع **الموقع الإلكتروني للبنك الدولي**، وهو: www.albankaldwli.org/

(٤) للمزيد حول أعداد طلبات الحصول على براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية، ارجع موقع أطلس بيانات العالم التالي:

www.ar.knoema.com/atlas/

الشكل التالي رقم (١٩):

شكل رقم (١٩)

الطلب على براءات الاختراع

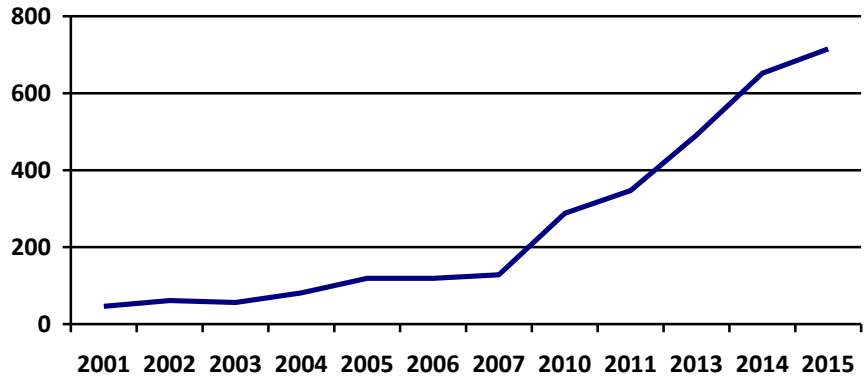

المصدر: أطلس بيانات العالم، المملكة العربية السعودية على الرابط التالي:

www.ar.knoema.com/atlos/

المطلب الثاني

أثر سياسة التحول الاقتصادي ورؤية السعودية ٢٠٣٠

في تنوع مصادر الدخل القومي

يمكن القول، بأن الهدف الرئيسي لدراستنا وتحليلنا السابق، يتمحور حول مدى تأثير سياسة التحول الاقتصادي في السعودية، ورؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠م، في تنوع مصادر الدخل، وإيجاد مصادر بديلة للنفط الذي تتعرض أسعاره لهزاتٍ قوية بين الحين والآخر[١].

على ذلك، سنعرض بالشرح والتحليل للتأثيرات المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي، التي بدأت بالفعل، وكيف ستلعب دورًا مهمًا في تنوع مصادر الدخل، وذلك على النحو التالي:

(1) **Doreen Horscbing,** Economic Diversification in Saudi Arabia- The challenges of a Rentier state, Journal of political inquiry, Fall 2016, p.p. 1-2. available at: www.Jpinyu.com/wp-content/upload/2016/fall 2016_saudi.pdf.

أولاً- الأثر في تطوير القطاع الخاص وتعظيم برامج الخصخصة:

تستهدف الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت السعودية مؤخرًا البدء فيها، دعم وتطوير القطاع الخاص، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل ملكية العديد من المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهو ما يعني توجه المملكة نحو تطبيق آليات الخصخصة(١). ولما كان القطاع الخاص يُمثل ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي فقد عملت الدولة السعودية على دعمه وتطويره، وذلك لزيادة مساهمته في الدخل القومي، واعتباره عنصرًا فاعلاً في "رؤية الإصلاح الاقتصادي ٢٠٣٠"(٢).

ونتيجة لدعم القطاع الخاص، فقد حقق القطاع الصناعي نموًا خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغ معدل نمو قدره ٥,٧٨% خلال عام ٢٠١٥م، ومرشحة للمزيد مستقبلاً. أيضًا فقد ارتفع عدد القروض المقدمة نحو ١٥٥ قرضًا، بقيمة وصلت نحو ١١,٤ مليار ريال(٣).

هذا، وتستهدف المملكة السعودية أن يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في تقديم الخدمات في قطاعات عدة، أهمها الصحة، والنقل، والتعليم، وغيرها(٤).

ولعل الهدف المُبتغى من الخصخصة، هو إحداث تنوع في مصادر الدخل السعودي، وذلك عبر تقليل تكلفة الخدمات من خلال المنافسة بين شركات القطاع الخاص، وكذلك تقليل الاعتمادات المالية من الدولة، وأن هناك إيرادات ستحصل عليها الحكومة، ستساهم في دعم ميزان المدفوعات(٥). فضلاً عن أن الخصخصة ستساعد في جذب الاستثمار غير الحكومي، ولاسيما الاستثمارات الأجنبية(٦).

---

(1) **2016 Growth Strategy** Saudi Arabia, G20 China, 2016, p.p. 1-5. available at: www.920.utoronto.ca/2016-growth-saudi-arabia-pdf.

(2) **Saudi Arabian General investment Authority (SAGIA),** Facts statistics Saudi Arabia, Quarter 3, August 2016, p.p. 7-8. available at: https://www.sagia.gov.sa/en.../Fact%20statistcs%20Q3.pdf.

(٣) **تقرير الصندوق السعودي للتنمية** ١٤٣٧/٣٦هـ.

(4) **Nadi Yusuf,** Private and public health carp in Saudi Arabia: Future challenges, international journal of Business and Economic Development, Vol. 2, Number 1, March 2014, p.p. 114-115. www.Ibed.org. and Al tamimi & Company, Vision 2030 and the transformation of education in Saudi Arabia, August 2016, p.p. 1-4. available at: www.lexology.com.

(5) **Paul Stevens,** Economic Reform in the GCC: privatization as apanacea for declining oil wealth?, Energy environment and Resources development, December 2016, p. 3. available at: https//www.chathamhouse.org/…/2016-12-13-economic-reform-9cc.

(6) **Arijit Mukherjee and Kullapat Suetrong**, privatization and host-country welfare,

لما سبق، ركزت الدولة على دعم القطاع الخاص، عبر تطويره، ومنحه القروض اللازمة، ويوضح الجدول التالي رقم (٢٠)، حجم القروض المقدمة خلال عام ٢٠١٦م.

جدول رقم (٢٠)

التوزيع القطاعي للقروض خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧م

بملايين الريالات			
القطـاع	**عدد المشاريع**	**المبلغ**	**% من الإجمالي**
أ – النقل والاتصالات	١١	١٣٨٩,٥٥	٣١,٩٧
١– النقل		–	–
– الطرق	١٠	١٠١٤,٥٥	٢٣,٣٤
– السكك الحديدية	–	–	–
– الموانئ البحرية	–	–	–
– المطارات	١	٣٧٥,٠٠	٨,٦٣
٢– الاتصالات	–	–	–
ب– الزراعة	٣	٤٠٧,١٠	٩,٣٧
ت– الطاقة	٢	٥٦٢,٥٠	١٢,٩٤
ث– البنية الاجتماعية	١٤	١٧٥٨,٤٤	٤٠,٤٦
١– المياه والصرف الصحي	٣	٦٢٦,٠٠	١٤,٤٠
٢– التعليم	٦	٣٠٧,٥٠	٧,٠٨
٣– الصحة	٢	٥٦٢,٥٠	١٢,٩٤
٤– الإسكان والتنمية الحضرية	٣	٢٦٢,٤٤	٦,٠٤
ج– الصناعة والتعدين	–	–	–
ح– القطاعات الأخرى	٣	٢٢٨,٧٥	٥,٢٦
الإجمالي	٣٣	٤٣٤٦,٣٤	١٠٠,٠٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، ٢٠١٧م.

فضلاً على ما تقدم، تُشير البيانات الصادرة عن هيئة السياحة والآثار في السعودية، إلى ارتفاع الناتج

European Economic Review, volume 3, issue 7, October 2009, p.p. 775-777. available at: www.sciencedirect.com.

المحلي الإجمالي للسياحة بما نسبته ٦,٨% خلال عام ٢٠١٦م، أيضًا فقد ارتفع عدد الفنادق في نهاية عام ٢٠١٦م وبداية ٢٠١٧م ليصل نحو ١٨١٠ فندقًا، ما أدى إلى زيادة عدد الوظائف المتاحة[١]، بحسب الجدول التالي رقم (٢١):

جدول رقم (٢١)

الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	٢٠١٥	٢٠١٦**
مجموع الإيواء	١٢٢,١٠٧	١٢٩,٥٥٥
المطاعم والمقاهي	٤١٦,٧١٣	٤٤٢,١٣٢
وكالات السفر والسياحة	٣٩,٠٧٧	٤١,٤٦١
خدمات نقل المسافرين *	١٦٢,١٧٣	١٧٢,٠٦٥
الخدمات الترفيهية	١٤٢,٨٣٣	١٥١,٥٤٥
المجموع	٨٨٢,٩٠٣	٩٣٦,٧٥٩
نسبة السعودة (%)	٢٧,٨	٢٨,١

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، السعودية.

* يشمل قطاع نقل المسافرين على الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

أيضًا، يُتوقع أن يساهم قطاع السياحة بفرص وظيفية متوقعة بحوالي ٤٠٠ ألف خلال الفترة القادمة، وحتى عام ٢٠٢٧م، كنتيجة لدعمه، بحسب الجدول التالي رقم (٢٢):

جدول رقم (٢٢)

الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة (ألف وظيفة)

	٢٠٢٢	٢٠٢٧
وظائف مباشرة	١,٣٣٦	١,٧٩٥
وظائف غير مباشرة	٦٦٨	٨٩٨
المجموع	٢,٠٠٤	٢,٦٩٣

(١) لمزيد من التفصيل والإحصاءات على القطاع السياحي، راجع الموقع الإلكتروني **للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودي**، على الرابط التالي:

https://www.scth.gov.sa/pages/default.aspx#2.

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

على ما تقدم، تعقد السعودية آمالاً كبيرة على دور القطاع الخاص في تنوع مصادر الدخل، وكون الخصخصة سيكون لها دورُ كبير في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف محاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[١]. فضلاً عن زيادة الدخول والإيرادات التي ستحصل عليها الدولة من عائدات البيع، وفرض الضرائب وتقليل الإنفاق على المشروعات المطروحة للبيع.

ورغم ما سبق، فإن المؤشرات تُشير إلى أن نجاح الخصخصة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنفيذ الحازم لإعادة هيكلة السياسات والإجراءات ومكافحة الفساد بالرقابة والحوكمة، أيضًا ينبغي مراجعة التشريعات والقوانين وتعديلها بما يتوافق مع رؤية الإصلاح، ومنع الاحتكارات وتعزيز ثقافة المسائلة، وهو ما تفعله بالفعل السعودية حتى الآن، وبما ينعكس ذلك على الاقتصاد السعودي مستقبلاً[٢].

ثانيًا- الأثر في تحسين كفاءة الإنفاق العام والتوازن المالي:

تُشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية السعودية، وكذلك الصندوق السعودي للتنمية وغيرها، إلى أن هناك هدرًا كبيرًا في المصروفات الحكومية[٣]. لذا وبهدف تنويع مصادر الدخل، تستهدف السعودية تحسين كفاءة الإنفاق العام وصولاً إلى توازن مالي، وخصوصًا في المالية العامة بحلول عام ٢٠٢٠م[٤].

بيد أن السعودية وضعت برنامج التوازن المالي كأحد البرامج الأساسية لسياسة التحول الاقتصادي السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠. ويعتمد هذا البرنامج على تعزيز الإدارة المالية واستحداث آليات مختلفة لمراجعة إيرادات الدولة ونفقاتها، وإعادة هيكلة الوضع المالي للسعودية، والمشروعات وآلية تمويلها[٥].

---

(1) **Hussein Elasrag**, social responsibility of the private sector and its role in sustainable development of the kingdom of saudi Arabia, Munich personal RepEe Archive (MPRA), April 2014, p.p. 3-5. available at: http://Mpra.ub-uni-muenchen-de/54977/

(٢) **عبد الله بن عبد الرحمن الربدي**، الخصخصة سلاح ذو حدين، مقال منشور بجريدة الاقتصادية، الأربعاء ١٨ يناير ٢٠١٧م، على الرابط التالي:
www.aleqt.com/2017/01/18/article.html.

(٣) راجع **موقع وزارة المالية السعودية** والبيانات المنشورة عليه. وهو:
https://www.mof.gov.sa/
وكذلك موقع **الصندوق السعودي للتنمية**. وهو: https://www.std.gov.sa ;

(4) **Rima Bhatia,** Saudi Arabia Budget 2017, February 2017, p.p. 1-10. available at: https://www.gib.com/.../budget-book-landscape-for-website.pdf.

(5) **Fiscal Balance program**, Balanced Budget 2020, op.cit., p.p. 1-6.

ومع بدء تطبيق البرنامج، حدث زيادة ملموسة في الإيرادات غير النفطية بنحو ٣٠% عام ٢٠١٥م، ونحو ٢٠% من عام ٢٠١٦م[١].

وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي، بسبب التدهور المستمر لأسعار النفط، ومواجهة انخفاض عجز الموازنة الذي وصل نحو ٢٩٧ مليار سعودي، ومنها[٢]:

١- زيادة الإيرادات غير النفطية.

٢- تعزيز كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي.

٣- تحسين كفاءة الدعم الحكومي.

٤- زيادة كفاءة الإنفاق العام، على الأجور الحكومية.

هذا، وقد ساهمت تلك الإجراءات في إصلاح الوضع المالي للحكومة، ذلك أن الحكومة قادرة على تخفيض العجز المتراكم خلال الخمس سنوات القادمة، والذي وصل نحو ٣١١ مليار ريال للأعوام من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٠م. ولعل ذلك سيترتب عليه تعزيز قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٠م[٣].

وتُشير التقديرات أنه حال الالتزام بتطبيق الإصلاحات المالية فالسيناريو المتوقع خفض العجز المالي، وغير ذلك سيكون العجز كارثيًا بحسب الشكل البياني التالي رقم (٢٠):

---

(١) انظر الإيرادات العامة غير النفطية في موازنة الأعوام ٢٠١٥م ، ٢٠١٦م، على **موقع وزارة المالية السعودية**، سابق ذكره.

(٢) **صندوق النقد الدولي**: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية- معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، ٢٠١٥م ، ص٢٨ وما بعدها. على الرابط: www.imfbooksstore.org .

(٣) **برنامج التوازن المالي السعودي**، مرجع سابق ذكره.

شكل رقم (٢٠)

توقعات تقديرية للعجز في الميزانية في حالة

عدم تطبيق أي إصلاحات مالية

(مليار ريال)

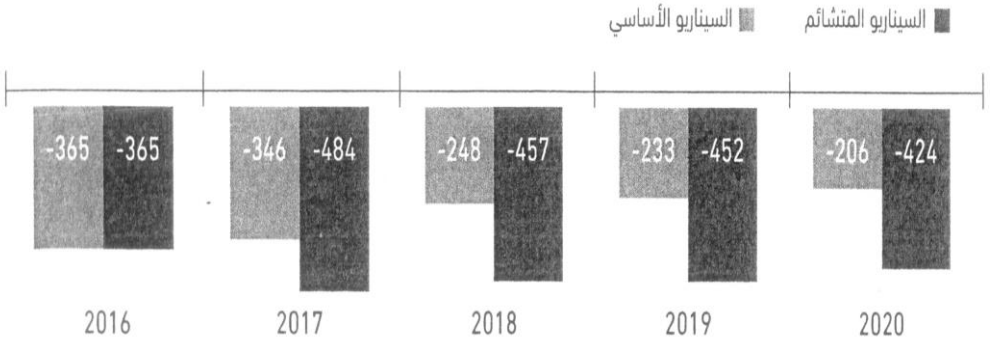

المصدر: برنامج التوازن المالي السعودي.

وجدير بالذكر، أن الحكومة السعودية وضعت عدة محاور، بهدف تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٣٠م، تتمثل في[١]:

- تطوير الإيرادات الحكومية، عبر التركيز على الإيرادات غير النفطية.
- إلغاء الإعانات غير الضرورية، وتحسين كفاءة الإنفاق الاستهلاكي من قبل المواطنين.
- ترشيد الإنفاق الرأسمالي، بالتركيز على المشروعات الأكثر أهمية.
- تطبيق آلية مراجعة الرسوم، وزيادتها، وفرض ضرائب انتقائية، وضريبة على القيمة المضافة.
- التوجه نحو إصلاح أسعار الطاقة، بتعديل أسعار البنزين والكهرباء والمياه.
- العمل على استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

وكنتيجة للنقاط السابقة، يتوقع زيادة الإيرادات العامة، بحسب الشكل التالي رقم (٢١):

---

(١) **برنامج تحقيق التوازن المالي**، ميزانية متوازنة ٢٠٢٠م، مرجع سابق، ذكره، ص٢٤ وما بعدها.

شكل رقم (٢١)

الوفورات السنوية المتوقعة

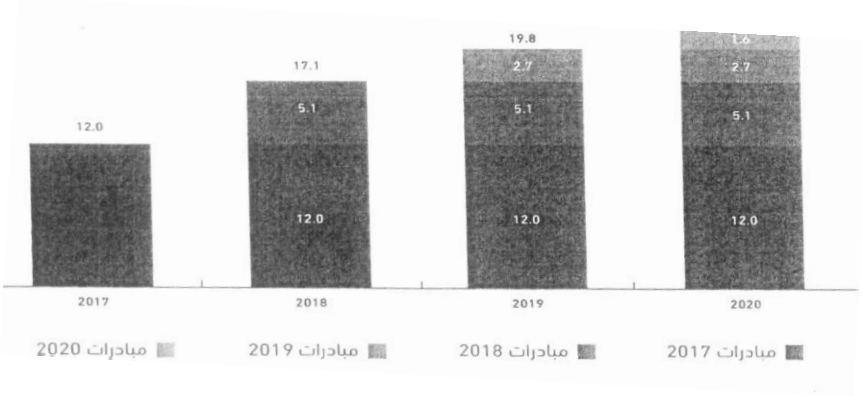

المصدر: برنامج التوازن المالي ٢٠٢٠م .

علاوةً على ما تقدم، بدأت الحكومة في تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه كمرحلة أولى عام ٢٠١٦م، كتغيير بسيط، ثم هناك تعديلات أخرى من عام ٢٠١٧م وحتى ٢٠٢٠م[١]، بحسب الجدول التالي رقم (٢٣).

(١) **الهيئة العامة للإحصاء السعودية**، مرجع سابق ذكره، وكذلك **وزارة المالية السعودية**، مرجع سابق ذكره.

جدول رقم (٢٣)

مراحل زيادة أسعار الطاقة والمياه

	المرحلة الأولى	المراحل القادمة
	٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠٢٠
المبادئ الأساسية	تعديل بسيط للأسعار الحالية لمنتجات الطاقة والمياه	رفع الأسعار تدريجيًا لتواكب أسعار التصدير العالمية
	تأثير محدد على ذوي الدخل المنخفض لا تترتب عليه الحاجة لأي يرامج بدلات للأسر	وضع برامج بدلات للأسر
	تأثير محدود على التضخم	وضع آليات دعم مناسبة للقطاع الصناعي
		وضع برامج لرفع كفاءة الطاقة

المصدر: برنامج التوازن المالي ٢٠٣٠م .

هذا، ويحتمل أن يكون هناك وفر يُقدر بحوالي ٣٠٩ مليار ريال سعودي من جراء تعديلات أسعار الطاقة والمياه في عام ٢٠٢٠م[١]. بحسب الشكل التالي رقم (٢٢):

(١) **برنامج التوازن المالي السعودي**، مرجع سابق ذكره.

شكل رقم (٢٢)

إجمالي الوفر المتوقع من تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه

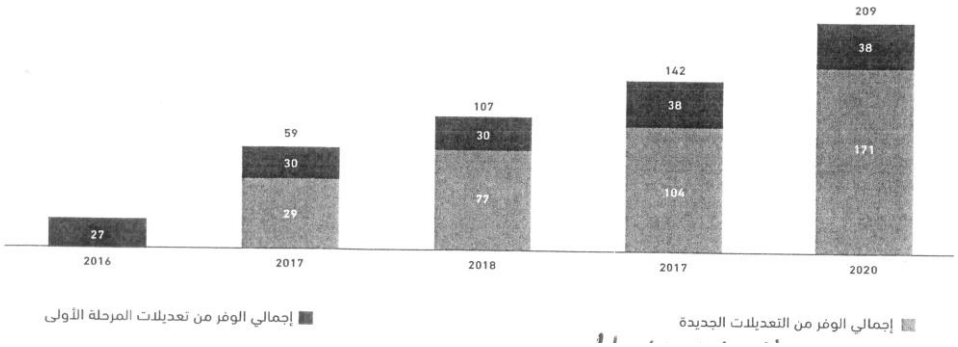

المصدر: برنامج التوازن المالي ٢٠٢٠م.

أيضًا، ستشرع السعودية في تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة ٥% بحلول عام ٢٠١٨م[١]، ذلك أن السعودية مازالت غير مطبقة ضريبة الدخل على الشركات السعودية، وذلك عكس معظم دول العالم التي تفرض ضريبة على أرباح الشركات، بنسب تتراوح من ١٧% إلى ٤٠%[٢]، بحسب الجدول التالي رقم (٢٤):

جدول رقم (٢٤)

نسب ضريبة أرباح الشركات والأفراد والقيمة المضافة

في السعودية ودول أخرى

المقارنة المرجعية	السعودية	النرويج	كندا	الولايات المتحدة	الصين	ماليزيا	استراليا
ضريبة أرباح الشركات السعودية	٠%	٢٥%	٢٦,٥%	٤٠%	٢٥%	٢٤%	٣٠%ذ
ضريبة الدخل على الأفراد	٠%	٤٧,٢%	٢٩%	٣٩,٦%	٤٥%	٢٥%	٤٥%
ضريبة القيمة المضافة	٥%	٢٥%	٥–١٠%	٠–٧,٥%	١٧%	٦%	١٠%

المصدر: برنامج التوازن المالي السعودي ٢٠٢٠م.

---

(١) **مصلحة الزكاة والدخل السعودية**، نشرة ضريبة القيمة المضافة، النسخة رقم ٢، ص٣، على الرابط التالي: https://vat.gov.sa/sites/default/files/2017

(٢) انظر المادة رقم (٢) من الفصل الثاني من نظام ضريبة الدخل السعودي، حيث أعفت السعوديين من تلك الضريبة، القانون رقم م/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ.

* تم استثناء ما يقارب من ١٠٠ سلعة أساسية من تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وأخيرًا، يتوقع أن تحقق سياسة الإصلاح المالي توازنًا كبيرًا في مالية الدولة، خلال الأعوام القادمة، وزيادة أكبر في إيرادات الدولة غير النفطية. ما ينعكس في تحسين كفاءة الإنفاق العام، ووفرًا في إيرادات الدولة وتنوعًا في مصادر دخلها القومي(١).

ثالثًا- الأثر في تطوير وزيادة دور أسواق رأس المال:

يعد تطوير أسواق رأس المال السعودية واحداً من أهم أهداف "رؤية ٢٠٣٠"(٢). إذ يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى رفع حجم وعمق أسواق رأس المال، وتحسين تجربة المشغلين والمستخدمين ومكانة أسواق رأس المال السعودية على الصعيد الإقليمي(٣). وبات الهدف الرئيس هو أن تصبح سوق المال السعودية السوق الرئيسة في الشرق الأوسط، وأن تصبح من أهم الأسواق العالمية، وأن تصبح سوقًا متطورة، وجاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي، بما يجعلها قادرة على القيام بدور رئيسي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله(٤).

ونظرًا لأهمية أسواق رأس المال، ودورها في تنويع مصادر الدخل في السعودية، فقد تم إجراء تعديلات على هيئة السوق المالية، وبما يتفق مع إصلاحات الاقتصاد الكلي التي تضمنتها "رؤية ٢٠٣٠"(٥). وقد تمثلت أبرز هذه التعديلات في النقاط التالية(٦):

- لا يحق للمستثمر الأجنبي المؤهل (والشركات التابعة له) أن يحوز على نسبة تزيد عن ١٠ % (كانت

---

(١) انظر التقارير الإيجابية الصادرة عن **مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)**، والمتعلقة بتوقعات نجاح الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الإيرادات العامة. على الرابط التالي:
www.sama.gov.sa/

(٢) **رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م**، مرجع سابق ذكره.

(٣) انظر **تقرير مؤسسة جدوى للاستثمار**، تقرير مايو ٢٠١٦م، على الرابط التالي:
www.Jadwa.com.

(٤) انظر مقالاً بعنوان، تحقيقًا لرؤية ٢٠٣٠- برنامج تطوير القطاع المالي لوضع السوق السعودية ضمن أهم ١٠ أسواق عالمية، صحيفة المال الاقتصادية. على الرابط التالي:
www.maal.com/archives/20170501/90881.

(٥) انظر مقال بعنوان ١٠ برامج إستراتيجية جديدة لتسريع قاطرة رؤية ٢٠٣٠، جريدة الاقتصادية، عدد الأحد ٣٠ أبريل ٢٠١٧م- على الرابط التالي:
www.aleqt-com/2017/04/30/article-1179406.html.

(٦) رؤية ٢٠٣٠، فيما يخص أسواق رأس المال، **مرجع سابق**.

سابقًا ٥ %) من الأسهم المصدرة لأي شركة واحدة مدرجة في السوق.

- تم الإبقاء على شرط أن يكون الحد الأقصى لإجمالي ملكية المستثمرين الأجانب مجتمعين (بما في ذلك المقيمين وغير المقيمين واتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين) في الأسهم المصدرة لأي شركة واحدة مدرجة هو ٤٩ %.
- يشترط على أي مستثمر أجنبي مؤهل يرغب في الاستثمار في السوق أن تكون تحت إدارته أصول لا تقل قيمتها عن ١ مليار دولار (كانت في السابق ٥ مليار دولار)، وأن تكون له خبرة في هذا النشاط لا تقل مدتها عن ٥ سنوات.
- تم إلغاء الفقرة التي تشترط عدم امتلاك المستثمرين الأجانب المؤهلين مجتمعين أكثر من ٢٠ % من الأسهم المصدرة لأي شركة واحدة مدرجة.

ويُشير الجدول رقم (٢٥)، وكذلك التعديلات المذكورة آنفًا، أن مفهوم المستثمرين الأجانب قد توسع كثيرًا ليشمل صناديق الثروة السيادية، وكذلك أوقاف الجامعات. وأصبح بالإمكان مستقبلاً قبول مؤسسات مالية أخرى تعمل كمستثمر أجنبي مؤهل، للعمل في السوق المالية، شريطة موافقة هيئة السوق المالية[١].

جدول رقم (٢٥)

تعديلات هيئة السوق المالية فيما يتعلق

بالمستثمرين الأجانب المؤهلين

	الشروط السابقة	التعديلات
الحد الأدنى لحجم الأصول تحت الإدارة	٥ مليار دولار	١مليار دولار
أقصى نسبة مسموحة للمستثمر الأجنبي المؤهل الواحد من الأسهم المصدرة في الشركة الواحدة	٥ بالمائة	١٠ بالمائة
أقصى نسبة مسموحة لملكية المستثمرين الأجانب المؤهلين مجتمعين في الأسهم المصدرة	٢٠ بالمائة	٤٩ بالمائة *

(١) انظر برنامج الريادة المالية ٢٠٢٠، والتقرير المالي السنوي ١٤٣٨/١٤٣٧هـ (٢٠١٦) لهيئة سوق المال السعودية، على الرابط التالي:

www.AnnualReport/pages/default.aspx.

لشركة واحدة		
تعريف هيئة السوق المالية للمستثمر الأجنبي المؤهل	البنوك، شركات الوساطة والأوراق المالية، مدراء الصناديق، وشركات التأمين	جميع المؤسسات السابقة، إضافة إلى صناديق الثروة السيادية وأوقاف الجامعات

المصدر: موقع جدوى للاستثمار، تقرير مايو ٢٠١٦م على الرابط التالي:

www.Jadwa.com.

* ملحوظة: يشمل المستثمرون الأجانب المقيمين وغير المقيمين واتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين.

إضافة إلى ما تقدم، تسعى السعودية إلى مزيد من الإصلاحات على سوق المال، ومنها تطبيق التسوية على يومين بدلاً من يومٍ واحد[١]. وكذلك السعي إلى الانضمام إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة[٢]. وهو مؤشر يتابع أداء أسواق الأسهم في ٢٣ دولة نامية[٣]. أيضًا السماح للمستثمرين الأجانب المؤهلين بالاستثمار في صناديق الثروة العقارية، حيث يحتل قطاع العقارات السعودية المرتبة ٦٧ من أصل ١٠٩ دولة مشتركة في مؤشر شفافية العقارات[٤]، بحسب الشكل البياني التالي رقم (٢٣):

---

(١) **موقع جدوى للاستثمار**، مرجع سابق ذكره.

(٢) مقال بعنوان سوق السعودية تتهيأ لانضمامها لمؤشر MSCI اليوم، بتاريخ الثلاثاء ٢٦ رمضان ١٤٣٨هـ- ٢٠ يونيو ٢٠١٧م. جريدة العربية نت، على الرابط التالي:

https://www.alarabia.net.

(٣) انظر **الموقع الالكتروني لمؤسسة مرجان ستانلي:**

https://www..morganstanley.com

(٤) أ/ **سليمان عبد الله الرويشد**، مقال بعنوان "ترتيب المملكة في مؤشر الشفافية العقاري، الاثنين ٧ شعبان ١٤٣٦هـ- ٢٥ مايو ٢٠١٥م، الأسواق العربية، على الرابط التالي:

https://www.alarabia.net/ar/aswaq/2015.

شكل رقم (٢٣)

قطاع العقارات السعودي في المرتبة ٦٣ في مؤشر شفافية العقارات

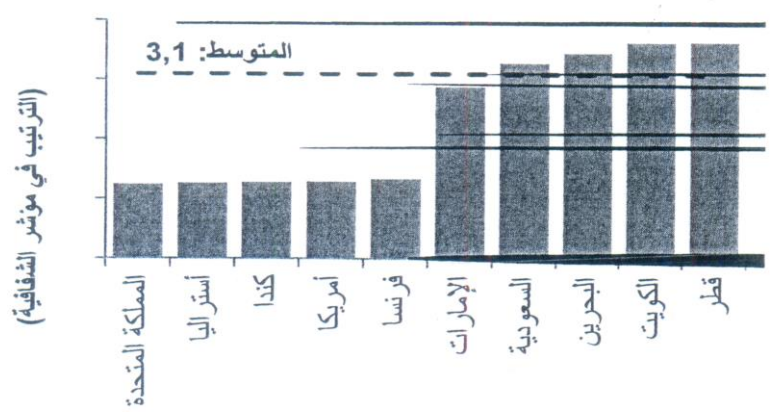

المصدر: برنامج التوازن المالي ٢٠٣٠م .

رابعًا- الأثر في زيادة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة نسبة مساهمتها في الاقتصاد:

من النقاط الجوهرية التي ركزت عليها رؤية الإصلاح الاقتصادي السعودي ٢٠٣٠م، هي زيادة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر العصب الرئيسي وأهم محركات النمو الاقتصادي في الكثير من بلدان العالم(١).

ذلك أن تلك المشروعات تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات(٢). ورغم ذلك فإنها تُسهم بنسبة متدنية في الناتج المحلي الإجمالي السعودي مقارنةً بغيرها من الدول المتقدمة(٣).

ونظرًا لأهمية تلك المشروعات، تستهدف رؤية ٢٠٣٠م دعم القاعدة الإنتاجية بتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسيتم سن القوانين التي ستدعمها وتدعم قدرتها التنافسية(٤).

---

(1) **Saudi Vision 2030,** p. 38. available at: www.Vision2030.gov.sa/ download/file/fid/417.

(2) **OECD**: Small Businesses, Job Creation and Growth: Facts, obstacles and Best practices, p.p. 3-5, available at: https://www.oecd.org/cfe/ smes/2090740.pdf.

(3) **Global Competitiveness Forum**, SmEs in KSA, Competitive Governments, 2015, p. 4. available at: www.susris.com/wp-content/ uploads/2015/01/wp-smes.pdf.

(٤) لمزيد من التفصيل حول وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية. انظر **موقع الهيئة العامة للمنشآت**

هذا، وينتظر أن تسهم تلك المشروعات في الناتج المحلي السعودي بما نسبته ٣٥% بدلاً من ٢٠% حاليًا. بحسب الشكل التالي رقم (٢٤):

شكل رقم (٢٤)

مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في الناتج المحلي الإجمالي

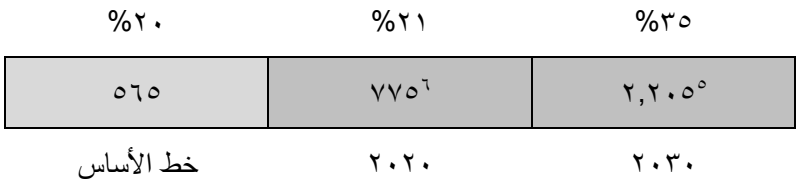

المصدر: رؤية ٢٠٣٠.

هذا، وقد تم إنشاء "صندوق الصناديق" بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برأس مال قدره ٤ مليارات ريال (١,٠٦ مليار دولار)، وبما يتفق مع أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، في دعم تلك المشروعات[١].

وبحسب الشكل البياني التالي رقم (٢٥)، يتوقع أن يتم توفير ٥٨ ألف فرصة عمل بنهاية ٢٠٢٧، فضلاً عن إضافة ٢,٣ مليار دولار للناتج المحلي السعودي[٢]. وما سيق يعني زيادة الدخل السعودي وتنوعه اعتمادًا على مصدر غير نفطي، بحسب الشكل التالي رقم (٢٥)

الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت، على الرابط التالي:

https://smea.gov.sa/ar.

(١) انظر مبادرة صندوق الاستثمارات العامة السعودي بإنشاء صندوق الصناديق" لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. على **الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة السعودي**، وهو: www.Pif.gov.sa/news/news.21-ar-html .

(٢) **المرجع السابق**.

شكل رقم (٢٥)

صندوق الصناديق

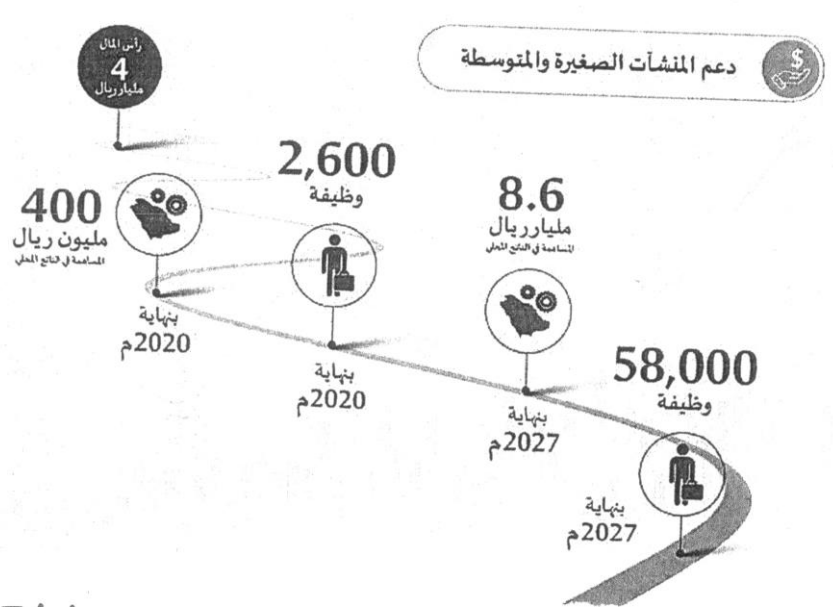

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة، على الرابط التالي:

www.pif.gov.sa.

خامسًا- الأثر في زيادة الاستثمارات العامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يُعد برنامج صندوق الاستثمارات العامة public investments fund واحدًا من أبرز البرامج الاثنى عشر التي ترتكز عليها رؤية الإصلاح الاقتصادي السعودي ٢٠٣٠[١]. وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل والبناء والإنماء، كما يسعى الصندوق لوضعه ضمن أكبر الصناديق السيادية في العام خلال الفترة من (٢٠١٨م- ٢٠٢٠م)[٢].

هذا، ويستهدف صندوق الاستثمارات العامة جملة من الأهداف، يأتي على رأسها[٣]:

---

(١) **برنامج صندوق الاستثمارات العامة**، رؤية السعودية ٢٠٣٠، على الرابط التالي:
www.vision2030.gov.sa/ar/pifprogram/about.

(٢) **شجاع البقمي**، أصول صندوق الاستثمارات العامة السعودي ٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠- برنامجه في الأعوام الثلاث المقبلة يتضمن ٣٠ مبادرة، مقال بجريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٢١٢، الخميس ٦ صفر ١٤٣٩هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧م، على الرابط التالي: https://aawast.com .

(٣) انظر أهداف صندوق الاستثمارات العامة في ظل رؤية ٢٠٣٠، **برنامج صندوق الاستثمارات العامة** (٢٠١٨م-٢٠٢٠م)، مرجع سابق ذكره، ص١٢ وحتى ص١٤.

١- زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة، لتصل نحو (١,٥) تريليون ريال بحلول عام ٢٠٢٠م بدلاً من ٨٤٠ مليار ريال عام ٢٠١٧م.

٢- التوجه نحو بناء شراكات اقتصادية إستراتيجية من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وأن تشكل استثماراته الخارجية نحو (٢٥%) من الأصول التي يُديرها بحلول عام ٢٠٢٠م. كذلك سيعمل الصندوق على جذب استثمارات أجنبية تصل نحو ٢٠ مليار ريال.

٣- العمل على إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وعلى رأسها قطاعات التصنيع، والوصول بهذه القطاعات إلى نحو ٢٠%، من إجمالي الأصول التي يُديرها، وأن تصل مساهمة هذه الأصول نحو ٣٠ مليار ريال في الناتج المحلي.

٤- توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة، حيث تم رصد مبلغ ٢٠١٠ مليار ريال في تلك المجالات والبحث والتطوير وبما يدعم تحقيق هذا الهدف. ويشير الشكل التالي رقم (٢٦)، لمؤشر الأداء الذي يقيس نجاح هذا الهدف:

شكل رقم (٢٦)
مؤشر أداء توطين التقنيات والمعرفة من
خلال صندوق الاستثمارات العامة

مؤشر الأداء	المستهدف في ٢٠٢٠م
* عدد الوظائف المباشرة الجديدة التي تطلب كفاءات عالية	١١,٠٠٠ وظيفة مباشرة
* الاستثمارات والتقنيات المتطورة ومجال البحث والتطوير محليًا وعالميًا	مليار ريال (بين ٢٠١٨- ٢٠٢٠م)

تشمل الاستمارات المباشرة وغير المباشرة (عبر شبكات المحفظة)

أيضًا، يسعى صندوق الاستثمارات العامة إلى تشكيل محافظ استثمارية بعوائد سنوية متوقعة وكبيرة بحسب الجدول التالي، رقم (٢٦):

جدول رقم (٢٦)

العوائد المتوقعة على المدى الطويل من محافظ الاستثمار

المحفظة	معدل العائد السنوي (%)*
محفظة الاستثمارات في الشركات السعودية	٨,٦
محفظة الاستثمارات الهادفة إلى تطوير القطاعات الواعدة وتنميتها	٩,٠
محفظة الاستثمارات في المشاريع العقارية ومشاريع تطوير البنية التحتية السعودية	٧,٠
محفظة المشاريع السعودية الكبرى	٨,٥
محفظة الاستثمارات العالمية الإستراتيجية	٨,٠
محفظة الاستثمارات العالمية المتنوعة	٦,٥

المصدر: صندوق الاستثمارات العامة، على الرابط التالي:

www.pif.sa/pifprograms/vrp.

- وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة:

نجد أن السعودية تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي(١). لذلك نجد أن السعودية عندما أطلقت رؤيتها الإصلاحية وضعت مسألة الاستثمارات الأجنبية محورًا رئيسيًا(٢).

هذا، ويستهدف زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يقدر بنحو ٧٠ مليار ريال سنويًا في عام ٢٠٢٠م. وسيكون ذلك من خلال تحسين البيئة التنظيمية والإجرائية، وبين ممارسة الأعمال(٣). كذلك فإن المملكة تهدف إلى رفع تصنيفها في تصنيف سهولة الأعمال التابع للبنك الدولي من المرتبة ٩٤ حاليًا إلى المرتبة ٢٠، وبالتالي رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من

(1) **Haga Elimam**, Determinants of foreign direct investment in Saudi Arabia: A Review, international journal of economic and finance, Vol. 9, no. 7, 2017, p. 222. available at: https://www.researchgate.net.

(٢) انظر "**رؤية المملكة ٢٠٣٠**"، محور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق ذكره.

(٣) **المرجع السابق**.

٣,٨% إلى المعدل العالمي ٥,٧%[١].

إن الاهتمام الكبير الذي يحظى به صندوق الاستثمارات العامة من ناحية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية أخرى، هدفه الرئيسي زيادة تنوع الاقتصاد السعودي وعدم الارتكان على مصدر دخل وحيد وهو النفط[٢]. وبالتالي فإن السعودية تعلق آمالاً كبيرة على تلك الاستثمارات في زيادة التصنيع ودعمه وزيادة الإنتاج المحلي، وخلق الوظائف وزيادة التصدير، وبما ينعكس إيجابًا في تحسن المؤشرات التنموية في المملكة[٣].

سادسًا- الأثر في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل:

يمكن القول بأن محور المرأة والمجتمع أحد أهم محاور رؤية التحول الاقتصادي السعودي ٢٠٣٠م[٤]. إذ وضعت أهدافًا متعددة لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، أهمها رفع مساهمة المرأة من ٢٢% إلى ٣٠%، وهو ما يعني إيجاد مليون وظيفة جديدة للمرأة، وتمكينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية[٥].

إن مشاركة المرأة السعودية في الحياة الاقتصادية، سيُسهم بشكلٍ كبير في تنوع مصادر الدخل في المملكة[٦]. إذ ستشغل النساء وظائف كان يعمل بها الأجانب، وهو ما يعني توفير مئات الملايين من الدولارات، ومنع خروجها من البلاد عبر التحويلات[٧].

هذا، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات من شأنها أن تعمل على زيادة معدلات التوظيف لدى الإناث،

---

(١) **الموقع الرسمي لرؤية ٢٠٣٠**، وهو: www.vision2030.go.sa .

(2) **Ahmed Al Baker,** Challenges to production Base Diversification in Saudi Arabia, SAMA working paper, Economic Research department, November 2015, p.p. 16-18. available at: www.Sama.gov.sa.

(3) **Saudi Arabia:** Foreign investment, available at: https://en.portal.santandertrade.com/establish_overseas/saudi_arabia/foreign-investment.

(٤) انظر ملف **رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠**، ما يتعلق بالمرأة، مرجع سابق ذكره.

(5) **Ilham Elsayed and Nagat El nulthum,** potentials of Achieveing Saudi vision 2030 Goal to empower Saudi Women, international journal of current research, Vol. 8, December 2016, p. 42717. available at: http://www.journalcra.com.

(6) **Ibid**: p. 42726.

(7) **Kingdom of Saudi Arabia vision 2030**. available at: http://vision.gov.sa/browsedoct.15, 2016.

منها[١]:

- السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارات ابتداءً من يونيو ٢٠١٨م، حيث يتوقع خلق وظائف جديدة للإناث في مجال النقل.
- ألزمت وزارة العمل أصحاب محلات مستلزمات النساء، توظيف الإناث السعوديات في تلك المحلات ابتداءً من أكتوبر ٢٠١٧م. فضلاً عن قرارات بزيادة نسبة عمل النساء في القطاع الخاص.

أيضًا، فقد ارتفع عدد الوظائف الجديدة للسعوديين بنحو ٢٨,٩ ألف وظيفة، وذلك خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٧م[٢]. استحوذت النساء على نحو ٤٠% منها.

ويشير الشكل البياني التالي رقم (٢٧)، إلى انضمام المزيد من الإناث السعوديات إلى سوق العمل.

شكل رقم (٢٧)

انضمام المزيد من الإناث السعوديات إلى سوق العمل

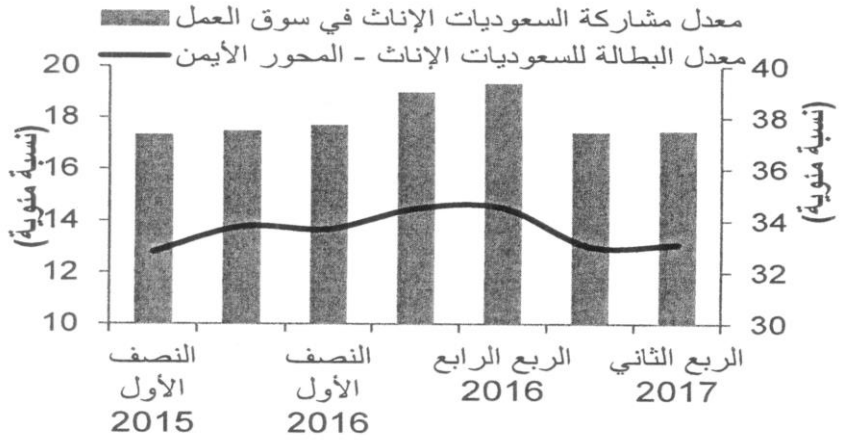

المصدر: جدوى للاستثمار، الربع الثاني ٢٠١٧م.

فضلاً على ما تقدم، فإن معظم الإناث السعوديات العاطلات عن العمل حاصلين على شهادات أكاديمية عليا بحسب الشكل التالي رقم (٢٨)[٣]. كذلك فإن الغالبية منهم في تخصصات التربية والعلوم الإنسانية بحسب شكل رقم (٢٩):

---

(١) **تطورات سوق العمل السعودي**– الربع الثاني ٢٠١٧م ، نوفمبر ٢٠١٧م، جدوى للاستثمار، ص١ وما بعدها.

(٢) انظر **تقرير هيئة جدوى للاستثمار**، نوفمبر ٢٠١٧م، على الرابط التالي:

www.Jadwa.com.

(٣) **تقرير جدوى للاستثمار**، مرجع سابق ذكره، ص٤.

شكل رقم (٢٨)

معظم الإناث السعوديات يحملن شهادات عليا

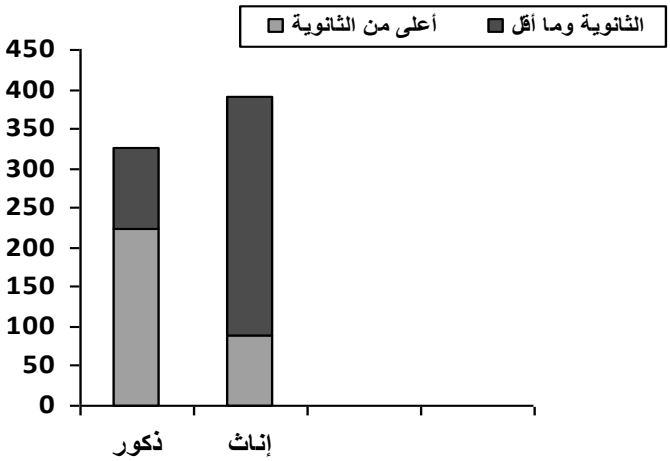

المصدر: جدوى للاستثمار، تقرير نوفمبر ٢٠١٧م، ص٤.

شكل رقم (٢٩)

الغالبية من الإناث السعوديات تخصصات في التربية والعلوم الإنسانية

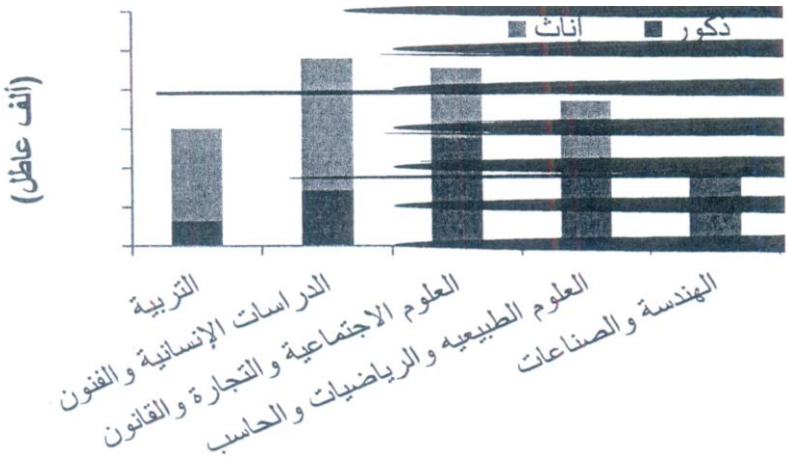

المصدر: جدوى للاستثمار، تقرير نوفمبر ٢٠١٧م، ص٤.

يُشكل زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل تحديًا كبيرًا، تعمل الحكومة السعودية على تذليل الصعوبات أمامه، بُغية المساهمة في تنوع الاقتصاد السعودي[١]. والشكل التالي رقم (٣٠) يؤكد على هذا التحدي.

(١) **وزارة العمل السعودية**، تحديات تواجه المرأة السعودية في سوق العمل، نوفمبر ٢٠١٥م، على الرابط التالي: https://www.moi.gov.sa/

شكل رقم (٣٠)

الارتفاع في عدد الإناث غير العاملات يشكل تحديًا

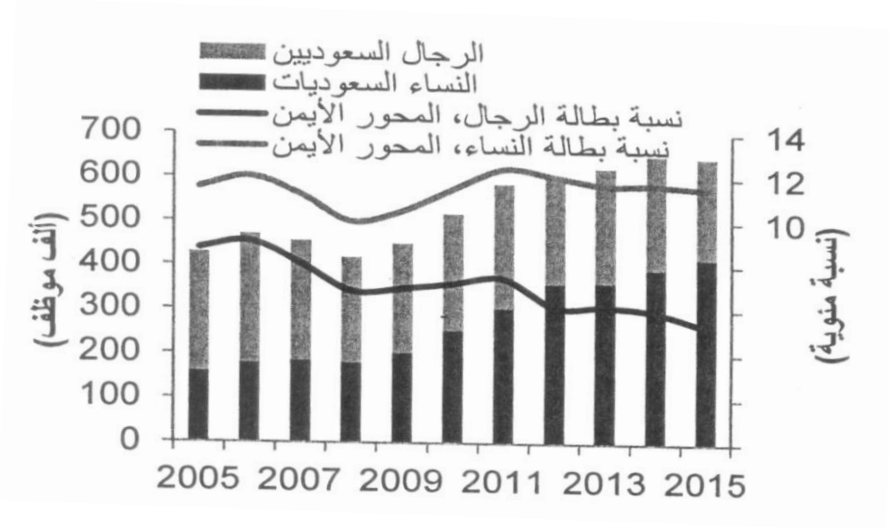

المصدر: تقرير الربع الثاني، نوفمبر ٢٠١٧م، جدوى للاستثمار، ص٥.

تأسيسًا على ما تقدم، فقد أعطت رؤية ٢٠٣٠م، أولوية لتنمية مهارات النساء، وتعظيم أدوارهن في الاقتصاد واستثمار الطاقات في قطاعات عديدة مثل، المال والأعمال والسياحة والفندقة والتسويق...الخ)[١].

وهو ما من شأنه زيادة تمكين المرأة، لزيادة إسهامها في المجتمع والاقتصاد، وهو ما ينعكس في زيادة الدخل الوطني، وهو الهدف المبتغى من الإصلاحات الاقتصادية.

سابعًا- الأثر في تفعيل منظومة الضرائب بأنواعها وتحريك الرسوم والخدمات الحكومية:

لا يمكن الحديث عن تنوع مصادر الدخل القومي دون أن يكون هناك نظام ضريبي قوي[٢]. ذلك أن الضرائب والرسوم تشكل مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل القومي[٣].

---

(١) **أمل السعيد**، "رؤية ٢٠٣٠" تمكن المرأة في عالم المال والأعمال، السبت ٣ محرم ١٤٣٩هـ/ ٢٣-٩-٢٠١٧م ، صحيفة عكاظ السعودية، على الرابط التالي:
www.okaz.com.sa/article/1574205/

(2) **Wenli Yan**, The impact of Revenue Diversification and economic Base on state Revenue stability, Journal of Financial management, spring 2012, p.p. 58-59. available at: www.pacademics.com/ attachments/article/837/article%203-Yan.pdf.

(٣) **د. السيد أحمد عبد الخالق**، مدخل لدراسة التشريعات المالية والضريبية، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م ، ص٥ وما بعدها.

وتجدر الإشارة هنا، بأن السعودية تُعد أقل نظم العالم فرضًا للضرائب بأنواعها، سواء على المواطنين أم الشركات[١]. ونظرًا لرغبة السعودية في تنويع مصادر الدخل القومي والإيرادات غير النفطية، فإن هناك مبادرات قوية لتطبيق قوانين ضريبية تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة[٢].

ولأن هناك ارتباطًا قويًا بين "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وتعزيز مصادر الدخل القومي، فقد ظهرت العديد من القوانين الضريبية مؤخرًا، لعل أهمها ما يلي[٣]:

- القانون الخاص بفرض ضرائب على "الأراضي البيضاء"، وهي تلك الأراضي التي حصل عليها أصحابها من الحكومة ولم يتم استغلالها واستثمارها ما أدى إلى زيادة أسعارها وارتفاع السكن على المواطنين. وتفرض ضريبة مقدراها ٢,٥% على أي ارض خالية تبلغ مساحتها ١٠,٠٠٠م٢ فأكثر[٤].
- النظام الضريبي الخاص بفرض ضرائب على استثمارات النفط والغاز، ووفقًا لهذا القانون تفرض ضريبة بنحو ٥٠% حال بلوغ إجمالي الاستثمارات ٣٧٥ مليار ريال سعودي، ونحو ٦٥% متى كانت إجمالي الاستثمارات أكثر من ٣٠٠ مليار ريال سعودي[٥].
- ضريبة القيمة المضافة: وهي نوع من الضرائب غير المباشرة، وتطبق على القيمة المضافة لجميع السلع والخدمات، وقد تم الاتفاق من قبل الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي على تطبيقها بنسبة ٥%، ابتداءً من الربع الأول من عام ٢٠١٨م. وتستهدف هذه الضريبة المساهمة في تعزيز وتطوير مستوى البنية التحتية والشفافية لكافة قطاعات الاقتصاد[٦].
- الضرائب الانتقائية (الضرائب على المنتجات الضارة)[٧]: وهي ضريبة تفرض على السلع الضارة بالمواطنين مثل: المشروبات الغازية والتبغ بمشتقاته، وكذلك مشروبات الطاقة. وقد تم النص على

---

(١) انظر مقال بعنوان السعودية أقل دول العالم فرضًا للضرائب على السلع، جريدة الاقتصادية، عدد الخميس ٧ ديسمبر ٢٠١٧م، على الرابط: www.aleqt.com

(٢) انظر **وزارة المالية السعودية**، مرجع سابق.

(٣) **برنامج التوازن المالي السعودي**، ميزانية متوازنة ٢٠٢٠م، مرجع سابق ذكره، ص٥٣ وما بعدها.

(٤) **نظام رسوم الأراضي البيضاء السعودي**، على الرابط التالي: www.housing.sa .

(٥) انظر مقال **أ/ حازم فؤاد**، ضرائب سعودية في الطريق إلى ٢٠٣٠م ، مجلة فوربس للاستثمار، على الرابط التالي: https://www.forbesmiddleeast.com

(٦) نظام الضريبة على القيمة المضافة رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ.

(٧) اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية، **الهيئة العامة للزكاة والدخل**، على الرابط التالي: https://www.gazt.gov.sa/ar .

تطبيقها بنسبة ٥٠% على المشروبات الغازية، وبنسبة ١٠٠% على مشروبات الطاقة والتبغ[١]. وقد تم تطبيقها بالفعل بدايةً من الربع الثاني من عام ٢٠١٧م[٢]. ويشير الشكل التالي رقم (٣١)، إلى خريطة تنفيذ تلك الإصلاحات:

شكل رقم (٣١)

خريطة تنفيذ الإصلاحات الضريبية في السعودية

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
فرض ضريبة السلع الائتمانية							
تعديل المقابل المالي على الوافدين							
فرض ضريبة القيمة المضافة							
تعرفة السلع الفاخرة							

المصدر: برنامج التوازن المالي السعودي، ميزانية متوازنة ٢٠٢٠م، ص٥٥

هذا، ويتوقع أن تساهم الإيرادات السابقة في إيرادات الدولة بحوالي ١٥٢ مليار ريال بحلول عام ٢٠٢٠م، حسب الشكل التالي رقم (٣٢):

شكل رقم (٣٢)

الإيرادات الإضافية المتوقعة

(مليار ريال)

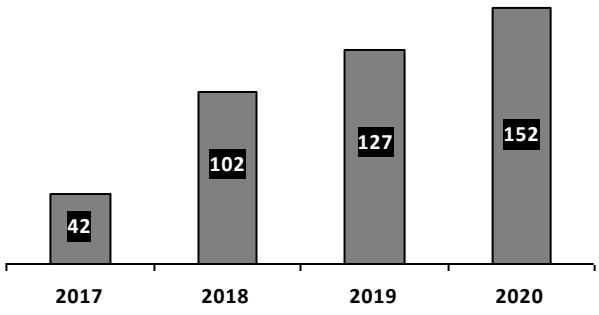

المصدر: برنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠٢٠م، مرجع **سابق ذكره**، ص٥٥.

---

(١) اللائحة التنفيذية لنظام الضرائب الانتقائية، **مرجع سابق ذكره**.

(٢) برنامج التوازن المالي السعودي ٢٠٢٠م، **مرجع سابق ذكره**، ص٥٣ وما بعدها.

إضافة لما تقدم، فقد تم تعزيز إيرادات الدولة عبر زيادة الرسوم، وخصوصًا رسوم التأشيرات ورسوم الخدمات البلدية والقروية[1]، وكذلك رسوم المقابل المالي على الوافدين، بحسب الجدول التالي رقم (٢٧):

جدول رقم (٢٧)

الرسوم المالية على الوافدين

	العمالة الفائضة عن أعداد العمالة السعوديين	العمالة المساوية عن أعداد العمالة السعوديين	المرافقين والمرافقات
يوليو			تطبيق ١٠٠ ريال/ شهر، بداية من شهر يوليو
	الزيادة إلى ٤٠٠ ريال/شهر، بداية من شهر يناير	تطبيق ٣٠٠ ريال/شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى ٢٠٠ ريال/ شهر، بداية من شهر يوليو
	الزيادة إلى ٦٠٠ ريال/شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى ٥٠٠ ريال/شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى ٣٠٠ ريال/شهر، بداية من شهر يوليو
	الزيادة إلى ٨٠٠ ريال/ شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى ٧٠٠ ريال/ شهر، بداية من شهر يناير	الزيادة إلى ٤٠٠ ريال/ شهر، بداية من شهر يوليو

المصدر: برنامج التوازن المالي السعودي ٢٠٢٠م، على الرابط التالي: www.vision2030.gov.sa

وأخيرًا، فإن هدف تنويع مصادر الدخل القومي بعيدًا عن الإيرادات النفطية، هو الهدف الرئيس من سياسة التحول الاقتصادي السعودي ورؤيتها ٢٠٣٠م. لذا، فقد لعبت تلك السياسة دورًا مهمًا في تعزيز إيرادات الدولة في المدى القصير، وتعمل حكومة السعودية جديًا على نجاح سياسة التحول الاقتصادي مراعيةً في ذات الوقت المواطن البسيط بإجراءات وقائية، فضلاً عن تطبيق القوانين على من يعيق التنمية، واتخاذ إجراءات لمواجهة الفساد، حتى تنجح الإجراءات الاقتصادية الجديدة أيضًا في المدى الطويل.

-

(١) لمزيد من التفصيل راجع **تقارير وزارة المالية** وخططها لزيادة الرسوم على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa؛ وكذلك برنامج التوازن المالي ٢٠٢٠م ، مرجع سابق، ص٥٦ وما بعدها.

الخاتمة ونتائج الدراسة

تناولنا بالشرح والتحليل موضوع دراستنا والمتعلق بدور السياسة الجديدة للإصلاح الاقتصادي ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ فى تنويع مصادر الدخل القومي. ولعل تبنى تلك السياسة جاء كنتيجة حتمية وضرورية لتدهور أسعار النفط، مما أثر بشكلٍ كبير على برامج التنمية المستقبلية للسعودية. ذلك أن الإيرادات النفطية، وكما ذكرنا فى أجزاء الدراسة المختلفة تُمثل العمود الفقري للموازنة العامة للدولة، فضلًا عن أنها تُشكل أكثر من ٩٠% من إيرادات المالية العامة. وهنا تكمن خطورة انخفاض أسعار النفط وتأثيرها الكبير على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فخلال العقود الماضية كانت العلاقة إيجابية بين الإيرادات النفطية ومستوى التنمية والنمو فى المملكة، حيث كلما ارتفعت تلك الإيرادات زادت مستويات التنمية والنمو والعكس. ونظرًا للتدهور الحاد الذى حدث مؤخرًا ومنذ عام ٢٠١٤م فى أسعار النفط واستمر حتى الآن، جاء تفكير صناع القرار فى السعودية فى طرح سياسة اقتصادية ورؤية جديدة عرفت "برؤية السعودية ٢٠٣٠م"، تستهدف بالدرجة الأولى محاولة البحث عن مصادر جديدة للدخل خلاف الإيرادات النفطية، التي باتت تتعرض لهزاتٍ كبيرة من فترة إلى أخرى.

تأسيسًا على ما تقدم، فقد قسمنا دراستنا إلى مباحثٍ ثلاثة : تعرضنا في المبحث الأول : للملامح الرئيسية للاقتصاد السعودي، وذلك بالتركيز على هيكل الاقتصاد السعودي ومكوناته الأساسية، وكذلك التطرق للدور الكبير الذي لعبتهُ الحكومة السعودية فى التنمية خلال الفترة السابقة على إقرار سياسة الإصلاح والتحول الاقتصادي "والرؤية الجديدة للسعودية ٢٠٣٠". وفى المبحث الثاني : تم تناول برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وأبرز البنود الاقتصادية. وأخيرًا فى المبحث الثالث : تعرضنا بالشرح والتحليل للآثار المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي السعودي ودورها الكبير فى تنوع مصادر الدخل، وخلق مصادر جديدة للإيرادات العامة، تُسهم بشكل جيد فى خفض عجز الموازنة العامة ودورها فى إحداث التوازن المالي الذي تستهدفهُ السعودية.

ومن هذه الدراسة يمكننا استخلاص العديد من النتائج يمكن أن نذكر بعضها على النحو التالي:

١- إن الاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة للدخل أصبح أمرًا مهمًا لمختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظرًا لمساهمة المصادر الجديدة في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٢- تُشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر فى موازنة المملكة العربية السعودية، والمحرك الرئيسي للنمو

والتنمية خلال العقود الماضية، وأن التدهور المستمر فى أسعارها تستدعى البحث عن مصادر جديدة تتسم بالاستدامة والاستمرار.

٣- استفاد الاقتصاد السعودي من تزايد أسعار النفط، وحقق نجاحاتٍ كبيرة من أبرزها : إنشاء بنية تحتية قوية، وشبكة طرق وكهرباء ومياه وغيرها، فضلًا عن إنشاء العديد من المناطق الصناعية المهمة.

٤- توصلت الدراسة أيضًا بأن تحقيق الاقتصاد السعودي النجاح في إيجاد مصادر بديلة للدخل مرتبط بعدة نقاط أهمها، قدرة المواطنين على تحمل أعباء الإصلاح، وتحمل تداعيات انخفاض النفط، تعظيم قدرة القطاع الخاص وتسهيل مهامه، وضبط الإنفاق العام.

يتشكل الاقتصاد السعودي من القطاع النفطي ومدخلاته بصفةٍ أساسية فضلاً عن القطاع غير النفطي بما يشمله من الاستثمارات الحكومية وكذلك القطاع الخاص وهما ما يمثلان النسبة الأهم في الناتج المحلي الإجمالي في السعودية.

١- لعبت الحكومة السعودية دورًا كبيرًا فى التنمية والتخطيط، حيث نجحت المملكة العربية السعودية في إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي على المستويين الكلي والقطاعي الأمر الذي ساهم في اكتساب قوة هائلة ساعدت المملكة على التكيف مع المتغيرات التي قد تطرأ على بنيتها، والصمود كذلك أمام تقلبات الاقتصاد التي يشهدها العالم من فترة لأخرى، وهو ما يُفسر لنا صمود الاقتصاد السعودي رغم التدهور الحاد لأسعار النفط.

٢- استنتجت الدراسة كذلك، أن القطاع العام ظل المساهم الأكبر في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية لفترات طويلة. ورغم أن القطاع الخاص تمتع بمستوى أداء اقتصادي متميز مكنه من المشاركة في برامج التنمية والتنوع الاقتصادي في البلاد، إلا أن حصته في الناتج القومي الإجمالي لم تصل بعد إلى المأمول منه.

٣- تبنت المملكة برنامجًا للتحول الاقتصادي والخصخصة "عرف برؤية المملكة ٢٠٢٠" بغرض تعظيم مشاركة القطاع الخاص في التنمية بالتركيز على محاور اقتصادية بهدف تحقيقها الفترات القادمة.

٤- توصلت الدراسة إلى أن اهتمام المملكة العربية السعودية بتعزيز دور القطاع الخاص والخصخصة لم ينشأ بين عشيةٍ وضحاها، بل بدأ ذلك مبكرًا، وبهدف تمكين القطاع الخاص من أجل أن يلعب دورًا رائدًا في الاقتصاد، فضلاً عن أهمية تنويع مصادر الدخل القومي والاعتماد على مصادر بديلة للنفط. ونتيجة لذلك تم خصخصة العديد من الشركات.

٥- تستهدف السعودية من تبنى برنامج الخصخصة، عدة أهداف منها : تحسين الأداء الكلي للاقتصاد السعودي، تخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة، زيادة الحصيلة الضريبية، جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحسين كفاءة المؤسسات التي تم خصخصتها وغيرها...

٦- استحدثت السعودية سلسلة كبيرة من الإصلاحات والخطط الطموحة والجريئة في ذات الوقت من أجل تحويل الاقتصاد السعودي في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠" من اقتصاد يعتمد بشكلٍ كبير على القطاع العام والدعم الحكومي إلى اقتصاد حر يدعم القطاع الخاص ويعتمد عليه" بقصد استهداف تنويع الاقتصاد والدخل القومي، وخلق فرص عمل للشباب، وتنفيذ عملية تدريجية لضبط الموازنة العامة.

٧- توصلت الدراسة إلى أن هناك جملة من التحديات التي ستواجه المملكة العربية السعودية. وهي تسعى إلى تطبيق برنامجها الاقتصادي الجديد، خصوصًا خلال الفترة القادمة. ولعل أبرز تلك التحديات يتمثل في: التحدي الناتج عن الاستمرار في انخفاض أسعار النفط، وآثاره على الاقتصاد السعودي، التحدي الناتج عن خفض الدعم، التحديات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التحديات المتعلقة بالتوازن المالي والمالية العامة ..... وغيرها.

٨- اعتمد ضبط أوضاع المالية العامة فى السعودية ووفقًا لرؤية ٢٠٣٠ على: زيادة أسعار الطاقة تدريجيًا، البدء فى تطبيق الضرائب الانتقائية تدريجيًا، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، إحكام الرقابة على فاتورة الأجور الحكومية.

٩- يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لسياسة التحول الاقتصادي في السعودية، ورؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠، يتمحور حول مدى تأثير تلك السياسة في تنوع مصادر الدخل، وإيجاد مصادر بديلة للنفط الذي تتعرض أسعاره لهزات قوية بين الحين والآخر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

(١) المراجع والأبحاث المتخصصة:

- **إبراهيم عبد الله عبد الرءوف**، اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري "دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧.
- **أحمد آل درويش وآخرون**، المملكة العربية السعودية، معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧.
- **أحمد الصباب**، التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، المجلد ٥، العدد ١٨، أبريل ١٩٧٩.
- **أحمد بن عبد الرحمن الشميمري و د. أحمد عبد الكريم المحيميد**، واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية، وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، الرياض، سبتمبر ٢٠١٤.
- **أحمد سعيد بامخرمة**، تقييم أداء تجربة تخطيط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية– (١٣٩٠–١٤٠٥هـ) مجلة دراسات سعودية، السعودية، العدد الخامس، ١٩٩١.
- **أنور إسماعيل الهواري**، إستراتيجية الخطة الثالثة في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٣.
- **أيمن بن صالح فاضل**، البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة– جامعة الزقازيق، العدد الأول، مجلد ٣٦، ٢٠١٤.
- **تامر ملوح المطيري**، الخصخصة في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات والأبعاد الأمنية (دراسة تحليلية)، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، ١٩٩٦.
- **تركي بن ذيب العتيبي**، جهود مجلس الشورى في مواجهة مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٣٢هـ/٢٠١١.
- **حسني حسن محمد مهران**، تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد السعودي بين الواقع والآفاق المستقبلية في ضوء المستجدات الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، مصر، ٢٠٠٨.

- **خالد بن راشد الخاطر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دل مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٥.
- **خالد بن راشد الخاطر**، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للدراسات والأبحاث، أغسطس ٢٠١٥.
- **خالد عبد الرحمن البسام**، التضخم في المملكة العربية السعودية- أسباب واحتوائه، تقرير مقره إلى مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، سبتمبر ٢٠٠٧.
- **خالد عبد الرحمن حمد البسام**، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٩٠-٢٠١١م، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ٢٠١٣.
- **رياض عبد الجليل**، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٨.
- **سعد بن محمد الفوزان**، خصخصة البريد وانعكاساتها المنية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣.
- **السيد أحمد عبد الخالق**، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد ٩، ١٩٩١.
- **السيد أحمد عبد الخالق**، دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد التاسع، ١٩٩١.
- **السيد أحمد عبد الخالق**، مدخل لدراسة التشريعات المالية والضريبة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥.
- **صالح إبراهيم العمر**، الإعانات الحكومية غير المباشرة على استهلاك الطاقة في المملكة العربية السعودية ودورها في نمو الطلب المحلي خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠١٠، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم- السعودية، مجلد ٦، العدد الثاني، ٢٠١٣.
- **صالح بن عبد الله بن صالح العمري**، حماية حقوق العمال من الخصخصة في عصر العولمة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠١٢.
- **عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب**، أهمية الخصخصة وآفاق التحول إلى القطاع الخاص لتصحيح الوضع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج العربية (الكويت)، العدد

١٢١، ٢٠٠٦.

- **عبد الرحمن بن حمد الحميضي**، استطلاع وتحليل برنامج التخصيص واتجاهات الإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الاستثمار والتمويل (تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ديسمبر ٢٠٠٤.
- **عبد الرزاق عبد الله القين**، التجربة التخطيطية في المملكة العربية السعودية- أسلوب ومنهجية التخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس ١٩٨٤.
- **عبد الله بن علي المرواني**، التنمية المستدامة في خطة التنمية العاشرة للمملكة العربية السعودية، وخطة عمل عن ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطر، ١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٤.
- **عبد الله بن علي المرواني**، حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع في خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠- ٢٠١٤م)، ملتقى الإنشاءات والمشاريع، الغرفة التجارية الصناعية- الرياض، السعودية ١٤-١٥ صفر ١٤٣٢هـ.
- **عمر حكمت بشير ياسين**، البطالة ومنهج التربية الإسلامية ي معالجتها، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٣٠/١٤٣١هـ.
- **غازي القصيبي**، جريدة الرياض، العدد ١٤٠٣٠، الأربعاء، ١ ذي القعدة ١٤٢٧هـ.
- **غازي شبيكات وآخرون**، الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية: تجارب الماضي وآفاق المستقبل، صندوق النقد الدولي ٣٠ يونيو ٢٠١٦.
- **محمد سعيد ناجي الغامدي**، تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية- دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢، العدد الرابع، أبريل ١٩٩٨.
- **محمد هشام خواجكية**، تجربة التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، المجلد ٩، العدد ٩٢، ١٩٨٦.
- **ممدوح عوض الخطيب**، أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية- السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، العدد ١٤، ١٤٢٩هـ.

- **ممدوح عوض الخطيب**، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة ١٦-١٧ ربيع الثاني ١٤٣٥هـ الموافق ١٦-١٧ فبراير ٢٠١٤، الرياض، ٢٠١٤.
- **ممدوح عوض الخطيب**، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث، يوليو ٢٠٠٩.
- **يوسف بن إبراهيم السلوم وآخرون**، دراسة في نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٧، الكويت، ١٩٨٦.

(٢) التقارير والنشرات الاقتصادية:

- **الإستراتيجية بعدية المدى للاقتصاد الوطني السعودي**، خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤) وزارة التخطيط والاقتصاد السعودية .
- **تقرير جدوى للاستثمار ٢٠١٦**، وكذلك التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠١٥، وكذلك دراسة منتدى الرياض الاقتصادي بعنوان، مشاكل قطاع البناء والتشييد وسبل علاجها بالمملكة العربية السعودية، الدورة السادسة، ٦-٨ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٩-١١ ديسمبر ٢٠١٣.
- **صندوق التنمية الصناعية السعودي**، قسم البحوث، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه، تقرير اقتصادي، محرم ١٤٣١هـ الموافق ديسمبر ٢٠٠٩.
- **صندوق التنمية الصناعية السعودي**، وحدة الدراسات الاقتصادية، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه تقرير اقتصادي، ديسمبر ٢٠٠٩.
- **صندوق النقد الدولي**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والمملكة العربية السعودية- معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، ٢٠١٥.
- **صندوق النقد الدولي**، المملكة العربية السعودية "قضايا مختارة"، إعداد حسين أبو ساق وآخرون، ١٤ يوليو ٢٠١٥.
- **صندوق النقد الدولي**، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦، المملكة العربية السعودية، ٢٩ يونيو ٢٠١٦.
- **مؤسسة النقد العربي السعودي**، إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، تقرير التضخم، الربع

الأول ٢٠١٦.

- **مؤسسة النقد العربي السعودي**، إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، تقرير التضخم، الربع الأول والثانى، ٢٠١٧.
- **مجلس الغرف التجارية الصناعية**، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية نتيجة وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي، الشراكة مع القطاع الخاص، اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، فرص القرن الحادي والعشرين- ٢٠٠١.
- **مجلس الغرف التجارية الصناعية**، إدارة البحوث والدراسات، تنمية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي، الشراكة مع القطاع الخاص، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، السعودية، ٢٠٠١.
- **النشرة الإحصائية الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم** (BP Statistical Review)، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
- **الهيئة العامة للإحصاء**، أهداف وسياسات خطة التنمية العاشرة ١٤٣٧/٣٦هـ- ١٤٤١/٤٠هـ (٢٠١٥-٢٠١٩م). السعودية، ٢٠١٧.
- **وزارة الاقتصاد والتخطيط**، السعودية، توجهات خطة التنمية الخامسة نحو العمالة في القطاع الخاص، ندوة العمالة والمواطنة في القطاع الأهلي السعودي، معهد الإدارة العامة، الرياض- السعودية، المجلد رقم ٢، ١٩٩٣.
- **وزارة المالية السعودية**، البيان العام لميزانية السعودية ٢٠١٧.
- **وزارة المالية السعودية**، نسخة البيان العام لميزانية عام ٢٠١٦، وبداية الإصلاحات المالية.

(٣) التشريعات واللوائح والقرارات:

- المادة الأولى من نظام مكافحة التستر التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٢)، فتاريخ ١٤٢٥/٥/٤هـ.
- تقرير عن الاقتصاد السعودي للعام ٢٠١٧، فبراير ٢٠١٧، على الرابط التالي: http://www.Jadwa.com
- تقرير اقتصادي عن الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٧، فبراير ٢٠١٧، موقع جدوى للاستثمار على الرابط التالي: www.Jadwa.com.

- تقارير التطورات النقدية والمصرفية للأعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٧، على الرابط التالي:www.sama.gov.sa
- الاقتصاد السعودي للعام ٢٠١٦، فبراير ٢٠١٦م، جدوى للاستثمار، ٢٠١٦. http://www.Jadwa.com .
- قرارات مجلس الوزراء السعودي شهر مارس وأبريل، مايو ٢٠١٧. على الرابط التالي: https://www.boe.gov.sa
- التقارير الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة جدوى للاستثمار أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧. على الرابط التالي: www.jadwa.com.
- تقرير جدوى للاستثمار نوفمبر ٢٠١٧، على الرابط التالي: http://www.jadwa.com
- التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٦، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/ar/node.
- التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة السعودية لعام ٢٠١٧، وزارة المالية السعودية على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa/
- تقرير الصندوق السعودي للتنمية ١٤٣٧/٣٦هـ.
- المادة رقم (٢) من الفصل الثاني من نظام ضريبة الدخل السعودي، حيث أعفت السعوديين من تلك الضريبة، القانون رقم م/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ.
- التقارير الإيجابية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، والمتعلقة بتوقعات نجاح الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الإيرادات العامة. على الرابط التالي: www.sama.gov.sa/
- تقرير مؤسسة جدوى للاستثمار، تقرير مايو ٢٠١٦، على الرابط التالي:www.Jadwa.com .
- نظام رسوم الأراضي البيضاء السعودي، على الرابط التالي: www.housing.sa .
- نظام الضريبة على القيمة المضافة رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة الانتقائية، الهيئة العامة للزكاة والدخل، على الرابط التالي: https://www.gazt.gov.sa/ar.
- تقارير وزارة المالية وخططها لزيادة الرسوم على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa .

- تقارير صادرة مع وحدة التحريات المالية– وزارة الداخلية السعودية، خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١١) مديرية مكافحة المخدرات شعبة غسل الأموال.

(٤) أبحاث الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ومواقع الانترنت :

- صندوق النقد الدولي، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦، ٢٩ يونيو ٢٠١. على الرابط التالي: www.imf.org.
- وثيقة التحول الوطني السعودية– رؤية ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية. على الرابط التالي: Vision2030.gov.sa.
- بحث بعنوان أهداف التنمية للألفية الجديدة، المملكة العربية السعودية، تقرير ٢٠٠٢. على الرابط التالي: www.Planipolis.iiep.unesco.org
- بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، تحليل الاقتصاد الكلي للملكة العربية السعودية، مايو ٢٠١٥. www.Jeg.org.sa.
- غرفة جدة، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية . على الرابط التالي: www.Jeg.org.sa.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (CDSI) المملكة العربية السعودية، بلومبيرج، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/
- الهيئة العامة للإحصاء، خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥– ٢٠١٩)، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧. على الرابط التالي: http://www.stats.gov.sa/ar/page/72
- إسماعيل إبراهيم سجيني، التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، صحيفة مال الاقتصادية، ٤ مايو ٢٠١٧ على الرابط التالي: www.Naaal.com/archives/2017/
- صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، ٢٠١٢ http://www.imf.org
- الناتج المحلي الإجمالي السعودي، التقارير الاقتصادية والإحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتخطيط على الرابط التالي: www.mep.go.sa ، وكذلك التقارير الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، على الرابط التالي: www.sama.gov.sa/
- الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٧، تقرير فبراير ٢٠١٧، جدوى للاستثمار، على الرابط التالي: www.Jadwa.com

- رياض محمد الخريف ووليام أ. بارنيت، مؤشرات التضخم الأساسي للمملكة العربية السعودية، مارس ٢٠١٥، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥، على الرابط التالي: www.sama.go.sa .
- إحصاءات الاقتصاد السعودي، ٢٠١٧، مارس ٢٠١٧، على الرابط التالي: www.Jadwa.com
- الصندوق السعودي للتنمية، الوضع الاقتصادي للملكة خلال عام ٢٠١٥م، اتجاهات ومؤشرات اقتصادية، على الرابط التالي: www.sidf.gov.sa
- وزارة المالية السعودية، مؤسسة النقد السعودي على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa/
- خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، على الرابط التالي: www.mep.gov.sa.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، الأهداف التنموية للألفية ١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. على الرابط التالي: www.mep.gov.sa.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، المسيرة التنموية في المملكة (مقتطفات)، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م www.mep.gov.sa .
- خطة التنمية الأولى وأبرز أهدافها، الهيئة العامة للإحصاء السعودية على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/؛
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية، على الرابط التالي: www.mep.gov.sa/
- الانتقادات التي تعرضت لها خطة التنمية الأولى، انظر، مؤلف بعنوان التخطيط في المملكة العربية السعودية، ص٤٩٢ وما بعدها، على الرابط التالي:.https://docs.google.com
- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطط التنمية، خطة التنمية الثانية (١٩٧٥-١٩٧٩م) وأبرز أهدافها. على الرابط التالي: www.mep.gov.sa
- أهداف وإستراتيجيات خطة التنمية الرابعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، على الرابط التالي: www.mep.gov.sa/ministry-rel-eases/4th-development-plan/
- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، خطة التنمية السابعة وأبرز ملامحها وأهدافها على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، على الرابط التالي: www.nationalplanningcycles.org/ .
- رؤية السعودية ٢٠٣٠، على الرابط التالي: http://www.Vision2030.gob.sa.
- صندوق النقد الدولي، الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية: تجارب الماضي وآفاق المستقبل، ٢٠٩٦، ص٣٦ على الرابط التالي: www.imf.org .
- منتدى الرياض الاقتصادي، العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وسبل تطويرها، الدورة الثانية، ٢٠٠٥، ص٢٢. على الرابط لتالي: www.riyadhef.com/cycles/second-period?action=studies.
- بحث بعنوان تطور القطاع الخاص وسياسة التخصيص في المملكة العربية السعودية، ص٦٠ وما بعدها. على الرابط التالي: www.Services.mep.gov.sa/inetforms/themes/classic/file/download.jsp?file Attribute .
- برنامج حساب المواطن السعودي والهدف من إنشائه. الرابط https://Ca.gov.sa/#/about-program .
- برنامج التحول الوطني السعودي أحد برامج "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، على الرابط التالي: www.Vision2030.gov.sa/sites/default/Files/NTP-ar.pdf .
- البيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة المالية السعودية، على الرابط التالي: https://www.mof.gov.sa
- برنامج تحقيق التوازن المالي بحلول عام ٢٠٢٠، فبراير ٢٠١٧، جدوى للاستثمار على الرابط التالي: http://www.Jadwa.com.
- مصطفى عبد العظيم، "رؤية ٢٠٣٠" تشمل سباق التحول الرقمي في السعودية، مقال بجريدة الاتحاد الإماراتية ٢١ أكتوبر ٢٠١٧. على الرابط التالي: www.alittihad.ae/details.php?id=60121%y-2017
- وزارة المالية السعودية على الرابط : http://www.mof.gov.sa ؛
- الهيئة العامة السعودية للإحصاء على الرابط: https://www.stats.gov.sa/
- الموقع الرئيسي لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، على الرابط التالي:

www.Vision2030.gov.sa/

- نشوى مصطفى علي، أثر الخصخصة على فرص العمل خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥)، ص١٠.

- ليان عودة، كيف ترسم رؤية ٢٠٣٠ خريطة السياحة السعودية، العربية، أول أغسطس ٢٠١٧، على الرابط التالي: www.alarabia.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2017/08/01/html .

- التعليم ورؤية السعودية ٢٠٣٠، وزارة التعليم السعودية على الرابط التالي: https://www.Moe.gov.sa/ar/pages/vision2030.aspx.

- أحمد حلمي، تحديات الاقتصاد السعودي في ظل انخفاض أسعار النفط، قضايا اقتصادية، ديسمبر ٢٠١٥.على الرابط التالي: http://fekr-online.com/index-php/article .

- هبة القدسي، مقال بعنوان صندوق النقد الدولي يؤكد على قوة الاقتصاد السعودي رغم انخفاض أسعار النفط، صحيفة الشرق الأوسط، عدد الخميس ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٦هـ- ١٠ سبتمبر ٢٠١٥. على الرابط: https://aawast.com/home/aticle .

- سياسة الإصلاح الاقتصادي السعودي، ورؤية السعودية٢٠٣٠. على الرابط التالي: www.Vision.2030.gov.sa/

- الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، للأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ على الموقع الرسمي لوزارة المالية السعودية التالي: https://www.mof.sa/

- منير بن مطني العنيبي، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، ص٣ وما بعدها. على الرابط التالي: https://www.google.com.sa .

- برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من الحكومة السعودية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. على الرابط التالي: https://www.Misd.gov.sa/ar/services/622

- برنامج التوازن المالي ٢٠٣٠، على الرابط التالي: www.Vision2030.gov.sa/ar/bb2020

- الهيئة العامة للإحصاء، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الربع الأول من العام ٢٠١٧م، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/

- جبريل حسن العريشي، ضبط الاقتصاد غير الرسمي، مقال منشور بجريدة الرياض، ٨ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥م، العدد ١٧٣٤٤، على الرابط التالي:

. www.alriyadh.com

- وزارة التجارة والصناعة، التستر التجاري وتأثيره على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد السعودية، على الرابط التالي: www.qcc.org.sa/qcc_files/pdf .
- ناصر السعيد وأشيرا براساد، الضريبة الانتقائية لتنويع العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي، مارس ٢٠١٦، www.Lassersaidi.com/.../excise_taxiation_for-Gcc.pdf .
- إحصاءات الدولة السعودية عن معدلات البطالة بين الذكور والإناث للعام ٢٠١٧م، الهيئة العامة للإحصاء، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa/ar/820.
- تنافسية الاقتصاد الوطني، خطة التنمية التاسعة ٢٠١٠/٢٠١٤م، ص٨، على الرابط التالي: https://www.mep.gov.sa/
- إحصاءات العمالة غير السعودية في مختلف القطاعات الاقتصادية في السعودية، على موقع الهيئة العامة للإحصاء، على الرابط التالي: https://www.stats.gov.sa
- محور اقتصاد مزدهر – فرصة مثمرة، أحد المحاور الرئيسية لرؤية السعودية ٢٠٣٠. على الرابط التالي: www.vision2030.gov.sa/ar/node/8
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، وهو: www.albankaldwli.org/
- حول أعداد طلبات الحصول على براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية، موقع أطلس بيانات العالم التالي: www.ar.knoema.com/atlas/
- إحصاءات على القطاع السياحي، راجع الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودي، على الرابط التالي: https://www.scth.gov.sa/pages/default.aspx#2.
- عبد الله بن عبد الرحمن الربدي، الخصخصة سلاح ذو حدين، مقال منشور بجريدة الاقتصادية، الأربعاء ١٨ يناير ٢٠١٧م، على الرابط التالي: www.aleqt.com/2017/01/18/article.html .
- موقع وزارة المالية السعودية والبيانات المنشورة عليه. وهو: https://www.mof.gov.sa/
- موقع الصندوق السعودي للتنمية. وهو: https://www.std.gov.sa ;
- صندوق النقد الدولي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية– معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، ٢٠١٥، ص٢٨ وما بعدها. على الرابط:

. www.imfbooksstore.org

- مصلحة الزكاة والدخل السعودية، نشرة ضريبة القيمة المضافة، النسخة رقم ٢، ص٣، على الرابط التالي: https://vat.gov.sa/sites/default/files/2017

- مقالاً بعنوان، تحقيقًا لرؤية ٢٠٣٠- برنامج تطوير القطاع المالي لوضع السوق السعودية ضمن أهم ١٠ أسواق عالمية، صحيفة المال الاقتصادية. على الرابط التالي: www.maal.com/archives/20170501/90881 .

- مقال بعنوان ١٠ برامج إستراتيجية جديدة لتسريع قاطرة رؤية ٢٠٣٠، جريدة الاقتصادية، عدد الأحد ٣٠ أبريل ٢٠١٧م- على الرابط التالي: www.aleqt-com/2017/04/30/article-1179406.html .

- برنامج الريادة المالية ٢٠٢٠، والتقرير المالي السنوي ١٤٣٧/١٤٣٨هـ (٢٠١٦) لهيئة سوق المال السعودية، على الرابط التالي: www.AnnualReport/pages/default.aspx .

- مقال بعنوان سوق السعودية تتهيأ لانضمامها لمؤشر MSCI اليوم، بتاريخ الثلاثاء ٢٦ رمضان ١٤٣٨هـ- ٢٠ يونيو ٢٠١٧م. جريدة العربية نت، على الرابط التالي: https://www.alarabia.net.

- الموقع الالكتروني لمؤسسة مرجان ستانلي: https://www..morganstanley.com

- سليمان عبد الله الرويشد، مقال بعنوان "ترتيب المملكة في مؤشر الشفافية العقاري، الاثنين ٧ شعبان ١٤٣٦هـ- ٢٥ مايو ٢٠١٥م، الأسواق العربية، على الرابط التالي: https://www.alarabia.net/ar/aswaq/2015.

- حول وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية. انظر موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت، على الرابط التالي:.https://smea.gov.sa/ar

- مبادرة صندوق الاستثمارات العامة السعودي بإنشاء صندوق الصناديق" لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. على الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وهو: www.Pif.gov.sa/news/news.21-ar-html .

- الموقع الرسمي لصندوق الاستثمارات العامة، على الرابط التالي: www.pif.gov.sa .

- برنامج صندوق الاستثمارات العامة، رؤية السعودية ٢٠٣٠، على الرابط التالي: www.vision2030.gov.sa/ar/pifprogram/about.

- شجاع البقمي، أصول صندوق الاستثمارات العامة السعودي ٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠- برنامجه في الأعوام الثلاث المقبلة يتضمن ٣٠ مبادرة، مقال بجريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٢١٢، الخميس ٦ صفر ١٤٣٩هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧م، على الرابط التالي: https://aawast.com .
- أهداف صندوق الاستثمارات العامة في ظل رؤية ٢٠٣٠، برنامج صندوق الاستثمارات العامة (٢٠١٨- ٢٠٢٠)، مرجع سابق ذكره، ص١٢ وحتى ص١٤.
- الموقع الرسمي لرؤية ٢٠٣٠، وهو: www.vision2030.go.sa .
- وزارة العمل السعودية، تحديات تواجه المرأة السعودية في سوق العمل، نوفمبر ٢٠١٥، على الرابط التالي: https://www.moi.gov.sa/
- أمل السعيد، "رؤية ٢٠٣٠" تمكن المرأة في عالم المال والأعمال، السبت ٣ محرم ١٤٣٩هـ/ ٢٣-٩-٢٠١٧، صحيفة عكاظ السعودية، على الرابط التالي: www.okaz.com.sa/article/1574205/
- مقال بعنوان السعودية أقل دول العالم فرضًا للضرائب على السلع، جريدة الاقتصادية، عدد الخميس ٧ ديسمبر ٢٠١٧م، على الرابط: www.aleqt.com
- مقال أ. حازم فؤاد، ضرائب سعودية في الطريق إلى ٢٠٣٠، مجلة فوربس للاستثمار، على الرابط التالي: https://www.forbesmiddleeast.com
- برنامج التوازن المالي السعودي، على الرابط التالي: www.vision2030.gov.sa

ثانيًا- المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Achalapathi V. Kamarajugadda and others**, Global Financial crisis and it's impact on Trade in Saudi Arabia, The Business & Management Review, Volume 5 Number 2, August 2014
- **Ahmed Al Baker**, Challenges to production Base Diversification in Saudi Arabia, SAMA working paper, Economic Research department, November 2015. available at: www.Sama.gov.sa.
- **Ahmed Al- Darwish and others**, Saudi Arabia: Taching Emerging Economic challenges to sustoin Growth, international monetary found, middle East and central Asia department, 2015. available at: https://www.imf.org.

- **Ahmed Al-Darwish**, Naif and others, Saudi Arabia: Tacking Emerging Economic Challenges to Sustain Growth, Middle East and Central Asia Department, international Monetary Fund 2015, p.p. 1- 2. available at: https://www.imf.org.
- **Alban Kitous and others**, Impact of Law Oil prices on oil xporting countries, European Commission, JRC science or Policy Reprot, 2016, p.p. 7- 10. available at: oublications.Jrc.ec.europa.eu.
- **Arab Gulf States Institute in Washington**, Saudi Arabia Transforming-Conference Report/ Washington, U.S.A, 12 June 2017. available at: www.agsiw.org/wp-content/uploads/2017/06/SaudiArabi-transforming-online.pdf.
- **Arijit Mukherjee and Kullapat Suetrong**, privatization and host-country welfare, European Economic Review, volume 3, issue 7, October 2009. available at: www.sciencedirect.com.
- **Bloomberg Economic Reports**, available at: https://www.bloomberg.com/news/special-reports/soudi-arabia.
- **Christiane Baumeister and Lutz Kilian**, understanding the decline in the price of oil since june 2014. available at: https://files.stlouisfed.org/files/htdocs/pdf.
- **David Nordling**, Growth and the informal Economy- Astudy on the effect of growth on the relative size of the informal economy in the developing world, 2017. available at: www.lup.lub.se/ student-papers/record/
- **Davis, J. and others**, Fiscal and Macroeconomic impact of privatization, imf occasional paper no. 194, 2000.
- **Doreen Horsching**, Economic Diversification in Saudi Arabia- The challenges of a rentier state, journal of political inquiry, fall 2016. available at: https://jpinyu.com/wp-content/uploads/2016_saudi.pdf. .
- **Elliot Hentov**, Selling Saudi-Aramco Necessity or opportunity?, state Global Advisors, 2016, available at: https://www. ssga.com/investment-topics/emerging-markets/2016/selling-Saudi-aramco-necessity-or-opportunity.pdf. 19-10-20127
- **Falk M.**, Determinants of the trade balance in industrialized countries, fiw Research Reports, June 2008, p.p. 5- 10. available at: www.Fiw.ac.at
- **Fiscal Balance programme**, Balanced Budget 2020, available at: https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/attachments/BB2020-EN. pdf.

- **Friedrich Schneider**, out of the shadows: Measuring in formal Economic Activity, index of Economic Freedom, 2016, available at: www.heritage.org/index/pdf/2016/book/chapter4.pdf.
- **Fuad Abdullah Al- omar**, privatization in the gulf cooperation council (GCC) Countries: The Need and the Process, Islamic Economic Studies, Vol. 3, No. 2, June 1996. available at: www.irti.org/english/Research/documents/IES/136.pdf.
- **GCC Economy**, Kingdom of Saudi Arabia, Economic overview, p.p. 1-5. available at: www.gulfbase.com/GCC/ index/1
- **Global Competitiveness Forum**, SmEs in KSA, Competitive Governments, 2015. available at: www.susris.com/wp-content/ uploads/2015/01/wp-smes.pdf.
- **Goblan J. Algahtani**, The Effect of Oil price Shocks on Economic Activity in Saudi Arabia: Econometric Approach, International Journal of Business and Management, Vol. 11, No. 8, Canadian Center of Science and education, July 18, 2016. available at: www.ccsent.org/journal/index.php.
- **Growth Strategy Saudi Arabia**, G20 China, 2016. available at: www.920.utoronto.ca/2016-growth-saudi-arabia-pdf.
- **Haga Elimam**, Determinants of foreign direct investment in Saudi Arabia: A Review, international journal of economic and finance, Vol. 9, no. 7, 2017. available at: https://www.researchgate.net.
- **Hussein Elasrag**, social responsibility of the private sector and its role in sustainable development of the kingdom of saudi Arabia, Munich personal Repe Archive (MPRA), April 2014. available at: http://Mpra.ub-uni-muenchen-de/54977/
- **Ilham Elsayed and Nagat El nulthum**, potentials of Achieving Saudi vision 2030 Goal to empower Saudi Women, international journal of current research, Vol. 8, December 2016. available at: http://www.journalcra.com.
- **Ilo**: Survey of Asean employers on skills and competitiveness, Emerging Markets consulting May 2014, Regional office for Asia and the pacific and Bureau for employer's activities 2014. available at: www.ilo.org.
- **Jane Kinninmont**, Vision 2030 and Saudi Arabia's social Contract-Austerity and Transformation, Middle East and North Africa programme, July 2017. available at: https://www. chathamhouse.org 21-10-2017.
- **Kingdom of Saudi Arabia vision 2030**. available at: http://vision.gov.sa/browsedoct.15,2016.

- **Koen de vries**, State in Fluence in economic development in Saudi Arabia, Thesis Seminar: Middle East, 10-1-2016. available at: https://openaccess.leidenuniv.nl.
- **Kpmg**, Saudi Arabia's vision 2030, the kingdom's plan for life after oil, February 2017. available at: https://home.kpmg.com.
- **Kpmg**: Saudi Vision 2030; life after oil, February 2017. available at: www.kpmg.co.uk.
- **L. Gary Cowan and others**, The Economic impacts of privatization, prepared for the U.S. Agency for international Development under the consulting Assistan ceon Ecnomic Reform project, July 1996. available at: http://www.pdf. usaid.gov/pdf_doc/PNA006.pdf.
- **Lew watts**, The financial crisis and its impact on the oil & Gas industry, world bank, march 2009, p.p. 2-6. available at: siteresources.worldbak.org.
- **Looney**, Robert E., The impact of petroleum Exports on the Saudi Arabian Economy, Calhoun: The NPS institutional Archive, 1984, p.p 38- 40. available at: Calhoun.nps.edu/ bitstream/handle/10945/40681/RelHoover-1.pdf.
- **Mckinsey Global institute**, Saudi Arabia Beyond Oil: The investment and productivity Transformation, December 2015, p.p. 8-15. available at: www.mckinsey.com.
- **Mohamed A. Ramy**, The Saudi Arabian Economy, policies Achievements and chauenges, springer 2010. available at: www.extras.springer.com.
- **Mohamed Imam Salem**, The Role of Business in cubators in the Economic Development of Saudi Arabia, international Business & Economics Research journal-july/August 2014, volume 13, number 4, 2014.
- **Mwafaq M. Dandan and Mashour Hathloul**, Oil price, Revenues and Expenditure in Saudi Arabia, Research Journal of Finance and Accounting, Vol. 6, No. 16, 2015.
- **Nabil M. Shalaby**, SMES Development in Saudi Arabia, March, 2004. available at: www.arenho.com/uploads/.../c86104cf/
- **Nadi Yusuf**, Private and public health carp in Saudi Arabia: Future challenges, international journal of Business and Economic Development, Vol. 2, Number 1, March 2014. www.Ibed.org. and Al tamimi & Company, Vision 2030 and the transformation of education in Saudi Arabia, August 2016. available at: www.lexology.com.

- **National Councel on U.S**. Arabia-Vision 2030 and Beyound, June 20, 2017. available at: https://ncusar.org.
- **NBK. Capital**, Saudi Arabia: Pain ful Economic Reforms But plenty of light at the end of the tunnel, October 2016. available at: https://nbkcapital.com.
- **OECD**: Small Businesses, Job Creation and Growth: Facts, obstacles and Best practices, available at: https://www.oecd.org/cfe/ smes/2090740.pdf.
- **Omar Al- Nakib**, Saudi Arabi: Saudi Vision 2030 Sets Out post- Oil economic Transformation plan, May 2016. available at: File://c:/users/HP/Downloads/NBKsaudivision 2030.pdf.
- **Opec**: Annual statistical Bulletin, organization of the petroleum Exporting Countries, 2016, available at: www.opec.org.
- **Oxford Business Group**, Saudi Arabia's New development plan shows clear commitment to education and the Private sector. Available at: http://www.Oxfordbusinessgroup-com/analysis/long-game-new-development-plan-shows-clear-commitment-education.
- **Oya Pinar Ardic and Nataliya Mylenko and Valentina saltine**, Sonall and Medium Enterprise- A cross- country Andysis with a New Data Set, policy Research Working paper, the world bank, January 2011. available at: https://www.Cagap.org.
- **Paul Stevens**, Economic Reform in the GCC: privatization as apanacea for declining oil wealth?, Energy environment and Resources development, December 2016. available at: https//www.chathamhouse.org/…/2016-12-13-economic-reform-9cc.
- **Rima Bhatia**, Saudi Arabia Budget 2017, February 2017. available at: https://www.gib.com/.../budget-book-landscape-for-website.pdf.
- **Saudi Arabia**: Foreign investment, available at: https://en.portal. santandertrade.com/establish_overseas/saudi_arabia/foreign-investment.
- **Saudi Arabian General investment Authority (SAGIA)**, Facts statistics Saudi Arabia, Quarter 3, August 2016. available at: https://www.sagia.gov.sa/en.../Fact%20statistcs%20Q3.pdf.
- **Saudi Vision 2030**, available at: www.Vision2030.gov.sa/ download/file/fid/417.
- **Sayed Moawad Ahmed**, The impact of Oil prices on the Economic Growth and development in the Mena Countries, Phd Researcher at Faculty of Economy and political science, Cairo university, Egypt, p.p. 2-5. available at:

https://www. dohainstitute.edu.ga.

- **Soad A. al shahrani and Ali J. Alsadiq**, Economic Growth and Government Spending in Saudi Araia: an Empirical investigation, IMF Working Paper, 2014, p.p. 4-5.
- **The Statistics portal**, in Saudi Arabia, Saudi Arabia: Trade balance from 2005 to 2015 (in billion u.s. douars), 2017. available at: https://www.statista.com/statistics/262527/trade-balance-of-Saudi-Arabia/
- **Tomas Ivanko and Jan Ferenc**, Advantages and Dis Advantages of privatization and Air Port Leasing, Volume Xv, Acto avionico, 201. available at: www.acta-avionica. tuke.sk/papers/2013-27/
- **Wenli Yan**, The impact of Revenue Diversification and economic Base on state Revenue stability, Journal of Financial management, spring 2012. available at: www.pacademics.com/ attachments/article/837/article%203-Yan.pdf.
- **World Bank**, Subsidies in the energy sector: An overview, July 2010, p. 12. available at: www.siteresources.worldbank.org/ subsidyloakground_paper.pdf.
- **World Bank**: Knowledge Economy index (KEI), 2012 Ram Kings, p.p. 1-5. available at: www.worldbank.org/kam -and-philip Ein Dor and Michèl Nuers, information technology industry development and the Knowledge Economy: A four country study, 2008. www.igi-global.com.
- **Yahya Alyahya**, Capital Markets & Private sector Development in Saudi Arabia: Focus on Debt capital Markets, Global competitiveness Forum, Riyadh, January 26-27, 2015, p. 1.
- **Yahya Alyahya**, Capital Markets & private sector development in Saudi Arabia: Focus on Debt Capital Markets, Global Competitiveness forum, Riyadh- January 26-27, 2015.

قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم (١): مصادر الإيرادات العامة في السعودية ٩

شكل رقم (٢): إنتاج النفط مقابل الإنتاج المحلي الإجمالي من النفط (٢٠١٠-٢٠١٥) ١٠

شكل رقم (٣): أسعار النفط ١١

شكل رقم (٤): إنتاج المملكة من النفط الخام بناء على معلومات مصادر ثانوية: يناير ٢٠١٧م ١٢

شكل رقم (٥): انكماش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط ١٢

شكل رقم (٦): المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ١٤

شكل رقم (٧): الناتج المحلي الإجمالي السعودي (مليار دولار أمريكي) ١٦

شكل رقم (٨): التضخم الشامل ١٩

شكل رقم (٩): زيادة الإيرادات والتراجع لعام ٢٠١٥ .....٢١

شكل رقم (١٠): تطورات الميزان التجاري السعودي خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ .....٢٣

شكل رقم (١١): الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد والقطاع الخاص غير النفطي السعودى ٣٦

شكل رقم (١٢): أداء عمليات الطرح العام الأولى لأسهم المؤسسات المخصخصة والشركات
الخاصة الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٥ .....٣٧

شكل رقم (١٣) : عدد الشركات التي تتم خصخصتها في السعودية خلال الفترة من (٢٠٠١م-٢٠١٥م)
.....٥١

شكل رقم (١٤): التأثير على رصيد المالية العامة للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥م
في ظل السيناريو الأساسي ٥٨

شكل رقم (١٥) : توزيع الإيرادات حسب فئة حجم المنشأة ٦٨

شكل رقم (١٦): البطالة كنسبة مئوية من السكان ٧٧

شكل رقم (١٧): العمالة الأجنبية في السعودية في العام ٢٠١٧م ٧٨

شكل رقم (١٨): نسبة إنفاق السعودية على البحث والتطوير ٧٩

شكل رقم (١٩): الطلب على براءات الاختراع ٨٠

شكل رقم (٢٠): توقعات تقديرية للعجز في الميزانية في حالة عدم تطبيق أي إصلاحات مالية ٨٦

شكل رقم (٢١): الوفورات السنوية المتوقعة ٨٧

شكل رقم (٢٢): إجمالي الوفر المتوقع من تعديل أسعار منتجات الطاقة والمياه ٨٩

شكل رقم (٢٣): قطاع العقارات السعودي في المرتبة ٦٣ في مؤشر شفافية العقارات ٩٣

شكل رقم (٢٤): مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ٩٤
شكل رقم (٢٥): صندوق الصناديق ٩٥
شكل رقم (٢٦): مؤشر أداء توطين التقنيات والمعرفة من خلال صندوق الاستثمارات العامة ٩٦
شكل رقم (٢٧): انضمام المزيد من الإناث السعوديات إلى سوق العمل ٩٩
شكل رقم (٢٨): معظم الإناث السعوديات يحملن شهادات عليا ١٠٠
شكل رقم (٢٩): الغالبية من الإناث السعوديات تخصصات في التربية والعلوم الإنسانية ١٠٠
شكل رقم (٣٠): الارتفاع في عدد الإناث غير العاملات يشكل تحديًا ١٠١
شكل رقم (٣١): خريطة تنفيذ الإصلاحات الضريبية في السعودية ١٠٣
شكل رقم (٣٢): الإيرادات الإضافية المتوقعة ١٠٣

قائمة الجداول

جدول رقم (١): انخفاض نسبة الناتج المحلي السعودي عام ٢٠١٦م ١٧

جدول رقم (٢): الحصص المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومعدلات النمو ١٨

جدول رقم (٣): معدلات التضخم (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧) ٢٠

جدول رقم (٤): المملكة العربية السعودية، بعض عمليات الخصخصة الرئيسية (مليون دولار) ٣٨

جدول رقم (٥): عدد العمالة في المصانع القائمة في المملكة موزعة حسب القطاعات الرئيسية
خلال الفترة ٢٠٠٧م -٢٠١٦م ٤٠

جدول رقم (٦): صافي القيمة الحاضرة لعائدات النفط المستقبلية في نهاية ١/ ٢٠١٥ .....٤٢

جدول رقم (٧): الآفاق الاقتصادية العالمية ٤٥

جدول رقم (٨): التوقعات المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠١٦م حتى
٢٠٢٠م ٤٦

جدول رقم (٩): مؤشرات اقتصادية مختارة (٢٠١١م إلى ٢٠١٦م) المملكة العربية السعودية.....٤٩

جدول رقم (١٠): الناتج المحلي الإجمالي السعودي من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٨م ٥٧

جدول رقم (١١): مؤشرات الميزانية العامة السعودية ٦٠

جدول رقم (١٢): أهم المؤشرات المتعلقة بنتائج مسح القوى العاملة الربع الثاني لعام ٢٠١٦م.....٦٢

جدول رقم (١٣): المصروفات الفعلية للربع الثاني من السنة المالية ١٤٣٨/١٤٣٩هـ (٢٠١٧م)
مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق ٦٤

جدول رقم (١٤): المشتغلون حسب فئة حجم المنشأة ٦٧

جدول رقم (١٥): الإيرادات حسب فئة حجم المنشأة ٦٨

جدول رقم (١٦): عدد البلاغات المقدمة عن عمليات غسل الأموال من جهات مختلفة ٧٠

جدول رقم (١٧): الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (جميع السكان) ٧١

جدول رقم (١٨): الرسوم الجديدة والقديمة للتأشيرات ٧٤

جدول رقم (١٩): الرسوم البلدية المطبقة على بلديات الفئة (١) ٧٥

جدول رقم (٢٠): التوزيع القطاعي للقروض خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧م ٨٢

جدول رقم (٢١): الوظائف المباشرة في قطاع السياحة ٨٣

جدول رقم (٢٢): الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة (ألف وظيفة) ٨٣

جدول رقم (٢٣): مراحل زيادة أسعار الطاقة والمياه ٨٨

جدول رقم (٢٤): نسب ضريبة أرباح الشركات والأفراد والقيمة المضافة في السعودية ودول أخرى ٨٩
جدول رقم (٢٥): تعديلات هيئة السوق المالية فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب المؤهلين ٩١
جدول رقم (٢٦): العوائد المتوقعة على المدى الطويل من محافظ الاستثمار ٩٧
جدول رقم (٢٧): الرسوم المالية على الوافدين ١٠٤

قائمة المحتويات

مقدمـة.....٢

المبحث الأول: الملامح الرئيسية للاقتصاد السعودي.....٨

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد السعودي ومكوناته الأساسية.....٩

المطلب الثاني: دور الحكومة السعودية في التخطيط والتنمية ٢٤

المبحث الثاني: برنامج التحول الاقتصادي السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهم محاورها الاقتصادية ٣٤

المطلب الأول: الخصخصة ودور القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ٣٥

المطلب الثاني: رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأبرز ملامحها الاقتصادية..... ٤٤

المبحث الثالث: الآثار المحتملة لسياسة التحول الاقتصادي السعودي في تنوع مصادر الدخل ٥٥

المطلب الأول: التحديات الناشئة عن برنامج التحول الاقتصادي السعودي ٥٦

المطلب الثاني: أثر سياسة التحول الاقتصادي ورؤية السعودية ٢٠٣٠ في تنوع مصادر الدخل القومي..... ٨٠

الخاتمة ونتائج الدراسة..... ١٠٥

قائمة المراجع..... ١٠٨

قائمة الأشكال البيانية..... ١٢٦

قائمة الجداول..... ١٢٨

قائمة المحتويات ١٣٠